

مجلة الرقابة تصدر
عن ديوان المحاسبة
دولة الكويت
السنة 15 . العدد 58
يوليو 2019

الرقابة



ديوان المحاسبة
State Audit Bureau
الكويت 1964م - Since 1964

العلاقة بين الكويت وأذربيجان ترجع إلى تسعينيات القرن الماضي



المحاسبة يستضيف وفد من مكتب التدقيق الوطني بجمهورية فنلندا



دعوة للمشاركة

تتشرف مجلة الرقابة لصادرة عن ديوان المحاسبة بدولة الكويت (وهي مجلة دورية متخصصة في الشأن الرقابي والمحاسبي) بدعوة جميع المتخصصين من مختلف أجهزة الرقابة العليا في الدول العربية الشقيقة بالمشاركة في الكتابة بمختلف أبواب المجلة.

وتتميز المجلة بتعدد أبوابها التي تخدم الجوانب الرقابية والمحاسبية والمالية والقانونية مثل أبواب: تشريعات - معايير مالية ورقابية - رؤية رقابية - رقابة بيئية - رقابة وحاسوب - أبحاث - دراسات بالإضافة إلى المقالات.

وسوف تنشر المجلة إسهاماتكم تبعاً، حيث أن البحث أو المقال أو الدراسة أو الموضوع الذي يتم نشره يجب أن تتوفر فيه الصفات التالية:

- أن يتسم بالعمق والإضافة الجديدة إلى المعرفة وأن يكون الموضوع حديثاً.
 - الالتزام بالأصول والمبادئ العلمية في كتابة البحث أو المقال أو الدراسة.
 - مراعاة التوثيق العلمي الدقيق لمراجع المادة العلمية وذكر المصادر.
 - أن لا يكون سبق نشره في مجلة أخرى.
 - لا يجوز نشر البحث أو المقال أو الدراسة في مجلة علمية أخرى بعد إقرار نشره بمجلة الرقابة إلا بعد الحصول على إذن مسبق بذلك من رئيس التحرير.
 - أن تكون المشاركة في حدود (من 2-6) ورقات قياس A4
- يفضل ارسال الصور الخاصة بالموضوع بالإضافة إلى نبذة عن الكاتب وصورة شخصية.

علماً بأن هناك مكافآت متميزة يتم صرفها لأصحاب المواد التي يتم نشرها وذلك بعد اعتماد اللجنة المختصة بتقييم المجلة بعد صدورها.

ترسل الإسهامات على البريد الإلكتروني التالي:

magazine@sabq8.org

يمكنكم الاطلاع على المجلة من خلال موقع ديوان المحاسبة على الإنترنت:

www.sabq8.org



بقلم: رئيس التحرير
عصام بندر المطيري

المسؤولية الاجتماعية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

تعد المسؤولية الاجتماعية التزام خلقي وسلوك راقٍ يتم من قبل الأفراد والمنظمات والهيئات تجاه المجتمع من حيث الالتزام بالقوانين والأنظمة والعادات والتقاليد، والتعاون من أجل النهوض بالمجتمع في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، الأمر الذي يسهم في تحقيق الخطط والأهداف المرجوة ويخفف من الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية وغير ذلك مما هي مكلفة بأدائه لإشباع احتياجات أفراد المجتمع والنهوض به.

ولا شك ان الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لها دورٌ فاعل في تحقيق المسؤولية الاجتماعية خاصة وأن لديها إمكانات وخبرات متنوعة، وقد أسهمت منظمة (الانتوساي) في وضع أسس منضبطة لتحقيق المسؤولية الاجتماعية من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وأداء دورها المأمول في هذا المجال من خلال ما تضمنه المعيار الصادر عن الانتوساي رقم (12) بعنوان «قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة - إحداث الفارق في حياة المواطنين» وقد حرص ديوان المحاسبة على أداء دوره في المسؤولية تجاه مجتمعه وذلك من خلال فعاليات ومهام يقوم باتخاذها وتحقيقها في إطار المبادئ التي تضمنها المعيار، والتي من بينها على سبيل المثال:

1. التواصل مع أصحاب المصلحة، وإيضاح كافة النتائج المتحققة من إجراء الديوان لرقابته بهدف تقييم الأداء وضمان اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيح المسار، وضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة الموضوعة، حيث سعى الديوان لتطوير تقاريره الرقابية وفقاً للمعايير المهنية بحيث أصبحت تمثل مصدراً هاماً للمحاسبة واتخاذ القرار من قبل المختصين على كافة المستويات.
2. أصدر الديوان «تقرير المواطن» وهو تقرير مبسط يخاطب فيه المواطن العادي بلغة دارجة ومتعارف عليها ويوضح أهم النتائج المحققة من رقابة الديوان على الأموال العامة.
3. اهتمام الديوان على الاسهام في تأهيل وتدريب بعض طلبة الجامعات خلال الإجازات الصيفية، وكذلك اشراكهم فيما يتم اقامته من فعاليات لإكسابهم الخبرة العلمية والعملية والتي تكون عوناً لهم في بداية حياة ناجحة عملياً بإذن الله تعالى بعد تخرجهم.
4. أعد الديوان مشروع طموح «بصمة رقابي» لتدريب وتأهيل عدداً من الخريجين الجدد من الكويتيين للعمل في مجال التدقيق الداخلي، بهدف اكسابهم الخبرات والمهارات الفنية والمهنية في مجال التدقيق الداخلي والتعرف على الأساليب الحديثة المطبقة في هذا الشأن نظرياً وعملياً، والتي تؤهلهم للالتحاق بالعمل لدى وحدات التدقيق الداخلي بمختلف جهات الدولة، دعماً لقدرات تلك الوحدات ومعاونة لها على أداء مهامها بكفاءة ومهنية. والله الموفق،،

الفهرس

1	المسؤولية الاجتماعية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	الافتتاحية
4	أخبار الديوان
8	العلاقة بين الكويت وأذربيجان ترجع إلى تسعينات القرن الماضي	لقاء العدد
12	المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية	بحث العدد
18	خصخصة سوق الأوراق المالية حدث تاريخي للكويت	تشريعات
20	أهمية الرقابة في تصحيح مسار السياسة العامة في الدول	رؤية رقابية
22	المحاسبة يطوي عاما من النجاحات نحو التميز المهني المستدام	موضوع العدد
26	قراصنة الانترنت تستهدف هاتفك الذكي، فهل أنت جاهز !	رقابة وحاسوب
28	الذكاء الاصطناعي والتدقيق الداخلي	
32	ديوان المحاسبة يستضيف وفداً من مكتب التدقيق الوطني بجمهورية فنلندا	تقرير العدد
36	تدقيق التنمية المستدامة	مقالات
44	ما هي ضريبة القيمة المضافة (VAT) وكيف يتم تطبيقها؟	رؤية رقابية
49	الخطة التدريبية للربع الرابع من السنة المالية 2019/2018	تدريب
54	منظمات وأجهزة رقابية
64	ما بين الأماني والتسويق	استراحة

رئيس التحرير

عصام بندر المطيري

نائب رئيس التحرير

مشاري ثيان اليافوت

أعضاء هيئة التحرير

نادية عبدالرحمن الحميميدي

إيمان إبراهيم الهويدي

هالة عبدالعزيز الشميمري

غيداء عبدالله السابج

فهد عبدالرحمن الجامع

علي عباس حياتي

روان يوسف النصف

دلال عبدالعزيز السعيد

سكرتير التحرير

فاطمة علي الناصر

تصميم

قسم الإعلام - إدارة الإعلام

والعلاقات العامة ومركز المعلومات

المقالات والآراء المنشورة بالمجلة
تُعبّر عن رأي كاتبها ولا تُعبّر بالضرورة
عن رأي ديوان المحاسبة

المراسلات

باسم رئيس التحرير

ديوان المحاسبة

ص.ب: 17 الشامية

71661 الكويت

هاتف. بدالة: +965 24957000

داخلي: 7079

مباشر: +965 24957079

فاكس: +965 24957062

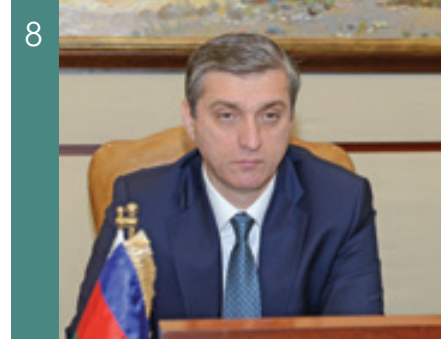
بريد إلكتروني:

magazine@sabq8.org

لقاء العدد

مع رئيس غرفة الحسابات لجمهورية أذربيجان

8



رؤية رقابية

أهمية الرقابة في تصحيح مسار السياسة العامة في
الدول

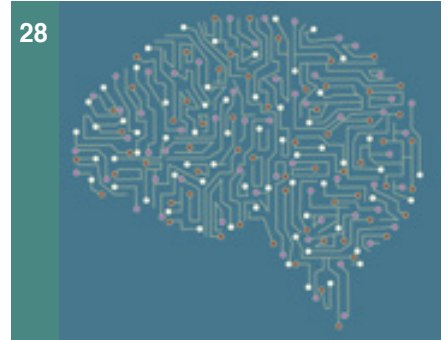
20



رقابة وحاسوب

الذكاء الاصطناعي والتدقيق الداخلي

28



رؤية رقابية

ما هي ضريبة القيمة المضافة (VAT) وكيف
يتم تطبيقها؟

44





الإدارية وتقنية المعلومات تنظمان ندوة حول

الأرشفة والمراسلات الإلكترونية

الحاسوب، بالإضافة إلى الاستمرار في تفعيل وتطوير نظام إدارة العمليات الرقابية (AMS).

كما تناول العرض مراحل المشروع وهي إعداد الخطة التفصيلية الكاملة لتنفيذ المشروع، ومرحلة تجميع وتحليل المتطلبات وتهيئة النظام، وتوريد النظام والأجهزة والرخص وتحميل البرامج الأساسية، بالإضافة إلى تركيب واختبار النظام والتدريب، وختام المراحل هي التشغيل التجريبي والقبول النهائي.

وقدم العرض المرئي كل من مدير إدارة تقنية المعلومات بالنسبة فيصل العدواني، مراقب إدارة تقنية المعلومات صلاح الخضاري، رئيس قسم إدارة الشؤون الإدارية فيصل الشطي، محلل مبرمج رئيسي بإدارة تقنية المعلومات كوثر المطوري، محلل مبرمج رئيسي بإدارة تقنية المعلومات حسن الوائل، ومحلل مبرمج بإدارة تقنية المعلومات عبدالله المنيع.

بحضور رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة ووكيل الديوان والوكلاء المساعدون، نظمت كل من إدارة تقنية المعلومات وإدارة الشؤون الإدارية ندوة حول نظام الأرشفة والمراسلات الإلكترونية ECM، وتضمن العرض فيديو يهدف استعراض أبرز مواصفات النظام وآلية عمله ومميزات استخدامه، بالإضافة إلى التعريف بالمرحلة الانتقالية التي يقدمها النظام والتي تتوجه نحو بيئة لا ورقية ومدى أهمية تحقيقه لأهداف الخطة الاستراتيجية للديوان.

وتطرقت الندوة إلى أهداف الخطة الاستراتيجية التي تتمحور حول التنسيق مع الجهات المختصة لتوفير ربط إلكتروني بين ديوان المحاسبة وأجهزة الدولة وفق احتياجات الديوان لأعماله الرقابية، وتعزيز قدرات المدقق على استخدام أدوات وتقنيات التدقيق بمساعدة



توقيع عقد تصميم المبنى الشمالي الجديد لديوان المحاسبة



تصميم الطاقة والبيئة) وفقاً لمجلس المباني الخضراء الأمريكي (USGBC).

وتتسم هذه المباني بالكفاءة العالية وتحقيق أعلى نسبة ممكنة للطاقة المتجددة، مع تجهيز المبنى بأحدث التقنيات التي تتواءم مع المناخ المحلي وتقلل من نضوب الموارد مثل الطاقة والمياه والمواد الخام، وبالتالي يتم تلافي التأثير السلبي للبناء على المجتمع والبيئة والاقتصاد مع تعزيز جودة ونوعية البيئة الداخلية للمبنى وخلق بيئة عمل مريحة وآمنة ومثمرة.

ويحقق تصميم المبنى الجديد الاستخدام الأمثل للتشغيل والصيانة، كما سيتم إعداد دراسة متأنية للحركة المرورية المحيطة بالمبنى وتأثيرها على حركة المرور الناتجة من المباني المحيطة بالمبنى.

جدير بالذكر أنه تم توقيع العقد المباشر للخدمات الاستشارية للاتفاقية رقم أ/ هـ م 308/أ دراسة وتصميم الإشراف على المبنى الشمالي الجديد لديوان المحاسبة كتعاقد مباشر مع المصمم الأصلي للمبنى الجنوبي لديوان المكتب الهندسي المشترك بتاريخ 15 أبريل 2019 وبمبلغ 423,191 ألف دينار منها 349,351 قيمة الأعمال الأساسية و73,840 لأعمال LEED، وستتم مباشرة الأعمال بتاريخ 12 مايو 2019، ومن المتوقع انتهاء أعمال التصميم في نهاية هذا العام.

بالإشراف المباشر لوزارة الأشغال العامة تم توقيع عقد تصميم المبنى الشمالي الجديد لديوان والذي يمثل امتداداً للمبنى الجنوبي الحالي لديوان، وذلك لاستيعاب العدد المتزايد من الموظفين لمواكبة التطورات الحديثة بعملية التدقيق، حيث ستقوم الوزارة بمتابعة عقد التصميم للمشروع الذي تمتد مدته لستة أشهر بدأ من تاريخ أمر المباشرة.

ويعد تصميم المبنى الجديد كتوأماً للمبنى القائم وسيشكل مع مبنى مواقف السيارات الواقع بينهما مشروعاً متكاملًا وتحفة معمارية جديدة، كما سيتم ربط المبنىين عبر جسر للمشاة أعلى مبنى مواقف السيارات الحالي بعد إضافة دورين أعلاه.

ويقع المبنى الجديد على مساحة موقع تبلغ حوالي 10,000 متر مربع، كما يتكون من ثلاثة أبراج متوازية ترتبط فيما بينها بجسور أفقية ويحيطها من الخارج واجهة زجاجية شفافة معبرة عن مفهوم الشفافية الذي يتبناه الديوان، كما يمتد المبنى على 7 أدوار متكررة بالإضافة إلى سردابين كمواقف سيارات وملجأ بمساحة بناء تبلغ 64,000 متر مربع.

كما سيحتوي المبنى الجديد على مميزات إضافية بتصميمه كمبنى صديق للبيئة يحقق مواصفات المباني الخضراء المستدامة مجسداً بذلك اهتمام ديوان المحاسبة بتفعيل التنمية المستدامة على كافة الأصعدة، لاسيما وأن الهدف من تصميم المبنى الجديد الحصول على شهادة LEED (الريادة في

ديوان المحاسبة ينظم عرضاً مرئياً حول دليل العمليات الرئيسية

الرقابية واستحداث ودمج الأعمال الرقابية. كما تناول العرض المرئي مهام الفريق الرئيسية التي حددتها المادة الثانية من القرار رقم (147) لسنة 2019 وهي المشاركة في عمليات شرح التعديلات الجديدة على العمليات الرئيسية، و رفع مقترحات الفريق لتعديل النظم المعتمدة بشكلها النهائي، والمراجعة الدورية للعمليات الرئيسية بهدف تعديلها، بالإضافة إلى دراسة مقترحات القطاعات المحالة من وكيل الديوان. وتضمن العرض المرئي المهام الخاصة بصيانة نظام إدارة العمليات الرقابية (AMS) وهي دراسة ومتابعة مقترحات تطوير نظام إدارة العمليات الرقابية (AMS) ومشاكل التطبيق بالتنسيق مع القطاعات الرقابية بالديوان والأطراف ذات العلاقة، واعداد دليل العمليات الرئيسية باستخدام لغة النمذجة الموحدة. كما ناقش العرض المرئي الهدف من دليل العمليات الرئيسية وهو توثيق المهام المعتمدة وتوحيدها، وإمكانية التحسين المستمر للنظام على مستوى الديوان، والربط بين الممارسات الفعلية والأدلة الرقابية المعتمدة، بالإضافة إلى تدريب الموظفين على المهام المطلوبة منهم، وإمكانية إدخال التطورات المهنية والمستجدات، وتحقيق التميز المهني، بالإضافة إلى تقليل الاجتهادات الشخصية.

بحضور رئيس ديوان المحاسبة بالإنيابة عادل الصرعاوي والوكلاء المساعدون نظم فريق صيانة وتحسين العمليات الرئيسية (UML) ونظام إدارة العمليات الرقابية (AMS) عرضاً مرئياً حول «دليل العمليات الرئيسية» وذلك بعد صدور قرار اعتماده في 7 ابريل 2019. وقدم العرض المرئي كلاً من مراقب بإدارة الرقابة على الشؤون الاجتماعية والخدمية غيداء المضيف ورئيس قسم إدارة تقنية المعلومات بالنائب فيصل الحقان، ومدقق رئيسي في إدارة الرقابة على الجهات المستقلة للشؤون الاقتصادية والخدمية نورة التركيت، ومدقق إدارة الرقابة المسبقة للشؤون الاقتصادية عائشة العوضي. وتضمن العرض المرئي عدة محاور منها الرقابة النوعية بداخل الجهاز الرقابي (الجودة) والهدف من دليل العمليات الرئيسية وإجراءات صيانة دليل العمليات الرئيسية على البوابة الالكترونية والارشادات الخاصة لاستخدام دليل العمليات الرئيسية. وتطرق العرض المرئي إلى العناصر التي تستدعي تغيير وتطوير العمليات الرئيسية وفق نظام عمل خطة الاستراتيجية رقم (36) متمثلة بالقوانين ذات العلاقة والتعليمات التي تصدر من الديوان، والهيكل التنظيمي وتغيير مكونات الوحدات التنظيمية، بالإضافة إلى الأدلة



تحت شعار «إسهام مراكز المعلومات في
التنمية المستدامة»

مركز المعلومات ينظم معرض الكتاب السنوي الحادي عشر

نظمت إدارة الإعلام والعلاقات العامة ومركز المعلومات معرض الكتاب السنوي الحادي عشر لمنتسبي الديوان تحت شعار «إسهام مراكز المعلومات في التنمية المستدامة» والذي تنظمه مراقبة مركز المعلومات بمشاركة مجلس النشر العلمي من جامعة الكويت والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

وافتح المعرض رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة عادل الصرعاوي ووكيل الديوان والوكلاء المساعدون.

وتضمن المعرض مصادر المعلومات التي تم التزود بها من معرض القاهرة الدولي للكتاب بالإضافة إلى عدد من الإصدارات المتخصصة في مجال عمل الديوان.

ويسعى مركز المعلومات من خلال المعرض إلى توفير مجموعات حديثة من الكتب المطبوعة والتي تغطي مجالات الاختصاصات المهنية في ديوان المحاسبة وتسليط الضوء على ما يخدم الموظفين في مسيرتهم العلمية وتوفير كتب متخصصة للموظفين في مجالهم الوظيفي.

جدير بالذكر أن مركز المعلومات يحرص سنوياً على إقامة معرض الكتاب السنوي بشكل دوري منذ 2006 بهدف تعزيز تنمية الفكر المؤسسي وتوسعة الأفق المعرفي المتخصص بما يضمن استدامة المهنية العالية في الأداء لدى موظفي الديوان.





العلاقة بين الكويت وأذربيجان ترجع إلى تسعينات القرن الماضي

أكد رئيس محكمة غرفة الحسابات بجمهورية أذربيجان فوجار أوجلو في حوار حصري للرقابة أن العلاقة بين حكومة دولة الكويت وأذربيجان ترجع إلى التسعينات من القرن الماضي، حيث قامت العلاقات الدبلوماسية منذ عام 1994 ومنذ ذلك الوقت وتقوم الدولتان بالمشاركة في تعزيز وحماية مختلف الوثائق والاستثمارات وذلك في مجال الاقتصاد والمجال السياسي وتجنب الأزواج الضريبي، مشيراً إلى أن تجديد اتفاقية التعاون بين غرفة الحسابات لجمهورية أذربيجان وديوان المحاسبة بدولة الكويت سيعمل على تقوية الأخوة والتعاون بين الجهازين. وفيما يلي نص الحوار:

مادة مستقلة في قانون جمهورية أذربيجان «حول غرفة الحسابات». ولذلك، فإن غرفة الحسابات لديها الاستقلالية التنظيمية والتشغيلية ومن غير المقبول التدخل في أعمالها، وتحدد غرفة الحسابات الهيكل الخاص بها وعدد العاملين حسب الاعتمادات المالية المخصصة لها في ميزانية الدولة.

ما هي أنواع التدقيق التي يمارسها جهازكم؟

تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية وبناء على المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، فإن غرفة الحسابات تقوم في الوقت الحالي بأداء أعمال التدقيق وهي تدقيق الالتزام، والتدقيق المالي، وتدقيق الأداء، وأنواع تدقيق أخرى (على سبيل المثال تدقيق تكنولوجيا المعلومات). وتقوم حالياً بوضع وثائق منهجية تتوافق مع المعايير الدولية.

ما هي الخلفية التاريخية لتأسيس جهازكم ودوره في رقابة المال العام؟

يمكن اعتبار غرفة الحسابات لجمهورية أذربيجان بمثابة الجهاز الأعلى للرقابة الصغير. فقد تم تأسيس غرفة الحسابات حسب المادة رقم 92 من قانون برلمان جمهورية أذربيجان وبدأ ممارسة أعماله في 7 ديسمبر 2001. وتعتبر غرفة الحسابات هي الجهاز الأعلى للرقابة الذي يقوم بالرقابة المالية الخارجية للدولة بحيث يقدم رقابة على مدى شرعية وهدف وكفاءة استخدام المال العام والممتلكات الأخرى للدولة.

ما مدى الاستقلالية والدعم المقدمين لجهازكم؟

غرفة الحسابات جهة مستقلة تماماً وذلك وارد في

سيرة ذاتية

الاسم: فوجار تابديق أوجلو جول مامادوف

المسمى الوظيفي: رئيس غرفة الحسابات لجمهورية أذربيجان

تاريخ ومكان الميلاد: 3 أبريل 1971، باكو، أذربيجان

الجنسية: أذربيجان

الحالة الاجتماعية: متزوج ولديه ثلاثة أبناء

المؤهلات العلمية: خريج كلية الاقتصاد المنتج والإدارة، معهد

الاقتصاد لجمهورية أذربيجان، عام 1993

الخبرات السابقة:

• في عام 1992، عمل كمترجم في محطة بناء المعدات في مدينة سوراكساني

• خلال 1993 - 1997، شغل منصب نائب المحاسب العام والمحاسب العام في إدارة الصحة لمقاطعة سوراكساني

• خلال 1997 - 2007، شغل المناصب التالية:

• مفتش

• نائب رئيس ورئيس إدارة المكتب المالي لمقاطعة سوراكساني التابعة لوزارة المالية لجمهورية أذربيجان

• نائب رئيس ورئيس إدارة المكتب المالي لمقاطعة سابيل

• نائب رئيس ورئيس قطاع المكتب المالي لمقاطعة بيناكادي

• نائب رئيس ورئيس قطاع المكتب المالي لمقاطعة ياسامال

• خلال 2007 - 2013، ترأس إدارة الرقابة على الاستثمارات بغرفة الحسابات لجمهورية أذربيجان

• في 22 نوفمبر 2013، تم تعيينه رئيس غرفة الحسابات لجمهورية أذربيجان بقرار من البرلمان

المشاركات الأخرى:

في 31 أكتوبر 2011، منح ميدالية الخدمات العامة المتميزة من قبل رئيس جمهورية أذربيجان لإنجازاته المتميزة في أعمال غرفة

الحسابات

ما هي أنواع التقارير التي يقدمها جهازكم؟ ولماذا يتم تقديمها؟

تقوم غرفة الحسابات بتقديم تقرير حول أعمالها مرة واحدة سنويا للبرلمان باعتماد الآراء حول مسودة ميزانية الدولة والأموال من خارج الميزانية. وفي نفس الوقت، تقوم الغرفة بتقديم معلومات حول الأداء النصف سنوي والسنوي لميزانية الدولة وذلك إلى رئيس جمهورية أذربيجان. وتقوم غرفة الحسابات أيضا بتقديم معلومات عن نتائج أعمال الرقابة التي تمت أثناء العام والتقارير التي قدمت للبرلمان التي تؤكد هذه النتائج. إن هدف الغرفة هو تزويد البرلمان بمعلومات ومحصلات وآراء حيادية يعتمد عليها.

ما هي الآلية المتبعة من قبل جهازكم لمتابعة الملاحظات والتوصيات؟ وما هي الإجراءات المتبعة في حالة اكتشاف أي مخالفات مالية؟

تقوم غرفة الحسابات وبشكل منتظم بأعمال الرقابة لتحديد حالة تطبيق التوصيات والاقتراحات التي تم اعتمادها في الآراء المتعلقة بأعمال التدقيق والمشاركة في إعداد الميزانية. ولذا، فإن هذه الأعمال يتم القيام بها بهدف تجميع المعلومات حول نظم المعلومات الإلكترونية لجهات الدولة ونتائج العمليات المنفصلة وإجراءات الرقابة على الأعمال المالية والاقتصادية. ويجب أيضا مراعاة أن عدم أداء المهام من قبل الجهات المدقق عليها يجب الكشف عنه من قبل غرفة الحسابات وذلك حسب التشريع.

ما هي الإجراءات والأساليب المطبقة من قبل جهازكم لتحسين أداء الجهاز عند ممارسته لمهامه؟

كما هو معروف، فإن التخطيط الاستراتيجي لتعزيز الأداء وتحسين الحوكمة هو أحد المجالات الأساسية لأعمال أي جهة. هناك خطة تنمية استراتيجية والتي تحدد تطوير غرفة الحسابات على المدى الطويل وتعكس مهمة وقيم

مجلس الغرفة، وبعد ذلك يتم الموافقة على القرارات المتخذة في هذا الشأن. وهذه الآراء تتضمن تكاليفات وتوصيات لمعالجة هذا القصور. وفي حالات خاصة، يتم إرسال الملفات إلى سلطات النيابة. وفي العديد من الحالات، فإن الالتزام بالمتطلبات التشريعية يعتبر المطلب الأول لإنشاء العلاقات مع الجهات. وتتعاون غرفة الحسابات عن قرب مع الجهات المدقق عليها ولا يقتصر ذلك على الإجراءات فقط. وتعتبر الجهات مسؤولة عن تنفيذ المهام الموكلة لها من خلال التشريع، وفي حالة عدم التنفيذ، يتم فرضها حتى يتم إغلاق الموضوع.

كيف يتم اختيار وتعيين العاملين بالجهاز وهل هناك كادر خاص يسهم في جذب الكفاءات وأصحاب الخبرات؟

إن العاملين في غرفة الحسابات هم موظفي خدمة مدنية. وتعيينهم يتم من خلال مركز اختبارات الدولة وبناء على قانون الخدمة المدنية. وعملية القبول تتكون من مرحلة الاختبار ومرحلة المقابلة الشخصية. وقد تضم غرفة الحسابات خبراء مستقلين ومتخصصين عند الحاجة إليهم في القيام بأعمال الرقابة.

ما هي خطط جهازكم لتطوير مهارات العاملين؟

إن أحد مكونات إطار عمل التعاون بين غرفة الحسابات ومكتب الرقابة العليا البولندي حول مشروع التوأمة المعتمد على منحة الاتحاد الأوروبي هو إعداد استراتيجية الموارد البشرية. وفي الوقت الحالي، تم الانتهاء من المسودة المبدئية لهذه الاستراتيجية، وأن التركيز الأساسي لهذا المشروع هو تنظيم البرامج التدريبية وعقد الندوات لتحسين المعرفة لدى العاملين وتطوير المهارات المهنية ودعم العاملين للحصول على شهادات التدقيق الدولية. ونقوم أيضا بالمشاركة الفعالة في الندوات والبرامج التدريبية التي يتم تنظيمها من قبل المنظمات الدولية المالية والرقابية.



والأهداف الاستراتيجية وأعمال الجهاز وذلك لتحقيق العديد من المؤشرات.

إن الأهداف الواردة في هذه الخطة وطرق تحقيق هذه الأهداف تخدم أساسا في زيادة فعالية غرفة الحسابات. وقد تم إعداد خطة التنمية الاستراتيجية للغرفة بناء على دراسة خبرات الأجهزة العليا للرقابة بالدول الأخرى، وهي تتكون من أربعة أقسام وبرنامج الأنشطة. وهذه الخطة تغطي الفترة 2018 - 2020، وتضم خمسة أهداف وأهدافا فرعية لكل هدف وفي خطة الأنشطة، فقد تم تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية لكل هدف. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدولة قد تبنت برنامجا على مستوى الدولة حول الشفافية والمساءلة، والذي يتضمن أيضا إجراءات يتم اتخاذها من قبل غرفة الحسابات.

كيف يقوي جهازكم ويحافظ على علاقته مع الجهات المشمولة بالرقابة على الرغم من وجود مخالفات وعدم التزام بالقوانين واللوائح؟

إن القصور الذي يتم اكتشافه أثناء أعمال الرقابة يختلف عن بعضه البعض. ويجب ملاحظة أنه عند الالتزام بالتشريعات، فإنه يتم مناقشة نتائج أعمال الرقابة في

ما هي مقترحاتكم حول تفعيل التعاون مع مختلف جهات الدولة للاستفادة من إمكانياتهم في تطوير قدرات العاملين في جهازكم وأيضا تطوير الأسلوب المتبع في أداء الأعمال؟

تعتبر غرفة الحسابات جهازا صغيرا نسبيا ويتعاون عن قرب مع جهات الدولة الأخرى، مع التركيز على دراسة الخبرات الدولية في تطبيق وتطوير آليات الرقابة الحديثة على استخدام الأموال العامة وتحسين إمكانيات العاملين. ولكي نحقق هذا التوجه، فإننا نشارك في البرامج التدريبية والندوات التي تنظمها جهات الدولة وفي مختلف الأنشطة ونتعاون مع مؤسسات التعليم العالي وذلك لتقوية القاعدة العلمية للمعرفة النظرية. ومن ناحية أخرى، فإن غرفة الحسابات قامت بتوقيع مذكرات تفاهم مع العديد من الأجهزة. وهذه المذكرات تغطي جوانب عديدة من التعاون الثنائي، بما في ذلك توفير المعلومات التي تعمل على تقوية الرقابة المالية للدولة والدخول على قواعد البيانات.

ما هو تقييمكم لمستوى التعاون والتسيق مع ديوان المحاسبة بدولة الكويت؟

ترجع العلاقة بين حكومة دولة الكويت وأذربيجان إلى التسعينيات من القرن الماضي. وقد قامت العلاقات الدبلوماسية منذ عام 1994. ومنذ ذلك الوقت وتقوم الدولتان بالمشاركة في تعزيز وحماية مختلف الوثائق والاستثمارات وذلك في مجال الاقتصاد والمجال السياسي وتجنب الازدواج الضريبي. وقد تم توقيع اتفاقيات تعاون في مجال السياحة والتجارة والمشاركة في تنفيذ مختلف مشروعات البنية التحتية. وفي عام 2009 تم عقد المنتدى الكويتي الأذربيجاني في الكويت. إنني على ثقة أن تجديد اتفاقية التعاون بين غرفة الحسابات لجمهورية أذربيجان وديوان المحاسبة بدولة الكويت سيعمل على تقوية الأخوة والتعاون بين جهازينا. وأعتقد أن هذه الاتفاقية التي تهدف إلى تقوية قدرات العاملين ستخلق فرصا جيدة في تنظيم البرامج التدريبية والندوات والقيام بالتدقيق المتوازي والمشارك وتبادل الخبرات حول الأساليب المتبعة في الرقابة على تنفيذ ميزانية الدولة.

ما هي مقترحاتكم حول تفعيل التعاون مع مختلف جهات الدولة للاستفادة من إمكانياتهم في تطوير قدرات العاملين في جهازكم وأيضا تطوير الأسلوب المتبع في أداء الأعمال؟

تعتبر غرفة الحسابات جهازا صغيرا نسبيا ويتعاون عن قرب مع جهات الدولة الأخرى، مع التركيز على دراسة الخبرات الدولية في تطبيق وتطوير آليات الرقابة الحديثة على استخدام الأموال العامة وتحسين إمكانيات العاملين. ولكي نحقق هذا التوجه، فإننا نشارك في البرامج التدريبية والندوات التي تنظمها جهات الدولة وفي مختلف الأنشطة ونتعاون مع مؤسسات التعليم العالي وذلك لتقوية القاعدة العلمية للمعرفة النظرية. ومن ناحية أخرى، فإن غرفة الحسابات قامت بتوقيع مذكرات تفاهم مع العديد من الأجهزة. وهذه المذكرات تغطي جوانب عديدة من التعاون الثنائي، بما في ذلك توفير المعلومات التي تعمل على تقوية الرقابة المالية للدولة والدخول على قواعد البيانات.

ما هي طبيعة العلاقة بين جهازكم والبرلمان؟ وما هي توقعاتكم في هذا الصدد؟

غرفة الحسابات تعتمد تقرير أعمالها السنوي وأنها حول مسودة ميزانية الدولة وأموال الدولة الخارجة عن الميزانية وتنفيذ الميزانية ويقدم كل ذلك للبرلمان. وعند مناقشة مسودة القوانين من قبل البرلمان، تشارك غرفة الحسابات في لجان البرلمان وفي الجلسات العامة. ويتم أخذ أداء الغرفة في الحسبان عند مناقشة مسودات القوانين. وتقوم غرفة الحسابات أيضا باعتماد المعلومات حول نتائج أعمال الرقابة التي تم القيام بها أثناء العام وإبلاغها للبرلمان ليعتمدها. ولكي يتم إدراج غرفة الحسابات في خطة العمل السنوية للبرلمان، يتم إرسال الاستفسارات من قبل البرلمان. وتقوم غرفة الحسابات بتقديم رأيها للبرلمان بناء على مشروع القانون التشريعي الذي ينظم النظام المالي للدولة.

المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية

المسابقة الثامنة عشر للبحوث على مستوى جميع قطاعات الديوان لعام 2017



مدقق مشارك / حمد إبراهيم الداحس
إدارة الرقابة على الإنتاج والتصنيع للجهات النفطية



مدقق / فيصل عبدالرزاق السليم
إدارة الرقابة على التسويق والاستثمار للجهات النفطية



2. التعرف على عناصر ومبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات.
3. التعرف على دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية.
4. التعرف على دور شركات الأعمال في الكويت وأنشطتها بشأن المسؤولية الاجتماعية.
5. التعرف على مدى قيام ديوان المحاسبة في دولة الكويت بدوره المناط به في التحقق من تنفيذ الشركات المشمولة برقابته لدورها المأمول في المسؤولية الاجتماعية.

المحور الأول - تعريف المسؤولية الاجتماعية وأهميتها:

تم تقسيم هذا المحور إلى قسمين فرعيين يتناول الأول منهما تعريف المسؤولية الاجتماعية، فيما يتناول القسم الثاني أهميتها.

تعريف المسؤولية الاجتماعية:

إن للمسؤولية الاجتماعية مفهوم واسع جدا كما له تشعبات متعددة تشمل جميع الأطراف ذات العلاقة لارتباطه بشكل مباشر بالمجتمع. فقد عرفها (بيتر دراكر) «بأنها إلتزام الشركة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه». كما عرفها (هولموس) «أنها الإلتزام المنشأة تجاه أعمال المجتمع الذي تعمل فيه». بينما عرفها (بيتر دبيريت وجيي شمشاك) على «أنها تطوع الشركات بالإهتمام في المجتمع والبيئة». كما عرف البنك الدولي مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال على أنها «الإلتزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد».

ويتضح لنا أن للمسؤولية الاجتماعية أطر واضحة المعالم اتفق عليها الباحثون، فهي إهتمام الشركات بالمجتمع

حاز مفهوم المسؤولية الاجتماعية على إهتمام العديد من الدراسات والبحوث منذ عقود، فيرى المتابع تنامي هذا المفهوم لاسيما في العقد الأخير من الزمن، ولأن الشركات والمؤسسات الربحية بدأت تستنزف موارد الدولة لأهدافها الخاصة، أصبح الباحثون يدرسون مدى مساهمة تلك الشركات في دفع عجلة التنمية في البلاد التي تمارس فيها نشاطاتها، كما أقرت العديد من القوانين التي تنظم هذه الأعمال مثل قوانين الحوكمة، فصار لزاما على الشركات الإفصاح عن كافة الاسهامات والأنشطة المجتمعية، وأما فيما يتعلق في البيئة، بدأت المنظمات المهتمة في البيئة الإلتفات إلى دور الشركة في مراعات البيئة، فعلى سبيل المثال تم تأسيس الهيئة العامة للبيئة في عام 1995 في الكويت وتنامت أنشطتها بشكل ملفت للنظر في عام 2009.

أهمية البحث

إن اسهامات وأنشطة الشركات في المسؤولية الاجتماعية تدفع إلى تنمية الدول، فهي تقلل معدلات البطالة والفقر وانعدام المساواة، كما لها آثار على نمو المؤشرات الإقتصادية كارتفاع الناتج القومي الإجمالي وناتج الدخل القومي، ولأهمية تلك الأنشطة أصبح من الضروري تسليط الضوء على دور الشركات في تلك الاسهامات والتأكد من وجود القوانين والتشريعات الأساسية لتنظيمها، كما يجب تسليط الضوء على دور الأجهزة الرقابية في متابعة مدى جدية الشركات في تفعيل دورها المجتمعي وذلك للشركات المشمولة برقابتها.

أهداف البحث

يسعى الباحثان من خلال هذا البحث لإنجاز الأهداف التالية:

1. التعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأهميته في تنمية المجتمعات.

والأداء المالي». ويمكن تحسين الأداء المالي عن طريق عدة متغيرات منها رفع إيرادات الشركة أو تخفيض تكاليفها، فباهتمام الشركات بالمجتمع الذي يمارسون أعمالهم فيه والذي يعتبرون جزء منه تحسين لصورتهم لاسيما في المجتمعات المتقدمة، فعندما ترتفع ثقافة المجتمع، لن يمانع المستهلك أن يتحمل مبلغا اضافيا يسيرا تلافيا للمنتجات الضارة بالبيئة، وعليه ترتفع إيرادات الشركة المهتمة بالبيئة على الرغم من زيادة تكاليفها بارتفاع معدلات دوران الأصول لارتفاع الطلب، كما أن تطبيق برامج إعادة التدوير لتقليل الأضرار الناتجة على البيئة تقلل من التكاليف التي تتكبدها الشركة ذاتها عن طريق تقليل تكاليف التصنيع، فيما تساهم الخدمات الاجتماعية للشركة في أعمال التسويق كشركة رائدة في خدمة المجتمع مما يعول عليه إيجابا برفع الإيرادات من الناحية التسويقية، ومن إيجابيات الخدمات المجتمعية على أداء الشركات كذلك، رفع ولاء المستهلك للعلامة التجارية والذي يعزز استمرارية الشركة في النمو.

المحور الثاني - عناصر ومبادئ المسؤولية الاجتماعية لشركات الأعمال:

هناك عناصر محددة للمسؤولية الاجتماعية أشارت إليها البحوث والدراسات المختصة، بحيث تختلف العناصر حسب كل باحث ودراسة من حيث الهدف المناط به من هذه الدراسة أو البحث، وقد تبين للباحثان أن عناصر المسؤولية الاجتماعية تنقسم الى نوعين:

العناصر الرئيسية: وهي التي تبني عليها المشاركة الفاعلة لتحقيق الأهداف المرجوة من أنشطة واسهامات المسؤولية الاجتماعية، وهي الاهتمام والفهم والمشاركة.

العناصر الثانوية: وهي العناصر التي تعتمد عليها الجهة المقدمة للمسؤولية الاجتماعية و التي تساعد في تحقيق الاهداف التي تسعى إليها.

والبيئة لاستنزافها للموارد الاقتصادية، فأصبح اليوم واجبا على الشركات تحسين صورتها من كونها كيانات ذات أهداف ربحية بحتة إلى كيانات تعود بالنفع على المجتمع والبيئة، ومن شأن تلك الخدمات المجتمعية وبعد تحسينها لصورة المنشأة أن تكون جانبا من جوانب التسويق لها فتصبح تلك النشاطات ذات منفعة للطرفين مجتمع وشركة.

أهمية المسؤولية الاجتماعية:

أخذ مفهوم المسؤولية الاجتماعية اهتماما واسعا خلال العقدين السابقين، وبدأ ينتشر بشكل كبير بين الشركات حتى أصبحت تتنافس فيما بينها على خدمة المجتمع والحفاظ على بيئته، فلا يوجد أدنى شك بأن لتطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية فوائد تعود على المجتمع والشركات ذاتها فلذلك تم تقسيم أهمية المسؤولية الاجتماعية إلى قسمين وهما كالتالي:

أ- أهمية المسؤولية الاجتماعية للمجتمع والبيئة:

يعتبر المجتمع هو المساحة التي تعمل من خلالها الشركات فصلاحه يعد عاملا إيجابيا من عوامل نجاح الشركات، فلأنشطة المسؤولية الاجتماعية فوائد عديدة على المجتمع منها تقليل نسبة الفقر عن طريق المساهمات في الأعمال الخيرية، كما أنها تساهم بشكل مباشر في الحملات التوعوية لرفع الوعي المجتمعي تجاه أي ظاهرة سلبية، بالإضافة إلى شفافية الشركات في الإفصاحات المالية والادارية في تقاريرها يعود إيجابا على المجتمع وذلك عن طريق توفير معلومات موثوقة لتكون معطيات اتخاذ القرارات متوفرة للجميع، الأمر الذي يرفع الملاءة المالية للدولة لتكون جاذبة لرؤوس الأموال الخارجية والذي بدوره يحسن وضع الدولة والمجتمع.

ب- أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات:

«هناك علاقة طردية بين مسؤولية الشركة الاجتماعية

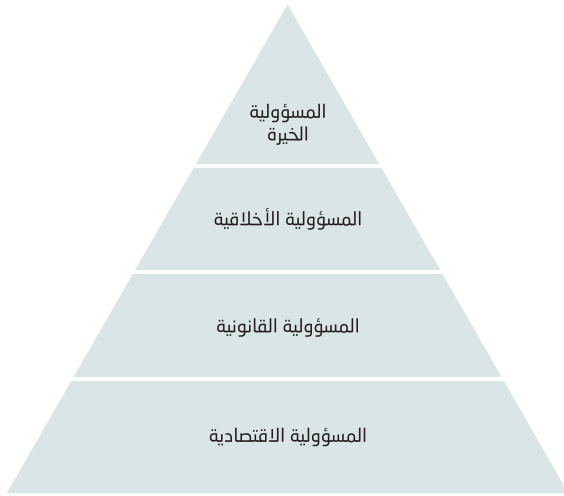
مبادئ المسؤولية الاجتماعية

معدل ناتج الدخل القومي للفرد. عرفت منظمة الامم المتحدة المسؤولية الاجتماعية للشركات بعبارة «تحلي الشركات بروح المواطنة العالمية»، فتكمن أهمية مشاركة الشركات في التنمية بتملكها لرأس المال وقوة اقتصادية قادرة بتعاونها مع المجتمع أن تحدث نقلة نوعية.

أنواع المسؤولية الاجتماعية:

قدّم كارول أربعة أنواع من المسؤولية التي باجتماعها تشكل المسؤولية الاجتماعية للشركات وفق الشكل التالي:

هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية :



- **المسؤولية الخيرية:** التصرف كمواطن صالح يسهم في تعزيز الموارد في المجتمع وتحسين نوعية الحياة فيه.
- **المسؤولية الأخلاقية:** عندما تراعي المنظمة الأخلاق في قراراتها فإنها تعمل ما هو صحيح وحق وعادل وتتجنب الإضرار بالفئات المختلفة.
- **المسؤولية القانونية:** من خلال الامتثال للقوانين، لأنّ القوانين هي مرآة تعكس ما هو صحيح أو خطأ في المجتمع وتمثل قواعد العمل الأساسية.
- **المسؤولية الاقتصادية:** كون المنظمة تحقق ربحاً، فإنّ هذا يمثل قاعدة أساسية للوفاء بالمتطلبات الأخرى.

حسب الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية وهو مبادرة دولية صدر في عام 1999، تم تقسيم المبادئ العشر للاتفاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات إلى المجموعات الأربعة التالية:

1. حقوق الإنسان عن طريق دعمها دولياً واحترامها، والتأكد من عدم الاشتراك في انتهاكات حقوق الإنسان.
2. معايير العمل وذلك لإحترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في المساومة الجماعية، والقضاء على عمالة الأطفال والتمييز في مجال التوظيف والمهن.
3. المحافظة على البيئة باتباع نهج احترازي إزاء جميع التحديات البيئية، والاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة، وتطوير التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة ونشرها.
4. مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الابتزاز والرشاوي.

المحور الثالث - دور المسؤولية الاجتماعية في التنمية:

مما لا شك في أن للمسؤولية الاجتماعية دور في التنمية ولمعرفة أثر المسؤولية الاجتماعية على التنمية كان لزاماً تعريفها وتحديد مقاييسها وعدم الخلط بينها وبين النمو الإقتصادي، فعلى الرغم من أهمية النمو الإقتصادي إلا أنه لا يكفي منفرداً للتنمية إلا إذا صاحبه تغيير في الهيكل الإقتصادي، فليس ضرورياً أن يقابل ارتفاع مؤشرات النمو الإقتصادي كالناتج القومي الإجمالي وناتج الدخل القومي ارتفاعاً لمعدلات التنمية في بلد معين، فقد يصاحب ارتفاع تلك المعدلات ارتفاع في معدلات الفقر والبطالة وانعدام المساواة، وقد رصد دودلي سيرز التنمية عن طريق طرح سؤال، ماذا حصل لمعدلات الفقر والبطالة وانعدام المساواة؟ إذا انخفضت فلا شك كانت فترة تنمية للبلد، أما إذا ارتفعت تلك المعدلات فمن الغريب أن نسمي ذلك تنمية وإن ارتفع

فيما لم يتبين للباحثان وجود دور لديوان المحاسبة بمحاسبة الجهات المشمولة برقابته في حال عدم إسهامها في تنمية المجتمع، ويرى الباحثان أن ذلك يحتاج إلى تعديل تشريعي إما في قانون ديوان المحاسبة ذاته بإعطاء مزيداً من الصلاحيات لفرق التدقيق، أو تشريع جديد يجبر الشركات على المساهمة مجتمعياً لدفع عجلة النمو والتنمية، بحيث يتمكن فريق التدقيق عن طريق رقابة الإلتزام بالتأكد من دور الجهة في تنمية المجتمع.



المحور الرابع - دور ديوان المحاسبة في التحقق من تنفيذ الشركات المشمولة برقابته لدورها المأمول في تحقيق المسؤولية الإجتماعية:

يقوم ديوان المحاسبة بمهامه بالاستناد إلى قانون انشاءه رقم 30 لسنة 1964 وتعديلاته، حيث حدد القانون الاختصاصات والأدوار والمهام التي يقوم بها ديوان المحاسبة، بالإضافة إلى وجود أدلة رقابية وتعاميم إدارية أصدرها الديوان لفحص ومراجعة الجهات المشمولة برقابته وفقاً للحدود القانونية.

كيفية متابعة الديوان للخدمات الإجتماعية المقدمة من الجهات:

يقوم الديوان من خلال فرق التدقيق التابعة له في الجهات المشمولة برقابته بفحص ومراجعة الخدمات الاجتماعية من الجانب المالي والإجرائي المعتمد لها بالقرارات واللوائح المنظمة، وذلك ومن خلال :

- التحقق من الخطط السنوية المعتمدة للخدمات الاجتماعية.
 - إدراج المخصصات في الميزانية المعتمدة للجهة.
 - التحقق من المبالغ المنصرفة ومطابقتها لما هو مخصص لها في الميزانية المعتمدة.
 - التحقق من الحصول على جميع الموافقات اللازمة مسبقاً.
 - التحقق من قيام الجهة بالأنشطة والإسهامات في أوقاتها المحددة لها.
 - التحقق من إنجاز الأهداف لكل نشاط أو خدمة اجتماعية.
- دور الديوان في متابعة آثار وتقييم المسؤولية الاجتماعية:
- يقتصر دور ديوان المحاسبة بمتابعة آثار أنشطة الشركات المشمولة برقابته على الأضرار البيئية الناتجة من نشاطاتها، حيث تتابع فرق الديوان الإنبعاثات الغازية ونسبها فيما يخص الشركات النفطية، كما يتابع الديوان تشغيل الشركات لمصانعها وفقاً للاشتراطات البيئية.

التوصيات

وقد توصل الباحثان لمجموعة من التوصيات وذلك بعد البحث وبما يتوافق ونتائج الاستبانات التي أعدت لهذا الشأن، وهي كالتالي:

• ضرورة اسراع المشرع الكويتي في سن قوانين تتواءم والمستوى المعرفي للمجتمع الكويتي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

• أهمية تعديل قانون الديوان تشريعيا ليعطي المدققين مزيدا من الصلاحيات للرقابة على أنشطة المسؤولية الاجتماعية ودورها في تنمية المجتمع الكويتي.

• يوصي الباحثان الشركات الكويتية بتكثيف الأنشطة الاجتماعية لا سيما الخيرية والصحية من قبل الشركات الكويتية، حيث تبين من الاستبانة محدودية دور الشركات الكويتية في التنمية، بالإضافة إلى محدودية التفاعل من الأفراد مع الأنشطة، لاسيما وأن عددا كبيرا من أفراد العينة يرون أن هدف الشركات تسويقي بعيدا عن الأهداف التنموية.

• ضرورة تعريف ديوان المحاسبة بدوره في المساهمة بالتنمية بشكل عام والمراقبة على الإسهامات الاجتماعية بشكل خاص للمجتمع الكويتي وذلك لارتفاع نسبة الأشخاص الذين لا يعرفون دور الديوان.

• التأكد من تضمين فرق التدقيق أنشطة الجهة الاجتماعية وأثار نشاطاتها على البيئة في خطة الفحص.

المصادر العربية:

1. مولاى لخضر، د. عبدالرزاق، "أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ورقلة، 2011.
2. التويجري، د.محمد إبراهيم، "المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية"، المجلة العربية للإدارة، 1998.
3. النعيمات، د.سعيد مخلد، "دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع البنوك التجارية في الأردن"، جامعة البلقاء التطبيقية، 2011.
4. الأسرج، حسين عبدالمطلب، "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية"، أبريل 2014.
5. النجار، د.جميل حسن، "المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال وأثرها على الأداء المالي-دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، 2014.
6. التميمي، وفاء، "واقع تبني المسؤولية الاجتماعية في التسويق للشركات المنتجة لمستحضرات التجميل-دراسة ميدانية مبنية على آراء مجموعة من مديري شركات إنتاج مستحضرات التجميل"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد 3، 2010.
7. زهراء، أ.صادق، "المسؤولية الاجتماعية ودورها في حماية المستهلك، جامعة بشا.
8. عيسى، د.فؤاد محمد، "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر-دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات"، وكيل وزارة التجارة والصناعة.
9. بن جيمة، مريم، "المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
10. عيران، رقية، المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية، سوق فلسطين للأوراق المالية.
11. الحنيطي، د.هناء محمد، "مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن"، جامعة عمان العربية.

المواقع الإلكترونية:

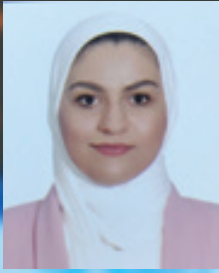
- 1.Ar.wikipedia.org. (2017). الهيئة العامة للبيئة. [online] Available at: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9 [Accessed 26 Dec. 2017].
- 2.Bankboubyan.com. (2017). Boubyan Bank :: بوبيان والمجتمع. [online] Available at: <http://www.bankboubyan.com/ar/csr/> [Accessed 26 Dec. 2017].

المصادر الإنجليزية:

- 1.McWilliams, A. (n.d.). Economics of Corporate Social Responsibility.
- 2.Nafizger, E. (2006). economic development. 14th ed. Cambridge university press.
- 3.Crowther, D. and Aras, G. (2008). Corporate Social Responsibility. Ventus Publishing.

خصخصة سوق الأوراق المالية حدث تاريخي للكويت

مدقق مساعد/ سارة فيصل الحمير
إدارة الرقابة على الشركات



يعد سوق الكويت للأوراق المالية من أقدم البورصات على مستوى الخليج العربي فكانت بداياته مع صدور قانون تنظيم التداولات المالية عام 1962 وهذا القانون خضع لعدة تعديلات أهمها في عام 1983 حين صدر مرسوم تنظيم سوق الكويت للأوراق المالية فنصت المادة الأولى منه " يتولى سوق الكويت للأوراق المالية مباشرة نشاطه وفقا لأحكام هذا المرسوم ويتمتع هذا السوق بالشخصية الاعتبارية المستقلة وتكون له أهلية التصرف في أمواله وإداراتها وحق التقاضي" ، وفي حينه كان السوق يدار من قبل لجنة تشكل برئاسة وزير التجارة والصناعة .

بورصة إلا لشركة مساهمة يحدد رأس مالها بقرار من مجلس المفوضين.. " ، فتولت شركة بورصة الكويت بتاريخ 25 أبريل 2014 مسئولية إدارة مرفق البورصة وفي تاريخ 2016/10/5 اعتبرت شركة بورصة الكويت هي بورصة الأوراق المالية الرسمية في الكويت بعدما أعلن رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال عن تحويل مرفق سوق الكويت للأوراق المالية من مرفق عام إلى شركة مساهمة عامة تعود ملكيتها بالكامل للهيئة مما يترتب عليه انتهاء الشخصية الاعتبارية للسوق وانتهاء العمل بمرسوم إنشائه، والنقلة الثانية وهي النقلة المؤثرة في عملية تخصيص بورصة الكويت بتفعيل الفقرة الثانية من المادة (33) من القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية

وانتهت هذه التعديلات إلى آخر تعديل عند صدور القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية فأصبح السوق تابع للهيئة حيث نصت المادة (3) من القانون على أهداف الهيئة ومنها تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية.

وبعد ذلك اتخذت الهيئة أولى خطواتها في إحياء فكرة تخصيص سوق الكويت للأوراق المالية وذلك بتفعيل المادة (33) من قانون انشائها فصدر عن مجلس مفوضي الهيئة القرار رقم (37) لسنة 2013 بشأن الموافقة على الترخيص بتأسيس وتحديد رأس مال شركة بورصة الكويت كشركة مساهمة كويتية عامة (ش.م.ك.ع) فنصت المادة (33) في فقرتها الأولى على أن " لا يجوز منح ترخيص

وأن خصخصة البورصة في الوقت الحالي يسهل تحكم أكثر من مجموعة في مسار الأمور فيها خصوصاً أن 50% من رأسمالها مملوكاً للقطاع الخاص عبر الشركات المرخص لها من قبل هيئة أسواق المال، وأن المالك سيكون الحكم والمتهم في الوقت ذاته لدى وقوعه في أي مخالفة. وأرى قبل تفعيل الخصخصة كانت هيئة أسواق المال هي مالكا ورقبياً في آن واحد وبانتهاء المرحلة الأخيرة من الخصخصة بطرح الحصة المتبقية للاكتتاب العام تكون الهيئة قد تفرغت تماماً لدورها الرقابي مما يؤكد لنا أن البورصة وإن كانت تحت إدارة القطاع الخاص فهي دائماً تحت مظلة الهيئة رقابياً وذلك وفقاً للقانون رقم (7) لسنة 2010.

وهناك منافع ستقدمها الخصخصة للشركات المدرجة والمتداولون وذلك في ظل التوقعات بإقدام التحالف الفائز على تغيير وجه السوق بطرح منتجات جديدة تلبى متطلبات المتداولين وترفع حجم السيولة وناتج ذلك بالطبع زيادة عدد المستثمرين للسوق على الصعيدين المحلي والأجنبي مما يعود بالنفع العام على الاقتصاد الوطني.

وفي الأخير نشير إلى أن فكرة الخصخصة سلاح ذو حدين ينجح في بعض المجالات لاسيما الاقتصادية منها والتي يكون الغرض منها تحقيق الربح كما هو الحال في البورصة فستكون الخصخصة عنصر جذب وانتعاش للسوق.

ومسائى الخصخصة تظهر في المجالات الخدمية مثل (الكهرباء والماء..) التي لا تحقق ربح حيث إن مصاريف تشغيلها تفوق ربحيتها والمعروف أن القطاع الخاص هم الأول هو تحقيق ربح بأقل تكلفة ممكنة لذا في مثل هذه المجالات يجب أن تتدخل الحكومة لتحمي الفئات المستفيدة ليتمتعوا بالخدمات على أكمل وجهه.

وذلك عندما نشر إعلان في الجريدة الرسمية بتاريخ 2018/5/6 حول المزايدة على حصة من أسهم رأس مال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية تتراوح ما بين 26% إلى 44%، والتي فاز بها تحالف شركة الاستثمارات الوطنية حيث يضم هذا التحالف كل من شركتي الأولى للاستثمار وأرزان للتمويل والاستثمار، إضافة إلى بورصة أثينا.

وبهذا يكون التحالف قد تملك الحد الأقصى من الحصة المطروحة من أسهم شركة البورصة البالغة 44% في حين يطرح 50% للاكتتاب العام في غضون عام بين الربعين الأخير من عام 2019 والأول من عام 2020، و6% المتبقية يتوقع أن تؤول إلى الحكومة (المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية).

وقد صرح العديد من الاقتصاديين الكويتيين أن خصخصة بورصة الكويت ستشكل علامة فارقة في الاقتصاد الوطني في تحقيق أهداف ورؤية (كويت جديدة 2035)، فمشروع الخصخصة يعد خطوة مهمة لجذب وتعزيز الاستثمارات إلى السوق المالي المحلي واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية فهذا التحول سيمنح القطاع الخاص دوراً أقوى وفرصة أكبر لتطوير الاقتصاد الوطني مما يعزز مكانة البلاد كمركز مالي إقليمي.

في الجانب الآخر ورغم ما يحمله مشروع الخصخصة من تعزيز مساهمة القطاع الخاص بالاقتصاد هناك معارضون يرون أن الخصخصة لها دور رائد في تغيير مسار الكثير من الاستثمارات التشغيلية على غرار خطوط الطيران والسكك الحديدية والمؤسسات العامة التي تتطلب تشييطها ادارات جديدة، منوهة أن خصخصة البورصة في الوقت الحالي قد تصاحبها خطورة خاصة في ظل عدم اكتمال التجارب التي تتطلبها تلك المرحلة بما فيها البعد الرقابي الذي بات بمنأى عن امكانية تغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.

المراجع :

• القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية .

• الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) العدد 1391 التاريخ 2018/5/6

• الموقع الإلكتروني لوكالة كونا <https://www.kuna.net.kw>

• الموقع الإلكتروني لشركة بورصة الكويت <https://www.boursakuwait.com>

أهمية الرقابة في تصحيح مسار السياسة العامة في الدول

السياسة العامة هي عبارة عن نظام معين تسعى الحكومة المحليّة في الدولة إلى تطبيقها، والتحقق من التزام الجميع فيه سواء كانوا أفراداً أم مؤسسات، وأيضاً تعرف السياسة العامة بأنها برنامج عمل حكومي يحتوي على مجموعة من القواعد، والتي تلتزم الحكومة بتطبيقها في المجتمع، وتشمل السياسة العامة تقديم مجموعة من الفوائد العامة، مثل: توفير طرق نقل مناسبة مما يساهم في تقديم العديد من الخدمات للمجتمع. ويرتبط نشأة السياسة العامة على النظام الحكومي الذي يعتمد على دور المؤسسات الحكومية في تطبيق السياسة، ويساهم ذلك في توفير مجموعة من الاستراتيجيات التي ساعدت على تطبيق الخطط الحكومية بنجاح، والتي تركز على دور الحكومة في بناء مجتمع حضاري يوفر أسس الحياة المناسبة للأفراد. وتهدف السياسة العامة الى تحقيق المصلحة الشعبية. إذ تسعى إلى ضمان تحقيق مصالح المواطنين بما يتناسب مع حاجاتهم، ويحافظ على حقوقهم.

ضمان الوصول إلى النتائج المطلوبة بنجاح. تهتم السياسة العامة في الجمع بين كافة المؤسسات الحكومية، وتكليف كل منها بمجموعة من المهام والوظائف بما فيها وظيفة الرقابة الاستراتيجية التي يباط اجرائها الى الأجهزة العليا للرقابة المالية والإدارية الموجودة في كافة الدول. (1)

اعداد/ عصام دعاس ذياب
مدير دائرة الاعلام والبروتوكول في
وحدة العلاقات العامة . ديوان الرقابة
المالية والإدارية . دولة فلسطين



لذلك لا تقتصر السياسة العامة على فئة معينة من الأفراد، بل تشمل كافة فئات المجتمع. وتعتمد على مجموعة من الإجراءات المدروسة، والتي تساهم في تنفيذ كافة الأهداف الخاصة بها. وتستخدم مجموعة من الموارد البشرية، والطبيعية، والصناعية، التي تساعد على

فعالية البرامج والمشاريع أو تقديم التوصيات التي تستند إلى أعمال التدقيق وليس على أساس منتظم ولكن للإشارة إلى الفجوات في تقييم الحكومة للأداء لإظهار الممارسة الجيدة في تقييم الأداء ومساعدة الحكومة في القضاء على هذه الفجوة.

إن درجة إشراك الأجهزة العليا للرقابة في إجراء الرقابة الاستراتيجية يثير مسألة صلاحيات الأجهزة العليا للرقابة. مما يمكن معظم الأجهزة العليا للرقابة وضمن نطاق صلاحياتهم المساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية من خلال تنفيذ النهج الاستراتيجي والمتكامل في أنشطة الرقابة والاستشارة والتقييم.

ويجب أن تتخذ الأجهزة العليا للرقابة القرار المستقل حول نوع التدقيق الذي يتم إجراؤه اعتماداً على الصلاحيات وتوقعات أصحاب المصلحة وشروط وتوافر الموارد (2) وخلق المناخات الملائمة لإجراء عملية الرقابة خاصة ان نجاح عملية الرقابة يبني عليه نجاح مسار السياسة العامة للدولة.

ونؤكد على أهمية الدور الاستراتيجي الذي تقوم به الأجهزة العليا للرقابة على مراقبة تنفيذ البرامج الحكومية، الموزعة على مختلف القطاعات لتحقيق السياسة العامة للدولة التي من خلالها يحكم العالم على درجة شفافية ومصادقية الدولة في تنفيذها لبرامجها بالشكل الإيجابي ومدى انسجام الدولة مع النظام العالمي ومعايير النزاهة والشفافية.

ويشير النهج الاستراتيجي لأنشطة الأجهزة العليا للرقابة إلى مرحلة التخطيط لأنشطة تلك الأجهزة لتحديد القضايا الاستراتيجية للنظر فيها في سياق أنشطة الرقابة والاستشارة. إن التخطيط وأنشطة التحضير للرقابة الاستراتيجية هي المراحل الأساسية في إجراء عمليات الرقابة والتدقيق على الرقابة الاستراتيجية. وتزيد الرقابة الاستراتيجية من متطلبات عملية التخطيط حيث يمكن على سبيل المثال إعداد التقارير أو الدراسات التحليلية الأولية.

وتؤكد مبادرة الإنتوساي للتنمية "مبادئ الإدارة الاستراتيجية للأجهزة العليا للرقابة على النهج الاستراتيجي لعمل الرقابة والتدقيق استناداً إلى الاستراتيجية العامة لأنشطة الأجهزة العليا للرقابة والحاجة إلى إدارة التغيير.

كما يمكن أن تتعلق الرقابة الاستراتيجية بالتدقيق أو التقييم أو الاستشارات حول عناصر مختلفة من دورة السياسة الحكومية العامة وتماسك السياسة الحكومية العامة بشكل عام وذلك من التخطيط الاستراتيجي إلى تقييم الأداء والمساءلة، وتشمل الرقابة الاستراتيجية أيضاً تدقيقاً على المستوى الوطني يفحص العناصر الرئيسية الثلاثة لدمج السياسات الحكومية العامة والبرامج أفقياً (بواسطة الوزارات) وعمودياً (على مستويات الحكومة المختلفة) وإشراك المجتمع المدني وأصحاب المصلحة. ويمكن للأجهزة العليا للرقابة التدقيق على الأداء وتقييم

المراجع:

1. مفهوم السياسة العامة.
2. الوثيقة الرئيسية حول الموضوع الثاني للكونغرس الثالث والعشرين للإنتوساي "دور الهيئات العليا للمراجعة في تحقيق الأولويات والأهداف الوطنية" المشروع رقم 3

المحاسبة يطوي 55 عاماً من النجاحات نحو التميز المهني المستدام

يطوي ديوان المحاسبة عامه الخامس والخمسون المليء بالإنجازات الرقابية سعياً لتحقيق رؤيته الاستراتيجية للأعوام 2016-2020 (التميز المهني المستدام) والتي تهدف إلى الاستمرارية في الحفاظ على التميز في أداء الأعمال بمهنية وكفاءة في ظل الظروف المحيطة من ناحية المنافسة والتطورات على كافة الأصعدة وذلك بما يساهم في أداء الديوان لرسائله التي أنشأ من أجلها وهي تحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة.

وحرص ديوان المحاسبة منذ انشائه بتاريخ 7 يوليو 1964 على تكثيف أنشطته الرقابية على المستوى الإقليمي والعالمي بالإضافة إلى السعي نحو الارتقاء بالمنتجات الرقابية وتطوير كفاءة الأداء ضمن قطاعاته الرقابية، بالإضافة إلى تعزيز التواصل مع الأطراف ذات العلاقة.

أولاً: أهم الإصدارات الرقابية:



يتصدر تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة وحساباتها الختامية للعام 2017/2018 قائمة إنجازات الديوان على الصعيد الرقابي، كما صاحبه إصدار عدداً من التقارير والاصدارات ذات الشأن الرقابي والتي يطلقها الديوان للمرة الأولى في تاريخه مثل الإصدار الخاص بتقرير المواطن 2018 وتقرير الموضوعات العالية المخاطر، إلى جانب إعداد عدد من أدلة تخصصية وهي دليل الحوكمة ودليل أخلاقيات المهنة ودليل مجموعة الإرشادات الرقابية للرقابة المسبقة.

وعلى صعيد الدراسات الرقابية الخاصة بتقييم الأداء قام الديوان بإعداد 10 دراسات رقابية جديدة و 12 دراسة متابعة يعدها الديوان كل ثلاث سنوات بهدف تقييم ومتابعة بعض الموضوعات الرقابية منها تقييم كفاءة وفعالية نظم وخطط حفر الآبار (استكشافي - تموي) وأثرها على حجم الاحتياطي وكميات الإنتاج المستهدفة بالشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية، و دراسة عقود مشروع مدينة صباح السالم الجامعية

وإلى جانب التزام الجامعة بالتنفيذ وفق المدة والقيمة، إلى جانب الدراسة الخاصة بتقييم كفاءة وفاعلية آليات تنفيذ عقود النظافة ببلدية الكويت، ودراسة تقييم مدى كفاءة وفاعلية وزارة الصحة في توفير الصحة الجيدة والرفاه للمواطنين والمقيمين.

ثانياً: أبرز الإنجازات الدولية:

ومن أبرز إنجازات الديوان على الصعيد الدولي حصوله على المركز الأول في عضوية مجلس مديري الأسوساي وذلك ضمن مشاركته في الاجتماع الرابع عشر للجمعية العامة للمنظمة الآسيوية لهيئات الرقابة العليا (الأسوساي) والذي عقد خلال الفترة 19 - 22 سبتمبر 2018، في جمهورية فيتنام - هانوي، بالإضافة إلى استضافته الاجتماع السنوي للجنة بناء القدرات للإنتوساي CBC واجتماع اللجنة التوجيهية المعنية بالتعاون مع المانحين خلال الفترة 3 - 7 سبتمبر 2018، للمساهمة في دعم وتمتية القدرات المؤسسية والقدرات المهنية للعاملين والمساهمة في تطوير وسائل التواصل وتشجيع تبادل زيادة المعرفة والخبرات بمشاركة عدد من الأجهزة الرقابية الرائدة عالمياً في هذا المجال والعديد من المنظمات والهيئات المهنية والداعمة لهذا الشأن، وذلك بحضور عشرة رؤساء أجهزة عليا على مستوى العالم واستضافة 93 مشاركاً، من 53 دولة وجهات مهنية. كما شارك الديوان في الاجتماع الأممي لقيادات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حول أهداف التمتية المستدامة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك - الولايات

ثالثاً: اتفاقيات التعاون المشترك

تماشياً مع الهدف الثالث من الخطة الاستراتيجية لديوان المحاسبة 2016-2020 والخاص بتطوير وسائل التواصل وتشجيع زيادة تبادل المعرفة والخبرات بهدف الاستفادة من خبرات وتجارب بعض الأجهزة في عدة مجالات رقابية وإدارية وتعزيزاً للدور الرقابي لديوان المحاسبة وقع الديوان 6 اتفاقيات تعاون جديدة مع كل من المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات بجمهورية بولندا ومكتب المدقق العام بجمهورية جنوب أفريقيا ومركز التميز التابع لمكتب المساءلة الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب مكتب المدقق العام بجمهورية المايديف والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية ومحكمة الحسابات التركية، بالإضافة إلى تجديد توقيع اتفاقية التعاون مع مكتب المراجع والمدقق العام بجمهورية بنغلاديش بهدف توطيد العلاقات الثنائية مع الأجهزة الرقابية على المستويين الإقليمي والدولي والاستفادة من الخبرات والإمكانات المتاحة والتعرف على أحدث الوسائل وأفضل الممارسات المهنية في شتى المجالات الرقابية.



وذلك لمناقشة خطة الأجهزة الرقابية المشاركة بالمهمة التعاونية لمنظمة الأرابوساي.

خامسا: أنشطة ومشاركات محلية

تحقيقا لمبدأ شركاء ورقباء يسعى ديوان المحاسبة على الصعيد المحلي للمشاركة في الأنشطة ذات الشأن الرقابي لتفعيل التواصل مع الأطراف ذات العلاقة منها تنظيم لقاء التواصل مع الجهات المشمولة برقابة الديوان المسبقة للتعريف بالتعميم رقم 6 لسنة 2018 بمشاركة عدد من الجهات الحكومية منها وزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم العالي، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، والهيئة العامة لشؤون القصر.

كما شارك الديوان في معرض الكويت الدولي الثالث والأربعين للكتاب بهدف توعية المجتمع بإصداراته الرقابية والمهنية خلال الفترة 14-24 نوفمبر 2018 حيث نظم الديوان بعض الفعاليات الثقافية المصاحبة للمعرض من خلال تقديم 3 ندوات تعريفية بالشأن الرقابي أولها بعنوان «دور ديوان المحاسبة في نشر الثقافة المعرفية بالمجتمع» والتي سلطت الضوء على دور فريق نشر الثقافة المعرفية في توعية الأجيال حول أهمية الحفاظ على المال العام، والندوة الثانية بعنوان «المشاريع التطويرية في ديوان المحاسبة وأثرها على المجتمع» وندوة ثالثة حول «تقرير المواطن 2018».

رابعا: الاستضافات الدولية والاقليمية

نظم ديوان المحاسبة 12 استضافة دولية وإقليمية ذات الصلة بالشأن الرقابي من برامج تدريبية وحلقات نقاشية واستضافة خبراء وملتقيات علمية، منها استضافة خبراء من هيئة التدقيق والتفتيش بجمهورية كوريا الجنوبية حول موضوع فحص الجوانب الفنية المتخصصة للمشاريع الإنشائية والمناقصات ومشاريع الشراكة بن القطاع العام والقطاع الخاص P.P.P، واستضافة الملتقى العلمي الأول حول موضوع التدقيق المبني على المخاطر وذلك في إطار اتفاقية التعاون المشترك بن الديوان وجهاز التدقيق الأعلى للدولة بجمهورية ألبانيا، إلى جانب ورشة عمل حول موضوع تفعيل الأنظمة الآلية في زيادة فعالية التدقيق والأداء الرقابي بالتعاون مع مكتب التدقيق الوطني بجمهورية الصين.

كما نظم الديوان على مستوى المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) الملتقى العلمي بعنوان «الدروس المستفادة من تطبيق معايير الانتوساي في الأعمال الرقابية» خلال الفترة 7-11 أكتوبر 2018 حيث استعرض المتطلبات والشروط الأساسية الواجب توافرها بأجهزة الرقابة العليا، ومتطلبات تطبيق معايير الانتوساي، والتحديات التي تواجه أجهزة الدول المشاركة في تطبيقها، بالإضافة إلى استضافته للاجتماع التسقي الأول حول موضوع «تقييم كفاءة وفعالية الجهات المعنية لإدارة النفايات الصلبة»





آليات العمل في الديوان من خلال أسس ومعايير مهنية.

من جانب آخر شكل الديوان فريقاً لإعداد تقرير ديوان المحاسبة حول تقييم الأداء باستخدام إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة تطبيقاً لمتطلبات المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) كأداة شاملة للتقييم المدعم بالأدلة لأداء الأجهزة الرقابية ولتحديد فرص تحسين الأداء ومقارنة تطور أو تأخر أدائها عن النظراء وتحديد مواطن القوة بالإضافة إلى الخلل أو القصور وذلك بهدف تعديل أو تطوير الجهاز الرقابي.

كما أطلق الديوان مشروع الموسوعة الرقابية الذي يهدف لإنشاء قاعدة بيانات شاملة تتيح البحث عن جميع المستندات والوثائق الداعمة للعمل الرقابي من تقارير سنوية وتعاميم وقرارات وتشريعات وتقارير الأموال المستثمرة والدراسات والتكليفات أو الميزانيات وملاحظات لكل من الرقابة المسبقة واللاحقة وما يتعلق بها من مخالفات مالية لجميع المعنيين بمخرجات العملية الرقابية لتكون ضمن نظام إدارة العمليات الرقابية واطاحة البيانات لجميع مدققي الديوان وتوزيع صلاحيات استرجاع هذه البيانات بواسطة مالك النظام.

سادساً: التميز الإداري والمؤسسي

أن تميز ديوان المحاسبة وتعدد إنجازاته الدولية والإقليمية والمحلية هي نتاج للبناء المؤسسي ذو الكفاءة العالية والذي يسعى الديوان بشكل مستمر لمواكبة آخر التطورات العالمية في هذا المجال تطلعاً لتحقيق رؤيته في تحقيق التميز المهني المستدام، ومن أبرز إنجازاته في هذا الشأن تطبيق نظام التعليم المهني المستمر والذي يتضمن إعداد وتحديث قاعدة البيانات الآلية للمسارات التدريبية لمنتسبي الديوان وتحديثها بما يتوافق مع المستجدات المحلية والعالمية ورصد نظام النقاط المعتمد من التعليم المهني المستمر للمشاركين.

ومن منطلق سعي الديوان لتطوير النظم الإدارية المطبقة لدعم التميز المهني المنشود وتحقيق الرضا الوظيفي والولاء المؤسسي بهدف رفع تحسين أداء الديوان، ولتفعيل التواصل مع موظفي الديوان بجميع فئاتهم الوظيفية والتعرف على احتياجاتهم وتوقعاتهم ومستويات رضاهم، تم إعداد استبيان رضا الموظفين بالتنسيق ما بين إدارة الشؤون الإدارية وفريق عمل إعداد تقرير ديوان المحاسبة الكويتي حول تقييم الأداء باستخدام إطار قياس أداء الأجهزة العليا، بهدف قياس مدى رضا الموظفين حول

قراصنة الانترنت تستهدف هاتفك الذكي، فهل أنت جاهز!

مهندس كمبيوتر اختصاصي رئيسي / عائشة الدعيج
إدارة تقنية المعلومات

هذه الطلبات لأنه مقتنع أن التطبيق حقيقي. وبمجرد تثبيت هذه التطبيقات على الهواتف يتمكن المهاجمون من الوصول إلى كل بيانات الهاتف كما يتمكنون من العثور على موقعك، وتشغيل الكاميرا والتقاط صور وتسجيل صوتك.

على الرغم من أن متاجر تطبيقات Google و Apple تعمل بشكل جيد على الحماية من البرامج الضارة التي تظهر في سوقها، إلا أن هذه التطبيقات الضارة تنتشر في متاجر الجهات الخارجية. كما يمكن أن يقوم Google و Apple بالحماية من نقاط الضعف في الأجهزة عن طريق تحديث نظم التشغيل، ولكن لا يمكنها منعك من التعرض للخداع. حيث أن لا تستغل هذه البرامج الضارة الثغرات الأمنية بالجهاز، بل إنها تستغل نقاط الضعف الخاصة بالشخص.

قد يعرف هاتفك الذكي (Smart Phone) معلومات عنك أكثر مما تتصور!

يعرف أين أنت في جميع الأوقات. يعرف كل شخص تتحدث إليه، وما قاته له. لديه صور عائلتك وكلمات المرور الخاصة بك واهتماماتك وأكثر من ذلك. لذلك يهتم المهاجمون بالبيانات الموجودة في هاتفك أكثر من اهتمامهم بالكمبيوتر المحمول. بالنسبة للقراصنة أو المخترقين، هو جواز سفر رقمي للوصول إلى كل ما يحتاجون معرفته عن الشخص. ولهذا السبب هجمات القرصنة على الهواتف الذكية آخذة في الارتفاع.

يقوم المهاجمون بإنشاء نسخًا متطابقة من تطبيقات حقيقية وخداع الآلاف من الأشخاص لتثبيتها. وعند محاولة تثبيتها كأي تطبيق آخر يتم طلب الإذن لاستخدام الكاميرا والصوت والموقع وعادةً يوافق الشخص على

كيفية تأمين هاتفك من المخترقين

هناك العديد من التدابير التي يمكنك اتخاذها لحماية نفسك من اختراق الهاتف، ومعظمها يتضمن الحس السليم. بالإضافة إلى ذلك، هناك طرق متقدمة لضمان أن يكون هاتفك آمناً قدر الإمكان (دون فقدان وظيفته الكاملة). فمثلاً:

نصائح أساسية لأمن الهاتف

بالنسبة لمستخدمي الهواتف العادية، يعد الالتزام بالأساسيات ضرورة عندما يتعلق الأمر بوقف جهود القرصنة البسيطة:

• لا تترك هاتفك دون مراقبة أبداً: يعد الحفاظ على هاتفك معك في جميع الأوقات أثناء وجودك في مكان عام هو القاعدة الأولى وأفضل قاعدة يجب اتباعها.

• تغيير رمز المرور الافتراضي للهاتف الخاص بك: من المرجح أن يكون هاتفك مزوداً بكلمة مرور افتراضية بسيطة ويمكن التنبؤ بها، ويمكن لأولئك الذين يعرفون ذلك استخدام الأمر لصالحهم. غير رمزك إلى شيء أكثر تعقيداً، وقم بمقاومة الرموز "1234" و "0000" و "2580" المعتادة التي يتم استخدامها بشكل شائع.

• قم بإدارة أمان خاصية Bluetooth: تجنب استخدام شبكات Bluetooth غير المحمية وإيقاف تشغيل خدمة Bluetooth عند عدم استخدامها.

• قم بحماية بيانات PIN و Credit Card الخاصة بك: استخدم تطبيقاً محمياً لتخزين أرقام PIN و بطاقات الائتمان، أو الأفضل من ذلك، لا تخزنها في هاتفك على الإطلاق.

طرق متقدمة لمنع قرصنة الهاتف

هناك المزيد من الخطوات التي يمكنك اتخاذها لحماية نفسك.

• تجنب الشبكات اللاسلكية (WiFi) العامة والغير آمنة: غالباً ما يستهدف المخترقون مواقع مهمة مثل الحسابات المصرفية عبر شبكة WiFi العامة والتي غالباً ما تكون غير آمنة.

• تحديث نظام التشغيل (IOS) الخاص بالأجهزة: نصح الخبراء بتثبيت تحديثات نظام التشغيل بمجرد توفرها. وذلك لأن عند صدور التحديثات يعرف المخترقون بوجود الثغرات الأمنية التي صدر التحديث من أجلها ويحاولون اختراق الأجهزة غير المحدثة.

• عدم تحميل تطبيقات من خلال مواقع الكترونية أو من خلال الرسائل: غالباً ما تكون هذه التطبيقات تطبيقات ضارة تتم برمجتها من قبل مخترقين لقرصنة جهازك فيجب تحميل التطبيقات فقط من متاجر التطبيقات الخاصة بجهازك والتأكد من مطور التطبيق.

• قم بإيقاف تشغيل ميزة الإكمال التلقائي الخاصة بك (autocomplete): من خلال القيام بذلك، يمكنك منع الوصول إلى البيانات الشخصية الهامة والمخزنة.

• احذف سجل التصفح وملفات تعريف الارتباط وذاكرة التخزين المؤقت بانتظام (history, cookies, and cache): إن إزالة بصمتك الافتراضية مهمة في تقليل كمية البيانات التي يمكن حصادها بواسطة المتطفلين.

خلاصة القول، لا يوجد شيء 100% آمن. ولكن هناك العديد من الطرق للحد من المخاطر وتجعل من الصعب على المهاجمين اختراق هاتفك الذكي.

المصادر:

- <https://www.cnb.com>
- <https://www.webroot.com>
- <https://www.cnet.com>

الذكاء الاصطناعي والتدقيق الداخلي

مدقق مساعد / لولوة الصقعي
إدارة الرقابة على الأداء

انتشر في الفترة الأخيرة أهمية الذكاء الاصطناعي في عالم التكنولوجيا، وظهرت أهمية مواكبة هذه التطورات في مجال التدقيق لمساندة المنظمات بتقديم جودة خدمات أفضل من خلال استخدام أفضل الممارسات، فعلى المدقق أن يمتلك بعض الكفاءات والمهارات في هذا المجال لتمكينه من تطبيق دوره في مساندة الجهة المشمولة بالرقابة، كما يفضل أن تدرج الإدارة العليا الذكاء الاصطناعي في إطار خططها الاستراتيجية وخطط التدقيق الداخلي لقياس المخاطر وغيرها من مجالات الرقابة والتدقيق لما لها أثر كبير في تحسين وتطوير أعمال التدقيق، تهدف هذه المقالة إلى تعريف الذكاء الاصطناعي، علاقته بالبيانات الضخمة والأمن السيبراني، الفرص والمخاطر من تطبيق الذكاء الاصطناعي، كيفية ادراج الذكاء الصناعي في خطط التدقيق الداخلي.

يعني أنه معرض للخطأ البشري (متعمد وغير متعمد) مما يؤثر على أداء تلك الخوارزميات ويؤثر على تشغيل العمليات للمنظمات المستخدمة لهذه التكنولوجيا، ويأتي هنا الربط بين الذكاء الاصطناعي والخوارزميات، حيث إن تركيبة تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تعتمد كلياً على وجود الخوارزميات المساندة لتمكين الأجهزة من الأداء بالنحو المرجو.

مخاطر وفرص تطبيق الذكاء الاصطناعي

إن تطبيق التكنولوجيا العصرية ذات التقنيات العالية، يأتي معه فرص كثيرة للتطور المؤسسي مع تطور تلك التكنولوجيا، ولكن ترافق تلك الفرص مخاطر عالية قد تنعكس بصورة عكسية إذا لم يتم السيطرة عليها بشكل صحيح، فمن ضمن فرص ومخاطر استخدام الذكاء الاصطناعي: (انظر الصفحة التالية)

إدراج الذكاء الاصطناعي في خطط التدقيق الداخلي

للتدقيق الداخلي دور كبير في الحرص على استغلال الجهة للموارد الاستغلال الأمثل في إطار التشريعات القانونية والمؤسسية، ويأتي دور فريق التدقيق الداخلي بالذكاء الاصطناعي بمساعدة الجهة في فهم، تقييم، الإبلاغ عن مدى تأثير الذكاء الاصطناعي ايجابياً أو سلباً على قدرتها المنظمة في خلق قيمة مضافة (Added Value) في المدى القريب أو البعيد، ومن أبرز مهام التدقيق الداخلي المرتبطة بالذكاء الاصطناعي:

- إدراج الذكاء الاصطناعي في قائمة تقييم المخاطر وما إذا كان هناك حاجة لإدراجه في خطط التدقيق المبني على المخاطر.

- أن يكون له دور فعال في مشاريع الذكاء الاصطناعي منذ بدايته ويقتصر في مراجعة المشروع وتقديم التوصيات في أفضل الممارسات لضمان التنفيذ الناجح.

تعريف الذكاء الاصطناعي: "علم وهندسة صنع آلات ذكية"، أو: "الذكاء الذي تبديه الآلات والبرامج بما يحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها، مثل القدرة على التعلم والاستنتاج ورد الفعل على أوضاع لم تبرمج في الآلة، كما أنه اسم لحقل أكاديمي بمعنى كيفية صنع حواسيب وبرامج قادرة على اتخاذ سلوك ذكي".

البيانات الضخمة: مجموعات البيانات الكبيرة للغاية التي يمكن تحليلها حسابياً للكشف عن الأنماط، وخاصة فيما يتعلق بالسلوك، والتفاعل.

الأمن السيبراني (cyber-security): "هو مصطلح بمعنى حماية الأنظمة والشبكات والبرامج من الهجمات الرقمية. وتهدف هذه الهجمات الحاسوبية عادةً إلى الوصول إلى المعلومات الحساسة أو تغييرها أو تدميرها، ابتزاز الأموال من المستخدمين، أو قطع مسار العمليات التجارية".

خوارزميات (algorithms): "مجموعه من التعليمات المحددة بشكل جيد في تسلسل لحل المشكلة" أو "طريقة تسلسل لحل مشكلة ما، ويستخدم عادةً لمعالجة البيانات، والحساب غيرها من العمليات الحاسوبية والرياضية ذات الصلة".

الذكاء الاصطناعي وعلاقته بالبيانات الضخمة

هناك علاقة مباشرة بين الذكاء الاصطناعي والخوارزميات، وأخرى بين البيانات الضخمة والخوارزميات، نستطيع أن نبسط تلك العلاقات بالقول أن وجود البيانات الضخمة لدى المنظمة يحتم عليهم تطوير الخوارزميات للاستغلال الأمثل لتلك البيانات الضخمة، فالخوارزميات هي مجموعة من الأوامر التي تعطى للأجهزة لمعالجة كميات كبيرة من البيانات بسرعة ودقة هائلة تتعدى قدرة الإنسان، لكن تبقى الثغرة في هذا التطور التكنولوجي بأنه من صنع الإنسان، مما

المخاطر	الفرص
تواجد التحيزات البشرية المجهولة في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.	تقليص دورة إجراءات البيانات.
تواجد الأخطاء البشرية في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.	الحد من الأخطاء عن طريق استبدال الإجراءات التي يقوم بها الموظف مع إجراءات قابلة للتكرار بشكل دقيق من قبل الأجهزة.
عدم كفاية الاختبار والرقابة على الذكاء الاصطناعي سوف يحقق نتائج مشكوك في نزاهتها.	القدرة على استبدال الأنشطة التي تتطلب وقتاً طويلاً وعمل روتيني مع أنشطة أخرى تحتاج كفاءة الموارد البشرية للاستفادة المثلى من الوقت وتقليل التكاليف.
أن منتجات وخدمات الذكاء الاصطناعي، ستؤدي إلى أضرار مما قد يرتب إلى مخاطر مالية.	استبدال الموظف بالروبوت في العمليات ذاتضمن احتمالية خطورة قصوى.
خطر عدم قبول العملاء أو أصحاب المصلحة لمبادرات المنظمة للذكاء الاصطناعي.	حصول توقعات أفضل للخطط والميزانيات، من توقع مبيعات سلع معينة، وأيضاً التنبؤ بالكوارث الطبيعية.
تكلفة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي مرتفعة و تشمل (البنية التحتية، البحث والتطوير، واكتساب المواهب) وقد تسفر عن عائد استثماري غير مقبول.	القدرة على رفع الإيرادات وزيادة حصة السوق من خلال استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات المبنية على معلومات ضخمة ودقيقة لتحسين الأعمال.

المراجع :

- The Institute of Internal Auditors . (2017). GLOBAL PERSPECTIVES AND INSIGHTS . Artificial Intelligence – Considerations for the Profession of Internal Auditing, 8.
- The Institute of Internal Auditors. (2017). The IIA's Artificial Intelligence Auditing Framework. GLOBAL PERSPECTIVES AND INSIGHTS, 16.
- https://en.oxforddictionaries.com/definition/big_data
- <https://en.oxforddictionaries.com/definition/algorithm>
- <https://www.programiz.com/article/algorithm-programming>
- <https://www.aljazeera.net/news/scienceandtechnology/الذكاء/4/5/2016> - الاصطناعي - ما - هو - وما - أبرز - مظاهره
- <https://www.cisco.com/c/en/us/products/security/what-is-cybersecurity.html>

- ضمان التطرق القضايا الأخلاقية الملحقه بالذكاء الاصطناعي وإدراجها في حوكمة وسياسات الجهة.
- ضمان اتباع قواعد الحوكمة الصحيحة للذكاء الاصطناعي .
- ضمان إدارة المخاطر للخوارزميات وقاعدة البيانات المبنية عليها .

الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني

- كما هو الحال بالمحيط الإلكتروني، يعتبر الهجوم الإلكتروني (cyber-attacks) من أكبر المخاطر التي تواجه الجهات المستخدمة للنظم الإلكترونية، فاعتماد وتطور الذكاء الاصطناعي في المنظمات سيحتم عليهم تطبيق الأمن السيبراني بالشكل الأمثل، وللتدقيق الداخلي دور في التدقيق على الأمن السيبراني منها:
- ضمان الجاهزية للاستجابة لتهديدات الهجوم الإلكتروني .
 - التعاون مع إدارة تكنولوجيا المعلومات لضمان وجود خطط فعالة للأمن السيبراني.
 - تيسير الاتصال والتنسيق بين جميع الأطراف في الجهة (مجلس الإدارة - الإدارة العليا - الموظفين - جهات الرقابة الداخلية والخارجية) فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بالأمن السيبراني.

الخلاصة:

إن تطبيق الذكاء الاصطناعي يتواكب مع التطور التكنولوجي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لما له من أهمية بالغة في تطوير أعمال التدقيق، ويوصى بدراسة تطبيقه في الجهات الرقابية، لما يترتب عليه من آثار في تحسين الأعمال وأداء المدققين فيما يخص العديد من المجالات ومنها دقة المعلومات، أفضل الممارسات للمهام الرقابية، وتطبيق خطط التدقيق المبنية على المخاطر.

ديوان المحاسبة يستضيف وفداً من مكتب التدقيق الوطني بجمهورية فنلندا



إعداد: الفريق الفني للاستضافة

انطلاقاً من اتفاقية التعاون الثنائية الموقعة بين ديوان المحاسبة في دولة الكويت ومكتب التدقيق الوطني الفنلندي في عام 2017 استضاف ديوان المحاسبة نائب المدقق العام من مكتب التدقيق الوطني بجمهورية فنلندا ماركو مانيكو والوفد المرافق له وذلك في زيارة رسمية للديوان خلال الفترة 15-17 ابريل 2019 بهدف توسيع أفق ومجالات التعاون المشترك وتعزيز العلاقات الثنائية فضلاً عن تبادل الخبرات والتجارب في مجال تدقيق الأداء، وذلك تنفيذاً للمرحلة الثانية من خطة عمل اتفاقية التعاون المبرمة بين كلا الجهازين.

وتضمن جدول أعمال الزيارة عدة مواضيع منها: الاتجاهات الحديثة في مجال تدقيق السياسة المالية والتدقيق الاستراتيجي، أجندة 2030 أهداف التنمية المستدامة، فاعلية وكفاءة التدقيق إلى جانب تحديد نقاط الضعف في الجهات المشمولة بالرقابة والتدقيق وتحليل المخاطر وأعمال الدراسات المسبقة، بالإضافة إلى وجهات النظر حول فوائد عمليات التدقيق في الجهات

أهم الموضوعات المطروحة

• UN Agenda 2030	▪ أجندة 2030
• Sustainable Development Goals	▪ أهداف التنمية المستدامة
• Performance Audit on	▪ تدقيق الأداء
• Auditing Efficiency and Effectiveness	▪ تدقيق الكفاءة والفاعلية
• Methods and Data-Analytics Team in Supporting Performance Audit	▪ فريق -أساليب وتحليل البيانات- في دعم عمليات تدقيق الأداء



تدقيق الكفاءة والفاعلية

تم الإشارة لمدى كفاءة الخدمات العامة المقدمة للمجتمع والتباين بينها فضلاً عن مدى كفاءة تقديم الخدمات بين القطاع العام والقطاع الخاص.

كما تم التطرق إلى منهجيات وآليات لقياس الكفاءة من خلال مؤشرات توضح مستوى الانحراف، من حيث الاختبارات الإحصائية والبرامج التحليلية المستخدمة مثل Data Envelopment Analysis.

واستعرض الجهاز الفنلندي تجربته في التحقق من مدى كفاءة وفاعلية قطاع التعليم من خلال عمل دراسة على عدد 309 مدرسة للتعرف على أسباب التباين والاختلاف بين المدارس من حيث فاعلية برامج التوظيف وتدريبهم

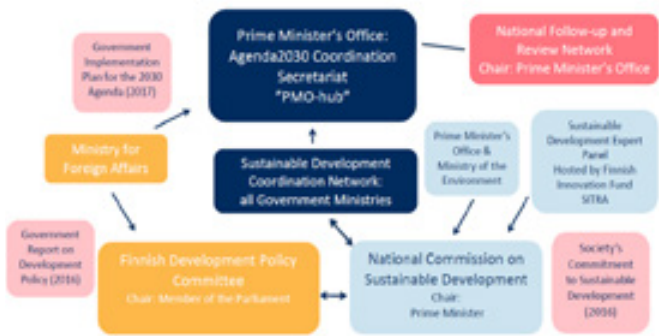
أساليب تحليل البيانات في دعم عمليات تدقيق الأداء

وأشار ممثلون عن الجهاز الفنلندي إلى تجربة الجهاز في تشكيل فريق عمل في عام 2018 من مهامه التخطيط وتحليل البيانات الإحصائية ومن ضمن مهامه أيضاً تحديد البيانات المطلوبة للتدقيق ومن ثم تحليلها لتحديد الخبرات المختصة والمعنية بالتدقيق واستخدام الأساليب الإحصائية وتحديد البرامج التدريبية المناسبة للتحليل الإحصائي ووضع المنهجيات تمهيدا لعملية الفحص والتدقيق.

أشار السيد/ ماركو مانيكو لمدى أهمية موائمة أهداف التنمية المستدامة مع الخطة الاستراتيجية الجديدة لجهاز التدقيق الفنلندي والتركيز على قضايا أهداف التنمية المتعلقة بالجانب الاقتصادي فضلاً عن إضافة تدقيق أهداف التنمية المستدامة في المستقبل وادراجها في خطط التدقيق وفي المسح المبدئي للبيئة التشغيلية وإيجاد آلية لتدريب وبناء قدرات المدققين في جهاز التدقيق الفنلندي - لتحديد مواضيع التدقيق بشكل صحيح، وبالتالي تحقيق أقصى استفادة من التقارير لما له الأثر الكبير في التطبيق الفعلي لخطة حكومة فنلندا الخاصة بأهداف التنمية المستدامة وفقاً لما أشار إليه القائمين على الجهاز أن التقرير السنوي للجهاز الفنلندي يتضمن قسم متعلق بالهدف 16 والإجراءات المتخذة من قبل الجهاز الفنلندي لتحقيق ذلك الهدف، كما أنه سنويا يقدم تقريراً خاصاً للبرلمان عن أعمال الحكومة متضمناً تطبيق أهداف التنمية المستدامة الوطنية.

وفيما يلي الشكل رقم (1) يوضح الاطار التعاوني لتطبيق أهداف التنمية المستدامة

National 2030 Agenda architecture



أما من حيث الآلية والإجراءات أفاد السيد/ مانيكو أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار تحليل المخاطر ومن ثم اختيار موضوعات الخطة ليتم إجراء الدراسة المسبقة لموضوع التدقيق وإصدار تقرير مبدئي ومتابعته خلال (1-3 سنوات).

وفيما يلي الشكل رقم (2) يوضح أهداف حكومة فنلندا وموائمتها مع أهداف التنمية المستدامة

ناتجة عن نوع التدقيق، فضلا عن مخاطر ناتجة عن فريق التدقيق كما يتم تحديد نقاط الضعف وتحليل المخاطر في مرحلة الدراسة المسبقة لمعرفة نقاط الضعف وتحسينها ومعرفة اهم النقاط في مرحلة الدراسة المسبقة والتأكد من أن كل مرحلة من تلك المراحل سليمة وخالية من الشوائب.

فوائد عمليات التدقيق في فنلندا

عرض المكتب الفنلندي فوائد عمليات التدقيق للجهات المشمولة بالرقابة ومنها الفوائد المذكورة في المعيار ISSAI 12 وأهمها تعزيز المحاسبة و الشفافية المهنية في القطاعات الحكومية، وإيجاد آلية لإلزام الجهات المشمولة بالرقابة بتوصياته وذلك بتصنيف تلك الجهات ووضع الأسباب والمبررات المحتملة لعدم التزام الجهات بالتوصيات وبحث تلك الأسباب.

تجربة مكتب التدقيق الفنلندي بالتعامل مع الجهات ذات

المصلحة :

قدم المكتب الفنلندي تجربته بممارسة جديدة تم تطبيقها منذ عام 2017 وهي استبانة يتم ارسالها للجهات المشمولة بالرقابة تبين رأي ووجهة نظر الجهات للوصول إلى نتائج أفضل.

الشكل رقم (3) يوضح المنهجيات والاسئلة



البرامج الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

- Stata,R,Matlab (fiscal policy audits)
- Macrobond(fiscal policy audits)
- Webropol(Questionnaires)
- NVivo is used to code and analysis qualitative data

آلية التدقيق بمكتب التدقيق الوطني بجمهورية فنلندا

ذكر ممثلو المكتب الفنلندي أنهم يجدون معظم نقاط الضعف في مرحلة تحليل المخاطر والدراسة المسبقة، حيث قدموا تجربتهم في هذا الصدد بنموذج مكون من 3 صفحات يتم تعبئته لتحديد المخاطر من خلال طرح 3-5 أسئلة لتحليل تلك المخاطر على أكثر من مستوى، سواء مخاطر ناتجة من موضوع التدقيق، أو مخاطر

وخلص فريق فريق الديوان المشاركون هذه الفعالية إلى أهم التوصيات:

- دراسة عمل مهمة تعاونية مشتركة مع جهاز التدقيق الفنلندي فيما يخص التنمية المستدامة.
- دراسة مدى إمكانية تعديل مدة متابعة مهام تدقيق الأداء.
- دراسة الاستفادة من البرامج المستخدمة للتدقيق على الكفاءة مثال Data Envelopment Analysis وكيفية التطبيق.
- التدريب على استخدام البرامج والأساليب الإحصائية الأخيرة من خلال فريق الأساليب وتحليل البيانات التابع للجهاز الفنلندي.
- أن يقوم الديوان بإنشاء فريق تدقيق متخصص في التدقيق على السياسات المالية للدولة.
- مراعاة الموضوعات في حدود مسميات المشاركين وخبراتهم لإعدادهم ومناقشتهم مع مراعاة مسميات الوفد الزائر وتضمين المسميات من المدققين والإشرافيين بنفس مستوى الخبرات.
- إضافة جزء خاص بتقرير نتائج أعمال فريق عمل التنمية المستدامة لتقرير الديوان السنوي لعرضه على مجلس الأمة يحتوي على تقرير منفصل لجميع أعمال الوزارات والجهات الحكومية ويتضمن دور ونسبة إنجاز كل جهة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تبادل الخبرات بين مدققي رقابة الأداء ومدققي بقية القطاعات.

توصيات المراقبين

1. تفعيل التعاون الفعلي والدمج بين المدققين الماليين ومدققي رقابة الأداء عن طريق تشكيل فرق مشتركة وتحديد المواضيع وإدراجها في الخطط السنوية الفعلية لفرق التدقيق الأساسية، وذلك لتعزيز الاستفادة من الخبرات المختلفة وتطوير عرض جديد للملاحظات الأولية للديوان.
2. وضع رؤية مستقبلية واضحة عن طريق تحديد المواضيع التي سوف تكون المحور الرئيسي لمتطلبات المجتمع في الأوقات المستقبلية عن طريق وضع آلية لدراسة المستفيدين (مجلس الأمة والجهات المستفيدة والمواطنين) والاهتمامات المتعلقة بهم بما يتناسب مع خبرتهم ومعرفتهم.
3. استحداث آلية واضحة لاختيار الموضوعات عن طريق إجراء اجتماعات مع الوزارات المختلفة والمدراء واللجان المشكلة في البرلمان، والاستفسار عن الأشياء المهمة التي تثير اهتمامهم بالإضافة إلى عمل استبيان على المجتمع الفعلي المتأثر من هذه المواضيع، واستعمال (risk framework) لاختيار المواضيع ذات التأثير الأقوى على المجتمع واستحداث قسم خاص لعمل إحصائيات والقيام بهذا الدور.
4. تعديل مدة عملية ما قبل الدراسة والتخطيط لتمتد لعدة أشهر مع عقد عدة اجتماعات مع فريق تدقيق الأداء لتوزيع المهام وإعداد مخططات للأعمال للتأكد من صحتها وضرورة تعيين خبراء في الديوان ليتم الاستعانة بهم لعمل (quality review – مراجعته الجودة) للتأكد من دقة الخطة وتناسبها مع حجم الفريق ويفضل إرسال الخطة للجهة تحت التدقيق لمعرفة رأيها وإلزامها في عملية التدقيق.
5. عدم وجود الخبرات المتخصصة في بعض المهام هي إحدى نقاط الضعف في إدارة الرقابة على الأداء، لذلك يجب التنسيق مع إدارة التدريب ووضع خطة تدريبية مختصة بالمواضيع التي سوف يتم فحصها لإمداد المدققين بالمعلومات الكافية والخبرات لأداء عملية الفحص.
6. اجتذاب وتعيين أشخاص ذوي خبرات مختلفة وتخصصات غير (المحاسبة والقانون) وإنشاء إدارة لعمل الدراسات التخصصية وحصر البيانات والاستبيانات بما يتناسب مع مواضيع رقابة الأداء وذلك بغرض الاستعانة عن الجهات خارجية للدعم الفني ولكي لا يتأثر مبدأ الاستقلالية لديوان المحاسبة.
7. إعطاء الصلاحية المطلقة لمدققي الأداء للدخول على التقارير المعدة من المدققين الماليين التابعين للجهة المشمولة بالرقابة وذلك بالنظم الآلية دون الحاجة إلى كتب ومراسلات عديده full access of information.
8. زيادة الفترة الزمنية في التدقيق على الأداء سنة كاملة بدلاً من 6 شهور مما يساعد في تغطية أداء الجهة بشكل أكبر وأشمل من حيث تغطية الجوانب الحساسة وذات الأهمية وذلك أسوة بالمدة الزمنية لمهمة التدقيق في المكتب الفنلندي التي عادة ما تكون من سنة إلى سنتين.
9. التوصية بتقليص الفترة المسموحة لمتابعة نتائج تقارير تدقيق الأداء وإصدار التوصيات الخاصة بذلك بدلاً من أن يتم إدراجها من ضمن خطة التدقيق لفترة قد تمتد من (6 شهور إلى 3 سنوات) بحيث لا تعتبر متابعة التوصيات من ضمن آلية التدقيق ولكن من ضمن المراقبة والمتابعة فقط.
10. إضافة جزء خاص بتقرير نتائج أعمال فريق عمل التنمية المستدامة لتقرير الديوان السنوي لعرضه على مجلس الأمة يحتوي على تقرير منفصل لجميع أعمال الوزارات والجهات الحكومية يتضمن دور ونسبة إنجاز كل جهة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
11. الاستفادة من برنامج والنظام الإلكتروني الخاص بمكتب التدقيق الوطني في جمهورية فنلندا والمستخدم في عمليات التدقيق على الأداء ابقاء التواصل والتعاون مستقبلاً بين ديوان المحاسبة الكويتي ومكتب التدقيق الوطني في جمهورية فنلندا حول مواضيع التنمية المستدامة وتدقيق الأداء.



إعداد / سيف الدين محمد خضر
مراجع أول الجهاز المركزي للمحاسبات
جمهورية مصر العربية

تدقيق التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي هدف بالغ الأهمية لكل المؤسسات، والقدرة على قياس وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الإستدامة يتم من خلال عملية التدقيق لتحقيق الإستدامة، وبالتالي تعتبر وظيفة التدقيق من المهن التي تلعب دوراً أساسياً في البحث وتقييم الإستدامة داخل المؤسسة. وينبع الطلب على هذه الخدمة من احتياجات أصحاب المصالح أو الأطراف المتأثرة بعمل الجهة مثل المساهمين والمقرضين والمستهلكين والمنظمات الحكومية. في ضوء ما تقدم نستعرض تدقيق التنمية المستدامة، أو ما يعرف بتدقيق تأكيدات الإدارة بشأن الإستدامة وذلك من خلال مناقشة العناصر التالية:

مفهوم التنمية المستدامة

القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية. كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على إنها "التنمية التي تتضمن إدماج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع من أجل تعظيم رفاهية الإنسان في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.

مفهوم تدقيق التنمية المستدامة

"خدمة توكيدية تصديقيه تستهدف تحسين جودة معلومات التنمية المستدامة لخدمة أصحاب المصلحة في الشركة من خلال اختبار مزاعم الإدارة بشأن التنمية المستدامة، وإبداء رأي فني محايد بشأن مدى صدق تلك

مفهوم التنمية المستدامة عام وشامل وله مضمون واسع يفهمه من يستخدمه ليشمل كل القضايا التي تعانى منها شعوب العالم وقاراته ومحيطاته. وعموماً ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية عام 1987م، التي رأسها جرو هارلم بروند تلاند Gro herlm brundtland رئيسة وزراء النرويج السابقة، التي أصدرت تقريرها المعنون "مستقبلنا المشترك" وعرفت التنمية في هذا التقرير على أنها " تلك التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"، ويتضمن هذا التعريف شقين رئيسيين هما: مفهوم الاحتياجات وخاصة الاحتياجات الأساسية للفقراء في العالم والتي ينبغي أن تعطى لها الأولوية القصوى، وفكرة

المزاعم وتوصيله لأصحاب المصلحة في الشركة".

وفى ضوء التعريفات السابقة يتضح أن التنمية المستدامة تتميز بالخصائص التالية :

هي تنمية البعد الزمني فيها هو الأساس حيث أنها تنمية طويلة الأجل وتعتمد على تقدير إمكانيات الحاضر والتخطيط المستقبلي طويل الأجل، وهي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد والثروات الطبيعية، وهي تنمية تعطي الأولوية لتلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان، وهي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية، وهي تنمية متكاملة تبنى على التنسيق بين استخدام الموارد الطبيعية والاستثمارات والاختيار التكنولوجي.

أهمية التنمية المستدامة

إن المؤسسات التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة من خلال إحداث تغييرات سواء تعلق بالسياسات أو العمليات أو المنتجات، يمكنها تحقيق مجموعة من المنافع التي تتمثل في ما يلي :

• خلق ميزة تنافسية: إن النظر إلى عمليات المؤسسة من خلال عدسة التنمية المستدامة من شأنه أن يخفض التكاليف ويزيد من العوائد، فالمؤسسات التي تطور منتجات تقدم حلاً جديداً لمشاكل قديمة سوف يؤدي هذا التطوير إلى زيادة حصتها في السوق، كما أن إنتاج نفس المستوى من الإنتاج في ظل مدخلات أقل. ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها، سيكون لها أثر بيئي واقتصادي إيجابي، كما سيكون له تأثير إيجابي على هيكل التكلفة الخاص بالمؤسسة.

• تخفيض المخاطر: إن المؤسسات التي تقوم بإعداد ونشر تقارير الإستدامة، هي المؤسسات التي يزيد فيها احتمال تخفيض مخاطر عدم الإتفاق مع القوانين وتجنب التهديدات التي قد تترتب على تلويثها للبيئة، والتي يمكن أن تؤثر سلباً على أدائها المالي وسيولتها، وذلك بالمقارنة بالمؤسسات التي لا تعد ولا تنشر هذه التقارير.

• الاحتفاظ بولاء أصحاب المصلحة: إن عدم إستجابة

المؤسسات لتحديد التأثير البيئي والإجتماعي والإقتصادي لكل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية، سوف يعرضها لمخاطر جوهريّة مما قد يهدد ولاء أصحاب المصلحة، فالمؤسسات التي تستجيب الآن، هي تلك التي يمكنها أن تتخذ قراراتها وإختياراتها بنفسها وإلا ستكون مدفوعة للاستجابة لجمعيات الضغط أو تنصاع لمعايير يضعها الآخرون.

• تفعيل حوكمة الشركات: إن المؤسسات التي تعد وتنشر تقارير عن مقدرتها عن الإستدامة، من شأنها أن ترفع مستوى الإفصاح والشفافية بشأن الأداء المالي والبيئي والإجتماعي، الأمر الذي يعمل على تفعيل الحوكمة بإعتبار أن الشفافية من آليات ومبادئ الحوكمة.

مما سبق نستنتج أنه يجب على المؤسسات الإهتمام بالتنمية المستدامة، لأنها تحقق الكفاءة والربحية نتيجة لتحقيق فوائد عديدة منها: تخفيض تكاليف أداء العمل، تقليل الالتزام، زيادة المنافسة على المدى الطويل، تحسين الإنتاجية، جذب عملاء جدد وتقوية ثقة ومصداقية السوق.

أهداف التنمية المستدامة

في قمته السبعين المنعقدة في نهاية شهر سبتمبر 2015م وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على خطة عالمية للتنمية المستدامة للأعوام (2016 - 2030م) وذلك بقرارها رقم (A/70/1) وتمثل هذه الخطة إستراتيجية عالمية شاملة نحو تحقيق التنمية المستدامة وقد إلتزم جميع قادة وممثلي شعوب العالم بالعمل على تنفيذها بالكامل بحلول عام 2030، وتضمنت هذه الخطة 17 هدفاً لتحويل عالمنا و169 غاية للتنمية المستدامة تسري على جميع بلدان العالم المتقدمة والنامية على حد سواء مع مراعاة اختلاف الواقع المعاش في كل بلد واختلاف قدرات البلدان ومستويات تنميتها، ومع احترام السياسات والأولويات الوطنية. وهي أهداف وغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة تسعى لتحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وتتضمن هذه الأهداف والغايات رؤية عالمية مشتركة للوصول بحلول عام 2030م إلى: القضاء على الفقر بجميع أشكاله،

2. البعد البيئي: ويركز على حماية وسلامة النظم الايكولوجية وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان دون إحداث الخلل في المكونات والموارد الطبيعية (مثل الأرض والماء والهواء) وما يكمن فيها من مصادر تساهم في بقاء الحياة البشرية والحيوانية والنباتية، وإدامتها وتقدمها، وتحول دون استنزافها أو تلوثها.

3. البعد الاجتماعي والمؤسسي: ويشمل المكونات والسمات البشرية والعلاقات الفردية والجماعية والمؤسسية وما تسهم به من جهود تعاونية أو تسببه من إشكاليات أو تطرحه من احتياجات ومطالب وضغوط على النظم الاقتصادية والسياسية والأمنية.

مجال تدقيق التنمية المستدامة

وفقاً للتعريف السابقة، يمكن القول بأن مجال تلك الخدمة يشتمل على مزاعم الإدارة بشأن التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، وخاصة المزاعم بشأن: وجود خطط للتنمية المستدامة، وجود برامج للتنمية المستدامة، تفعيل برامج التنمية المستدامة، شمولية برامج التنمية المستدامة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كفاية الإفصاح عن خطط وآليات برامج الإستدامة، كفاية الإفصاح عن مدى نجاح الشركة في تنفيذ برامج للتنمية المستدامة. ويمكن بلورة حدود ومجال خدمة تدقيق التنمية المستدامة وعمليات الإتصال الخاصة بها كما في الشكل التالي:

دور الشركات في تدقيق التنمية المستدامة

لا شك أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب تضافر جهود العديد من الأطراف ومنها القطاع الخاص المتمثل في الشركات والتي تمثل شريك أساسي لا غنى عنه في عملية التنمية، لذلك يجب على الشركات أن تُحسن استغلال الموارد وأن تعمل على حماية البيئة من التلوث وأن تتحمل مسؤوليتها تجاه البيئة والمجتمع التي تعمل داخلهم، حيث إن نجاح الشركات واستمرارها في المستقبل لم يعد قاصراً على تحقيق الأرباح فقط، وإنما

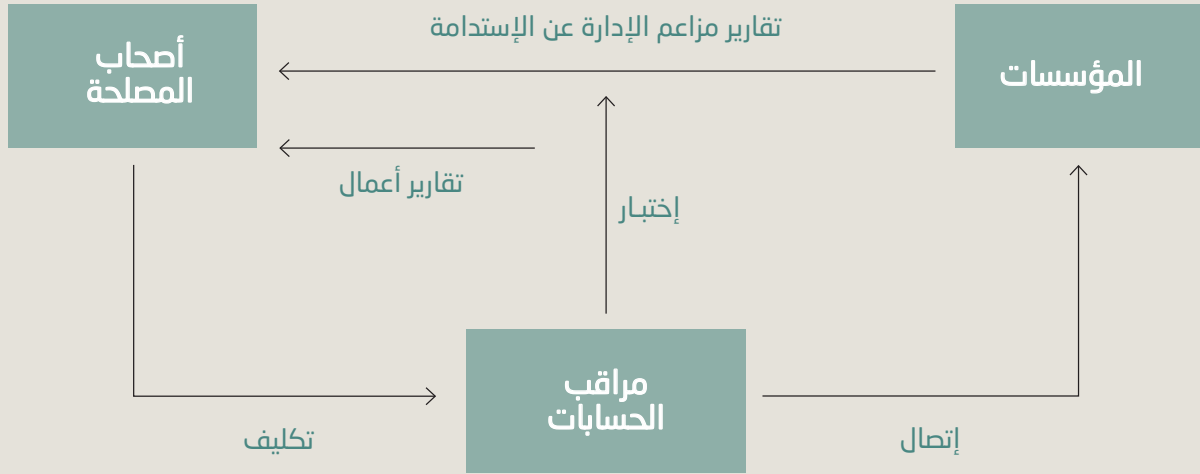
والقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي، وضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية، وضمان التعليم الجيد لجميع الفئات ومكافحة عدم المساواة، وضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، وضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، وتعزيز النمو الاقتصادي، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، وإقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع، وتشجيع الابتكار.....".

وانسجماً مع الهدف الـ 16 من أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 والذي أشار إلى بناء مؤسسات شفافة وفعالة وخاضعة للمساءلة على كافة المستويات، يتعين على الأجهزة العليا للرقابة عندما تقوم بتقييم مدى تطبيق هذه الغاية، أن تقدم عن نفسها أنماطاً نموذجية يحتذى بها من حيث الشفافية والفعالية والمساءلة فيما تقوم به من أعمال بما في ذلك مراجعة الحسابات ورفع تقارير الرقابة بأنواعه، والتأكد من سلامة الاستراتيجيات الوطنية ومدى تطبيقها ومستوى التقدم الذي أحرزته بالإضافة إلى تقييم التوجهات الحكومية والخطط الموضوعة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة للتأكد من سلامة تطبيق هذه التوجهات. وفي ضوء ما تقدم يتضح أن مفهوم التنمية المستدامة تطور حتى ظهر بأبعاده الثلاثة، والذي اهتم بكل من البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، والبعد البيئي بنفس القدر من الاهتمام كأهداف وغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة.

أبعاد التنمية المستدامة

فيما يلي الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة والتي تمثل الأضلاع الثلاثة لمثلث التنمية المستدامة والتي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرج 2002 وهي:

1. البعد الاقتصادي: ويراد منه تحسين مستوى الرفاهية للفرد من خلال زيادة نصيبه في السلع والخدمات الضرورية. ويتطلب ذلك ليس فقط استخدام الموارد الطبيعية، ولكن استخدامها بأفضل طريقة ممكنة، بحيث يتم تحقيق أفضل عائد ممكن بأقل تكاليف ممكنة.



شكل رقم (1)

تساهم في نشر الوعي البيئي بين العاملين والعملاء والمجتمع، كما يجب ألا يتعدى استخدام الشركات للموارد الطبيعية الحد الذي يسمح لها بالتجدد بشكل طبيعي. لكن لا يقف الأمر عند هذا الحد وإنما أيضاً يجب استخدام النهج الوقائي (التحوطي) عند إقامة مشروعات جديدة، حيث إن من المقومات الأساسية لتحقيق الاستدامة هو تقييم المشروعات الجديدة من الناحية البيئية قبل إنشائها، ويجب أن يكون هناك إجازة بيئية للمشروع قبل البدء فيه، كما يتعين على الشركات أن تفصح عن آثار أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وذلك عن طريق الإفصاح عن الاستدامة. وباعتبار أن خدمة تدقيق التنمية المستدامة هي اختبار مزاعم الإدارة بشأن مقدرة المؤسسة على الاستدامة فإن آثارها الحوكمية الإيجابية تعتبر أمراً منطقياً لأنها وظيفة رقابية أي أداة لرقابة أصحاب المصلحة على إدارة الشركات. ويمكن بلورة هذا الدور فيما يلي:

- تخدم هذه الخدمة أهداف الحوكمة الشاملة بمعنى حوكمة الأداء المالي والبيئي والاجتماعي للمؤسسات، الأمر الذي يعد علاجاً لقصور دور تدقيق الحسابات في دعم حوكمة الأداء المالي فقط للإدارة.
- إن اختبار مزاعم الإدارة بشأن الاستدامة يتضمن

مع زيادة وعي المستثمرين واهتمامهم بالقضايا البيئية والدور الاجتماعي الذي تلعبه الشركات، حيث أدركوا أن استمرار الشركات في المستقبل يرتبط بمدى التزامها بالقوانين والتشريعات البيئية والاجتماعية بما لا يجعلها تتعرض لعقوبات قد تصل في بعض الأحيان إلى إيقاف النشاط، كما أن نجاح الشركات واستمرارها في المستقبل يرتبط أيضاً بمدى اتخاذها لتدابير تساعد على حماية البيئة من التلوث والحد من الآثار السلبية لنشاطها على البيئة والمجتمع، ذلك علاوة على مساهمتها في التنمية المجتمعية، وهو الأمر الذي يصب في نهاية المطاف في مصلحة الشركات من حيث تحسين سمعتها، وزيادة قدرتها على جذب الاستثمارات، وأيضاً تحسين شروط المديونية الخاصة بها. وهذا يوضح أن تحمل الشركات لمسئوليتها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة يساعد على ضمان استمرارها في المستقبل وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أن مسؤولية الشركات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة تتلخص في الآتي:

يجب أن يكون للشركات استراتيجيات وسياسات بيئية ومنتجات وأنظمة إنتاج بيئية، كما يجب على الشركات أن تستخدم تكنولوجيا الإنتاج النظيف، وأن تقلل وتدير تدفق الفاقد وتعيد استخدام الموارد وتقلل التلوث، وأن

إن الإستدامة تمثل تحدي جديد وفرض جديد للمحاسب، حيث تتطلب منه تنمية مهاراته وخبراته وقدراته التحليلية والإحصائية وليس المالية فقط حتى يحافظ على موقعه ومكانه كمنتج للمعلومات، ونتيجة لأن المحاسبين يمتلكون مهارات جمع وتحليل البيانات والتقارير عن المعلومات وتفهم عملية التدقيق، لذلك فهم الأقدر على مقابلة التحديات التي تفرضها قضايا الإستدامة.

مما سبق يتضح أن خبرة المحاسبين في تصميم وتشغيل نظم المعلومات وفي توفير تحليل كمي لمعلومات مالية وغير مالية، يجعلهم في موقع جيد لدعم ومتابعة إستدامة الشركات، وأن هذا يتطلب في نفس الوقت تفهم عميق لأوجه القصور في النظم المحاسبية، مع البحث في إمكانية الإستفادة من المساهمات المحتملة للطرق والأساليب المحاسبية الأخرى، ولا سيما أن المحاسبة أصبحت شريكاً أساسياً في نمو المسؤولية الإجتماعية للشركات، فالمهارات الأساسية المحاسبية يجب إستخدامها لمقابلة طلب المنظمات على مشمول عملية إعداد التقرير.

دور المدقق الداخلي في تدقيق التنمية المستدامة

إن الهدف من وظيفة التدقيق الداخلي كانت دائماً لتحسين أي عملية داخل المؤسسة من شأنها أن تؤدي إلى تحسين الإيرادات وتخفيض المخاطر. والمؤسسات اليوم في ظل تحديات التنمية المستدامة تزايد إدراكها أنها بحاجة إلى نظام لهيكل سابق حول عناصر التنمية المستدامة المبعثرة، وذلك لجمع المعلومات وملاءم الحلق المفقودة، حيث اتضح أن وظيفة التدقيق الداخلي هي في وضع جيد يؤهلها لمساعدة الإدارة في تنفيذ نظام إدارة الاستدامة وتنفيذ عملية تدقيق النظام بعد مرحلة التنفيذ، ولكن يجب عليهم الحصول على المعرفة وتقنيات تدقيق الاستدامة المعمول بها.

يرى Hans أن تطبيق نظام لإدارة التنمية المستدامة في المؤسسة يتطلب أربعة مراحل والدور الذي يلعبه المدقق الداخلي في كل مرحلة من مراحل هذا النظام، وهذه المراحل هي على النحو التالي :

• السياسة والإستراتيجية: ينبغي لسياسة الاستدامة أن

رأياً على الأداء الاجتماعي للمؤسسة، وبالطبع فإن هذه الخدمة تدعم الرقابة الاجتماعية على المؤسسات، وبالتالي تساعد على دعم حوكمة أصحاب المصالح المهمين مثل المجتمع ونقابات واتحادات العمال.

• إن اختبار مزاعم الإدارة بشأن الاستدامة يتضمن رأياً على الأداء البيئي للمؤسسات، ويعتبر أمر منطقي في سياق رأي المدقق على الاستدامة نفسها، ولذا فإن هذا التقرير يخدم أهداف الحوكمة للشركات، خاصة الشركات الملوثة للبيئة أو التي تمارس نشاطاً يفترض أنه ذو تأثير سلبي محتمل على البيئة.

إن القيام بتدقيق التنمية المستدامة سوف يزيد من مصداقية الإفصاح على تقارير التنمية المستدامة وزيادة الحوار مع الأطراف ذات المصلحة بحصولهم على المعلومات وبالقدر الكافي، والتي يمكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم، وبالتالي فهي تسهل عمل الأطراف ذات المصلحة. فانتهاج سياسة رشيدة والقيام بأداء سليم في مجال التنمية المستدامة للمؤسسات يضمن هذه الأخيرة سمعة طيبة وإدارة أفضل للمخاطر. ويقوم بتحسين إدارة الشركات بفعالية ويضمن صدقها ومسؤولياتها ومحاسبتها.

دور المحاسب في تدقيق التنمية المستدامة

يعتمد متابعة الإستدامة على مستوى المؤسسات على توليد وتحليل والتقارير عن وتدقيق معلومات دقيقة سواء مالية أو غير مالية، ويتطلب هذا الأمر من المحاسبين الحصول على فهم كامل لأبعاد الإستدامة والتحديات التي تفرضها لتحقيق نمو طويل الأجل لقيمة حملة الأسهم، وأن دور المحاسبين في الإستدامة يتجاوز مهام جمع و تحليل البيانات والتقارير عن المعلومات المتعلقة بالإستدامة، حيث تعدد الأدوار التي يمكن أن يؤديها المحاسب لمتابعة أهداف الإستدامة والتي يمكن أن تشمل ما يلي:

مساعدة منظمات الأعمال لإبراز مفهوم التنمية المستدامة، دعم جهود المنظمات لبناء والمحافظة على علاقات مع أصحاب المصلحة، إدارة المخاطر المتعلقة بالإستدامة لأغراض الإستثمار.

والضوابط للتصدي لمخاطر التنمية المستدامة كجزء من تدقيق حساباتها، وينبغي لهم جمع الأدلة وتحديد ما إذا كان قد تم الوفاء بأهداف عمليات إدارة المخاطر.

• **تنفيذ وتشغيل:** ينبغي للمدقق الداخلي تحديد المسؤولية العامة عن برنامج الاستدامة، ونظام إدارته هي مسؤولية شخص واحد وهو الذي يقرر إلى الإدارة العليا. وينبغي على المدقق الداخلي مقابلة هذا الشخص لتقييم فعالية التقرير. أيضاً ينبغي عليه تقييم ما إذا كان مدير التنمية المستدامة له صلاحية أو سلطة كافية لضمان تحقيق البرنامج ومقابلة الإدارة العليا وغيرها داخل المؤسسة لمعرفة وجهة نظرهم بشأن فعالية المدير. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمدقق الداخلي استعراض تقارير رسمية إلى الإدارة العليا. ويمكن لهذه التقارير أن تكشف عن مشاكل في تحقيق النتائج المرجوة. وينبغي عليه تقييم ما إذا كانت الإجراءات التصحيحية لمعالجة هذه المشاكل كافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وينبغي على المدققين الداخليين تحديد ما إذا كان قد تم تأسيس برنامج تدريب شامل ليعرض تفكير التنمية المستدامة في المؤسسة. والغرض من التدريب هو نشر الوعي والاستدامة، وفهم أدوار الأفراد ومسؤولياتهم تجاه تحقيق غايات وأهداف التنمية المستدامة. وينبغي عليه التحقق من أن الإدارة العليا هي الراعي القوي من هذا البرنامج التدريبي، وفي الأخير ينبغي على المدققين الداخليين استعراض مدى كفاية واستدامة خطة الاتصال بشأن التنمية المستدامة. وينبغي لهذه الخطة أن تصف غرض كل اتصال وقناة الإتصال المستخدمة، وينبغي على المدققين الداخليين أيضاً تقييم كفاية قياس فعالية الاتصالات من حيث زيادة الوعي، وما إذا كان يتم ضبط خطة الاتصال عند الحاجة، وينبغي له تقييم ما إذا كانت خطة الاتصال هي مصممة لاحتياجات الاتصالات للمنظمة، وعمّا إذا كانت أهداف خطة الاتصالات تتسق مع سياسة وإستراتيجية الاستدامة.

• **التحقق والإجراءات التصحيحية:** بالنظر إلى أهداف الاستدامة والأهداف المحددة، ينبغي على المدققين الداخليين تقييم مدى كفاية وفعالية عمليات توليد

تكون مناسبة لطبيعة وحجم تأثيرات استدامة أنشطة مؤسسة ما، والمنتجات والخدمات، وينبغي على المدققين الداخليين مراجعة العملية التي تحدد استعراض هذه السياسة، وينبغي على المدققين اختبار ما إذا كانت هذه السياسة تتفق مع الخطة الإستراتيجية للمؤسسة وغيرها من السياسات، والتحقق من أنها تتضمن جميع القوانين ذات الصلة والأنظمة والبروتوكولات والمعايير الصناعية، ويجب أن يحدد أيضاً ما إذا كان قد تم الإبلاغ عن السياسات لجميع أصحاب المصلحة، وعلاوة على ذلك ينبغي إعادة النظر في السياسات لتحديد ما إذا كانت تعكس التزام الإدارة العليا والأهداف واضحة، ويجب أن تتسق إستراتيجية التنمية المستدامة مع سياسة التنمية المستدامة والخطة التنظيمية العامة. ويجب أن توفر الإستراتيجية معلومات كافية ومباشرة لتمكين من وضع خطط وأهداف تنمية مستدامة فعالة. ولتحديد المنفعة العملية لإستراتيجية التنمية المستدامة يجب أن يقابل المدقق الداخلي المسؤولين عن تحديد الأهداف والخطط، ويفحص العمليات المصاحبة لتلك الأهداف والخطط ويوصل استنتاجاته للإدارة العليا.

• **تخطيط وإدارة المخاطر:** مرحلة التخطيط لدور الإدارة في الربط بين سياسة الاستدامة والإستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات. هذا وينبغي على المدقق الداخلي أن يحدد الأدوار والمسؤوليات التي تتفق مع الإستراتيجية والسياسات المدرجة في توصيف الوظائف، وفهمها من قبل الموظفين المعنيين. ولتحقيق ذلك، يمكن أن يقوم المدقق باستعراض ملفات الموظفين وإجراء المقابلات أو الاستبيانات. وينبغي التحقق في ما إذا كانت الأنظمة المصممة لضمان اتساق الأهداف والغايات مع سياسة وإستراتيجية ملائمة وفعالة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي لها أن تستعرض ما إذا كانت الأهداف والغايات المحددة لتعيين موظف واحد في صراع مع تلك المخصصة لموظف آخر على سبيل المثال. وينبغي للمدققين ضمان إدراج جوانب الاستدامة في إدارة المخاطر في المؤسسة. وفي دوره الاستشاري، يمكن أن يقوم المدققون الداخليون بمساعدة الإدارة في تحديد وتقييم وتنفيذ منهجيات إدارة المخاطر

ذلك اختبارات الاستدامة في برامج التدقيق والنظر في السياسات والإجراءات المحددة لضمان الاستدامة. كما أشار Hans أيضا أن المدققين الداخليين، لهم فرصة لإظهار قيمة مضافة للمنظمة على نحو مستدام. يمكن أن تلعب أدواراً في ما يلي:

المساعدة في تصميم وتنفيذ نظام إدارة التنمية المستدامة، المساعدة في خلق الوعي بالتنمية المستدامة أو تدريب الموظفين، إجراء تدقيق محدود النطاق وفقاً لطلب الإدارة العليا، مراجعة تنفيذ الالتزام، تقديم المشورة بشأن تعيين المساعدين والمستشارين الخارجيين، تنسيق أنشطة التدقيق التي تتم من قبل المستشارين الخارجيين.

هذا ويجب على المدققين أن يكون لديهم فهم جيد لمفاهيم التنمية المستدامة وأفضل الممارسات المعروفة في هذه الصناعة. ولتعزيز مصداقيته، يجب أن يأخذ في اعتباره الاستفادة من الخبراء المتخصصين.

إطار مقترح لتدقيق التنمية المستدامة

يمكن القول أن وظيفة تدقيق التنمية المستدامة خدمة جديدة وهي في مرحلتها الأولية، وبما أن عملية التدقيق تتطلب عادة مجموعة من معايير التدقيق والتي على أساسها تكون عملية التقييم فقد أعدت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتنوساي) الخطوط التوجيهية لرقابة الأنشطة المتعلقة بالبيئة ومنها المعيار ISSAI 5130 بعنوان "التنمية المستدامة: دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة".

وإذا كان لنا أن نبحث عن طرق أخرى لتدقيق التنمية المستدامة هناك بعض الدروس المفيدة التي يمكن استخلاصها من عدة إجراءات داخل المؤسسة، وهناك مجموعة متنوعة من الطرق والأساليب التي تم وضعها لوظيفة التدقيق والمتمثلة في تدقيق الأداء الاجتماعي والبيئي والتوكيد المهني عليها، بما في ذلك الأساليب المتاحة لتقييم الاستدامة عن طريق الجهود التي قامت بها المنظمات والهيئات الدولية للتقييم ووكالات التصنيف، منها لتقييم الأداء الاجتماعي والبيئي والمتمثلة في معيار تدقيق الأداء الاجتماعي SA8000 ومعيار الثقة للأداء الاجتماعي AA1000 ومعيار الايزو 14000

مؤشرات الأداء، فربما يتم الكشف عن أوجه الضعف في هذه العملية خلال مقابلات مع مستخدمي هذه المؤشرات. وينبغي على المدققين الداخليين مواصلة التدقيق لتحديد هذه الأسباب الرئيسية. وكلما أمكن فإن مؤشرات الأداء يجب أن تكون كمية حيث يكون من السهل التحقق منها بالمقارنة بالمقاييس النوعية مثل الأمان والرفاهية، وينبغي للمدقق الداخلي فحص الشكاوى المقدمة من داخل وخارج المؤسسة. وينبغي تدقيق عملية تسوية الشكاوى واختبار فعاليتها من خلال اختيار عينة من الشكاوى ومتابعة الردود عليها بما في ذلك الاتصال بالشاكي. وربما تساعد المقابلات أيضا المدقق في تحديد ما إذا كانت الأسباب الرئيسية للشكاوى تم إزالتها.

• **فحص الإدارة والتطوير المستمر:** فحص الإدارة لمدى كفاية وفعالية نظام إدارة الاستدامة أمر أساسي لضمان التحسين المستمر. وينبغي على المدققين التحقق من أن الرقابة تكون فعالة لضمان أن المعلومات التي يتم توفيرها تكون متسقة مع التقارير الأخرى المستخدمة في متابعة الأداء، وينبغي للمدقق الداخلي تحديد ما إذا كانت نتائج التدقيق واضحة وتؤدي إلى الإجراءات التي تكفل التحسين المستمر لنظام إدارة الاستدامة. وينبغي عليه أيضاً التحقق من مراجعة غايات وأهداف التنمية المستدامة دورياً وتعديلها عند الحاجة. أيضاً يجب عليه التحقق من أن مخرجات الإدارة ونتائجها تم توصيلها بوضوح وإدخالها، في مرحلة التخطيط للفترة المقبلة، وبالتالي إغلاق حلقة نظام إدارة التنمية المستدامة.

إن نشاط التدقيق الداخلي يساعد في بناء المزيد من العمليات المستدامة، ويمكن جميع المؤسسات من التعرف على نحو فعال على إدارة المخاطر الإستراتيجية والتنفيذية، وخلق مزايا إستراتيجية من خلال وظائف التدقيق المتنوعة ومنها :

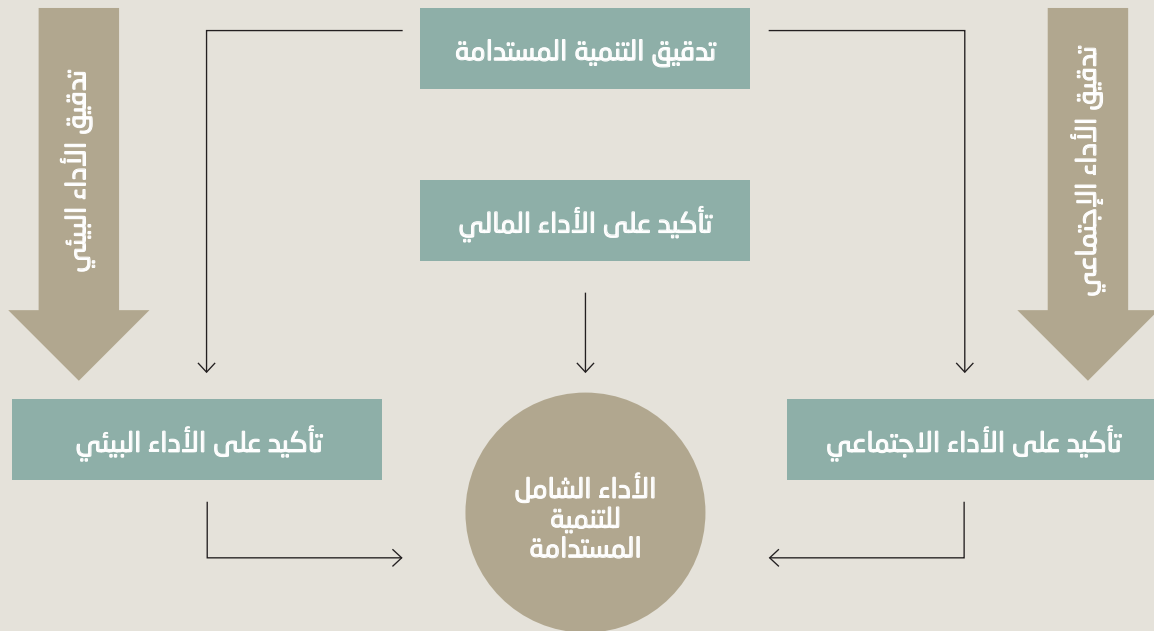
تقييم مدى كفاية وفعالية الضوابط لتشمل إدارة المنظمة والعمليات ونظم المعلومات، تشجيع إدخال تحسينات على نحو مستمر، تقديم الخدمات الاستشارية بشأن برامج الاستدامة، المشاركة في اللجان التي أنشئت من أجل تحقيق الاستدامة أو جوانب الاستدامة بما في

المراجع :

- محمد محمود أحمد صابر. "إمكانية استخدام تقارير المراجعة البيئية كأداة لتوفير المعلومات اللازمة لأغراض التنمية المستدامة. المجلة العلمية التجارة والتمويل. كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 2، مجلد 1، 2010.
- عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، الجزء 3، دور آليات المراجعة فى تفعيل حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ، ط1، 2007.
- Abd el wahab, (2003). "Sustainable development and environmental impact assessment in Egypt: historical assessment", Environmentalist, vol. 23, No. 1.
- Hans nieuwlans, auditing sustainable development: internal auditors can add value by assessing their organization's sustainability management system, Institute of internal auditors, 2007.
- OECD, (2001). "The DAC Guidelines: Strategies for sustainable Development". Available online at: <http://www.oecd.org>.
- The International Organisation of Supreme Audit Institutions (INTOSAI), (2004) " sustainable Development: The Role of supreme Audit Institutions " The INTOSAI working group on Environmental Audit.

الذي يوفر مجموعة من المعايير لمعالجة مجموعة متنوعة من قياس وتقييم القضايا البيئية بالمؤسسة، ومعايير التقرير عن الاستدامة G4.

من كل ما سبق نستنتج أنه يمكن الاستفادة وتطوير إجراءات تدقيق الأداء الاجتماعي والبيئي في المؤسسة الاقتصادية عند التحقق من مؤشرات الأداء البيئي والاجتماعي في مجال تدقيق التنمية المستدامة باعتبار أن هناك ثبات على مقاييس تقييم الأداء المالي حتى الآن، وبالتالي فهذه الخدمة الجديدة والمتمثلة في تدقيق التنمية المستدامة ، تخدم الرقابة على الأداء الشامل للتنمية المستدامة ، التي تأخذ بعين الاعتبار التوليفة: الاقتصادية - البيئية - الاجتماعية - والتوكيد المهني على تقارير الاستدامة الصادرة بشأنها بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية. وتعتبر هذه الخدمة كأداة للمؤسسة المستدامة، الأمر الذي يعد علاجاً لقصور دور تدقيق الحسابات في دعم الأداء المالي فقط للإدارة، لما هو موضوع في الشكل التالي :



الشكل رقم (2): إطار مقترح لتدقيق التنمية المستدامة

ما هي ضريبة القيمة المضافة (VAT) وكيف يتم تطبيقها؟



مدقق مساعد / جمانة هشام المناعي

إدارة الرقابة على الجهات المستقلة للشؤون
المالية والاستثمارية



مدقق مساعد / ندى نائل الجلال

إدارة الرقابة على الجهات المستقلة للشؤون
المالية والاستثمارية



تعرف نظرية المنبع بأنه "كل قوة شرائية نقدية تتدفق بشكل دوري ومنتظم خلال فترة زمنية معينة من مصدر قابل للاستمرارية"، وأوضح مثال على ذلك هو الضريبة على دخل الأفراد و الضرائب على أرباح الشركات وما يطرأ عليها من زيادة في قيمتها سواء في الأرباح أو الدخل، حيث يفترض الاستمرارية والديمومة في العمل لكل من الطرفين وهما الفرد و المنشأة.

2. الضريبة غير المباشرة: وهي الضريبة التي يتم تحصيلها من خلال وسيط (محال البيع بالتجزئة مثلاً) لصالح الحكومة من الأشخاص الذين يقع على عاتقهم عبء سداد الضريبة (مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات)، حيث أنها تفرض على المنتج الجاهز للبيع وفي كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية (الإنتاج والتوزيع والاستهلاك)، وكذلك على السلع المستوردة وهكذا إلى أن تصل إلى المستهلك النهائي والذي يقع على عاتقه سداد تلك الضريبة، وهذا يعتبر من أهم سلبيات هذه الضريبة، في حين تتحدد مزايا الضرائب غير المباشرة بما فيها ضريبة القيمة المضافة بالنقاط التالية:

- الديمومة وسرعة التحصيل لأنها تحصل فور وقوع الحدث الاقتصادي المنشئ لها.
- المرونة الكافية حيث أنها تفرض على وعاء ضريبي كبير يتكون من شريحة أصحاب الدخل والشركات مما يحقق استقراراً نسبياً في إيرادات الدولة وتعويض النقص الحال في أنواع الإيرادات الأخرى.

نبذة عن ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي:

المملكة العربية السعودية: تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في 1 يناير 2018 أصدرت المملكة العربية السعودية قانون ضريبة القيمة المضافة بموجب المرسوم الملكي بتاريخ 2017/1/31.

الإمارات العربية المتحدة: تم تطبيق ضريبة القيمة

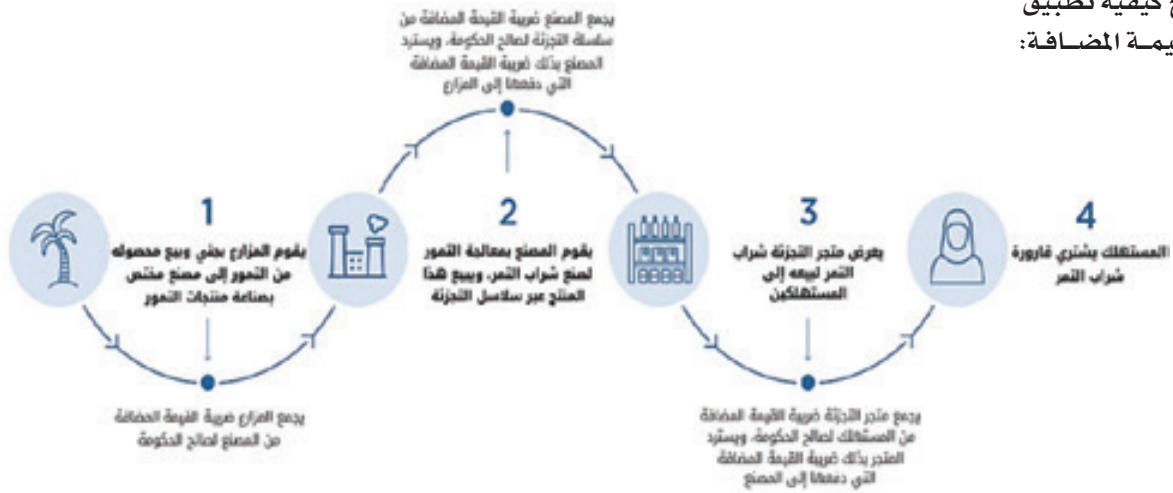
برزت الحاجة إلى التطرق لمثل هذا الموضوع نتيجة لجوء العديد من الدول النفطية وخصوصاً التوجه الخليجي الأخير لفرض ضرائب معينة على السلع والخدمات والتي باتت تعرف بضريبة القيمة المضافة (Value Added Tax Governmental) حيث يعتبر هذا النوع من الضرائب من مصادر التمويل الحكومي (Finance) التي تلجأ إليها الحكومات لتمويل العجز في الموازنة (Budget Deficit) من خلال سد الفجوة ما بين الانفاقات والإيرادات الحكومية في الموازنة العامة للدولة (Government Budget)، فبعدما انخفضت أسعار النفط والتي كانت تعتبر المصدر الرئيسي لإيرادات الدول النفطية، أجبرت حكومات تلك الدول على التدخل والقيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية بما فيها التوجه الضريبي بالإضافة إلى التوجه العام لجميع الدول المتقدمة بما فيها الاتحاد الأوروبي لفرض الضرائب على الاستهلاك (Tax On Consumption)، حيث أن هنالك أكثر من 150 دولة حول العالم تطبق ضريبة السلع والخدمات.

تاريخ الضريبة وأنواعها:

يمكن القول بأن الضريبة على القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة ظهرت للمرة الأولى عام 1954 في فرنسا على يد موريس لوريه، وفي هذا الصدد يجب أن يتم التفريق بين نوعين من الضرائب حسب معيار ثبات المادة الخاضعة للضريبة والذي يقصد به "الوعاء الضريبي الذي يتمتع بالثبات والاستقرار والدوام وأفضل مثال على ذلك الدخل والثروة"، وهما كالآتي:

1. الضريبة المباشرة: وهي الضريبة التي تقوم الحكومة بتحصيلها مباشرة من الأشخاص الذين تم فرض هذه الضريبة عليهم (مثل ضريبة الدخل المقطوع وضريبة أرباح الشركات)، وأساس فرض هذه الضريبة يقوم على معيار نظرية المنبع و معيار زيادة القيمة الإيجابية حيث

مثال يوضح كيفية تطبيق ضريبة القيمة المضافة:



إيجابيات الضريبة على القيمة المضافة:

1. يقع عبء الضريبة على كل الأشخاص بدون تحديد لحجم أعمالهم وذلك حتى لا يتم التفرقة بين السلعة عندما تباع عند تاجر يتجاوز حجم أعماله المبلغ المحدد وعندما تباع عند تاجر آخر لا يتجاوز هذا المبلغ.
2. تؤدي الضريبة على القيمة المضافة دوراً بالغاً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ أنها تتسم بالحساسية الشديدة والمرونة الكبيرة، وتتماشى مع سير الإصلاح الاقتصادي، حيث يمكنها تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية والتدفقات الحقيقية كما أنها تناهض التضخم ونظراً لأنها تساعد على تخفيض القدرة الشرائية، وهو الأمر الذي يترتب عليه التخفيف من حدة الزيادة السريعة بالأسعار والحد من تدهور قيمة العملة.
3. تساعد الضريبة على القيمة المضافة في تحسين المركز التنافسي للدولة إذا تم الاعتماد عليها بشكل أكبر من الضرائب المباشرة، ففي ظل تطبيق الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية، يسمح للدولة بتعديل أسعار البنود المصدرة بقيمة الضرائب غير المباشرة، بينما لا يسمح إطلاقاً بخصم الضرائب المباشرة مثل: الضرائب على الدخل والضرائب على التأمينات الاجتماعية، وبناء على ذلك فإن الدول المطبقة للضريبة على القيمة المضافة

المضافة في 2018/1/1 وأصدرت الإمارات العربية المتحدة مرسوماً بقانون لضريبة القيمة المضافة في 2017/8/23. دولة الكويت: وافق مجلس الوزراء الكويتي على مشروع النظام الذي يصدّق على الإطار الموحد لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي في 2017/8/7، ولم يتم نشر نظام ولوائح ضريبة القيمة المضافة حتى الآن.

سلطنة عمان: وافق مجلس الشورى العماني على اتفاقية ضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي في 2017/11/15، ولم يتم نشر نظام ولوائح ضريبة القيمة المضافة حتى الآن.

دولة قطر: وافقت دولة قطر قانون ضريبة القيمة المضافة في مايو 2017، ولم يتم نشر نظام ولوائح ضريبة القيمة المضافة حتى الآن.

مملكة البحرين: بتاريخ 2017/2/1 وقع وزير المالية اتفاقية ضريبة القيمة المضافة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، وتعد البحرين ثاني دولة خليجية بعد المملكة العربية السعودية التي أعلنت رسمياً عن اعتماد نظام ضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، وتم نشر اللائحة التنفيذية للقانون رقم (40) لسنة 2017 بشأن الضريبة الانتقائية في 2017/12/28.

سلبيات الضريبة على القيمة المضافة:

ينعكس فرض الضريبة على أسعار السلع والخدمات من خلال ارتفاع أسعارها، فالمنتج والموزع والبائع يضيف التكلفة الجديدة على المنتج ويقوم بترحيلها للمرحلة الأخرى حتى تصل للمستهلك الذي لن يجد سوى سلعة بنفس القيمة والمحتوى وبدون أي اختلاف ولكن سعرها زاد، مما سينتج عنه موجة غلاء من تطبيق الضريبة، كما أن الزيادة في ثمن السلع والخدمات والتضخم الحاصل سيخفض من الاستهلاك وهو ما سيقضي بظلاله أيضاً على حركة الإنتاج والإنفاق في المجتمع ويسبب ركوداً عاماً في الاقتصاد، ومن سلبياتها أنها تعفي المنتج من تحملها لئلا يتحملها المستهلك بمن فيهم طبقات المجتمع المختلفة التي تشمل الفقراء ومحدودي الدخل.

العقبات أمام تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة:

على الرغم من وضوح معناها وحدودها، إلا أن هذه الضريبة تتباين تبايناً كبيراً في التطبيق العملي بين دول العالم من حيث مدى اتساع المدخلات التي يمكن الحصول على تعويض ضريبي عنها، وفي نوعية الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تطبيق هذه الضريبة عليها.

وفي بعض الدول الكبيرة مثل الصين لا تعطي تعويضاً ضريبياً لشراء السلع الرأسمالية، وبعض الدول الأخرى التي تعطي مثل هذا التعويض لا تعيد الزيادة في التعويض (الزيادة في الضريبة المدفوعة عن المدخلات على الضريبة المفروضة على الناتج)، ومعظم دول العالم تستثني السلع المعدة للتصدير من الضريبة، وبعضها تمدد الضريبة إلى مرحلة التصنيع manufacturing والبعض الآخر لا يفرضها على الخدمات.

وبينما تعتبر هذه الضريبة جيدة في حالات الدول بسيطة التركيب السياسي (الدول الموحدة) فإنها لا تعتبر جيدة في حال الدول الفيدرالية وكذلك في حالة الدول التي ترتبط باتحاد اقتصادي، وفي حالة الدول الفيدرالية

والتي يقل اعتمادها على الضرائب المباشرة، تتمتع بميزة تنافسية أكبر من تلك الدول التي تصدر سلعاً تتضمن تكلفتها ضرائب مرتفعة على الدخل والمرتبات.

4. تعمل ضريبة القيمة المضافة على تبسيط وترشيد الهيكل الضريبي لأنها تحل محل ضرائب متعددة مثل الضرائب الخاصة على الاستهلاك والضرائب على الخدمات والضرائب على بعض المعاملات.

5. تساعد ضريبة القيمة المضافة على محاربة الغش فالتجار لا يسمح لهم بخضم الضريبة على مشترياتهم إلا في الحدود التي يحصلون فيها على فواتير تبين تحصيل هذه الضريبة وبالتالي لا يفضلون الشراء بدون فواتير من تجار الجملة أو الصناع وهذا يدفعهم بالضرورة إلى الاهتمام بصحة حساباتهم.

6. تتميز الضريبة على القيمة المضافة بارتفاع حصيلتها وذلك يرجع إلى كبر حجم المولدين الخاضعين لها، كما تتخفف تكلفة جبايتها كلما اهتمت الإدارة الضريبية بزيادة الوعي الضريبي والعمل على الحصر الجيد للمجتمع الضريبي.

7. تساعد الحكومة على تحقيق أهدافها عن طريق التحكم في معدلاتها فتعفى الصادرات وتفرض معدلات منخفضة على السلع الضرورية وأخرى مرتفعة على السلع الكمالية.

8. تستعمل ضريبة القيمة المضافة كأداة لتفعيل السوق العربية المشتركة وبناء كيانات اقتصادية عربية ضخمة قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ومن أهم التجارب الدولية في هذا الصدد تجربة الاتحاد الأوروبي الذي اعتمد على ضريبة القيمة المضافة كأداة رئيسية لتفعيل السوق الأوروبية المشتركة، حيث كانت أحد الركائز الرئيسية لتحقيق التكامل الاقتصادي الأوروبي الذي وصل إلى تطبيق عملة نقدية موحدة هي اليورو بداية من العام 1999.

الإمارة التي تتمتع بأنظمة إدارية متقدمة بينما ستتعلم إمارات أخرى بإيرادات دون بذل جهود مقابلة.

4. إن دولة الإمارات هي الدولة الأولى والوحيدة من بين دول مجلس التعاون في تطبيق هذه السياسة، ونظراً لارتباط دولة الإمارات بالعديد من الاتفاقيات الاقتصادية مع دول المجلس الأخرى فمن الضروري معرفة الآثار التي ستترتب على تطبيق هذه الضريبة ومنها أثرها على نظام نقطة الدخل الواحدة والصناعات ذات المنشأ المحلي.

الخلاصة:

إن تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة لا بد أن يرفع من تكلفة المعيشة بشكل بسيط، مع عدم تجاهل تأثير نمط حياة الأفراد الاستهلاكية ومدى اعتمادهم على السلع الخاضعة للضريبة في حياتهم اليومية ومع ذلك تطبيقها يتطلب جهوداً كبيرة واستعدادات في مجالات الإدارة والمحاسبة ومراقبة منافذ الدولة، وبالرغم من الفوائد المالية التي ستأتي من تطبيقها، فإن تكاليف فرضها ليست سهلة وحجم الإيرادات الناتجة منها سيعتمد على جملة من العوامل من أهمها معدل الضريبة، ومدى الجدية في تطبيقها، وعدد السلع التي ستخضع للاستثناءات مثل الأغذية والسلع الزراعية والأدوية والسلع الاستثمارية وتجارب الدول الأخرى، وبالتالي لا بد من وجود الدراسات العلمية والتطبيقية واتخاذ الخطوات التمهيديّة قبل فرضها.

المراجع :

- الموقع الإلكتروني للبوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر 2018، www.government.ae.
- الموقع الإلكتروني للاقتصاد العربي، أكتوبر 2017، www.ar-economist.com.
- ندوة "تطبيق القيمة المضافة" تحول جذري بالمشهد الضريبي خليجياً مقدمة إلى ديوان المحاسبة، أبريل 2018.
- الموقع الإلكتروني للاقتصاد الخليجي، اغسطس 2018، www.noonpost.com.

فإن الضريبة على الاستهلاك يمكن أن تفرض من قبل الحكومة الاتحادية ويتم توزيع الإيرادات بنسبة معينة على الإمارات المختلفة.

وعلى سبيل المثال حالة دولة الإمارات بما أنها أولى الدول الخليجية في تطبيق هذا النظام إلا أن هناك العديد من المشاكل التي قد واجهتها، ومن أهمها:

1. عدم وجود أية حدود أو قيود على حركة السلع والخدمات بين الإمارات المختلفة، لذا فإن نسبة توزيع حصص الإمارات ستواجه مشكلة، وعلى سبيل المثال إذا كان البائع من إمارة عجمان والمشتري من إمارة دبي وتمت الصفقة في عجمان إلا أن البائع استخدم مخزونه في إمارة الشارقة لإكمال الصفقة فهل هذه الصفقة ستسجل لإمارة دبي أم الشارقة أم عجمان ومما سيزيد من تعقيد هذه القضية هي الصناعات المتكاملة التي توجد كل منها في إمارة مختلفة، ومن أمثلة ذلك الغاز الذي ينتج في الشارقة ويستهلك في دبي، أو صناعة الإسمنت وما ينتج عنها من صناعات الطابوق والبلاط وخطات الإسمنت الجاهز والعديد من الصناعات الخشبية والمعدنية.

2. قضية الوكلاء التجاريين، فمن المعلوم أن لمعظم السلع التجارية في دولة الإمارات وبالذات السلع المعمرة وكلاء تجاريون حصريون وفي العديد من الحالات يكون هذا الوكيل في جميع أنحاء الدولة مما سيترتب على التحويل في المخزون من فرع لآخر أو اللجوء لعقد صفقات الشراء أو إصدار الفواتير في مكان ما دون غيره مما سيضعف من حجم المبيعات في مكان وتقليص المبيعات في مكان آخر.

3. الصعوبات الإدارية وتوزعها بين الإدارة الاتحادية والسلطات المحلية ومن الذي سيتعرض لمشاكل مثل التهرب الضريبي أو التعمد في إصدار وثائق غير ممثلة لحركة التجارة بين الإمارات، ونظراً لأن الحكومات تتباين من حيث قدراتها الإدارية، فإن العبء الأكبر سيقع على

الخطة التدريبية للربع الأول من السنة المالية 2020/2019

للفترة من 2019/4/1 وحتى 2019/6/30

شرعت إدارة التدريب والعلاقات الدولية خلال الربع الأول من السنة المالية 2020/2019 بتنفيذ خططها لهذه السنة والتي من أهمها مجموعة البرامج التدريبية والتي اشتملت على العديد من البرامج وورش العمل التخصصية والبرامج القانونية والأدلة المتخصصة بالإضافة إلى البرامج الإشرافية وبرامج البحث العلمي والبرامج الإدارية والسلوكية، وذلك لمساعدة المهنيين في الديوان على تحسين معارفهم ومهاراتهم لتأدية مهامهم بشكل أفضل وفاعلية أكبر وتأهيلهم وإعدادهم للقيام بمهام أكبر وأوسع لتحقيق مستويات أعلى من الأداء تساير التطور المنشود والأهداف المتوخاة. ومن هذا المنطلق نستعرض من خلال ما يلي الدور الذي حققته إدارة التدريب والعلاقات الدولية في الأشهر أبريل ومايو ويونيو من السنة المالية 2020/2019، وذلك من خلال بعض الأرقام والاحصائيات والرسومات البيانية للبرامج التي تم تنفيذها في خطط التدريب المختلفة:

إعداد: إدارة التدريب والعلاقات الدولية

1. مجموعة البرامج التدريبية للسنة المالية 2020/2019:

أصدرت إدارة التدريب والعلاقات الدولية كتيب مجموعة البرامج التدريبية للسنة المالية 2020/2019 والتي يبدأ تنفيذها من مطلع شهر أبريل 2019 وحتى نهاية شهر مارس 2020، وتهدف مجموعة البرامج إلى تقديم خدمات تدريبية متميزة تتناسب مع رؤية الإدارة العليا للديوان في الوصول إلى الهدف الأسمى من التدريب وهو تطوير أداء العاملين وتممية قدراتهم باستمرار لتزويدهم بالمعلومات والمهارات والاتجاهات اللازمة التي تجعلهم قادرين على أداء وظائفهم الحالية والمستقبلية بكفاءة وفعالية.

وعمدت إدارة التدريب والعلاقات الدولية إلى إدراج برامج تدريبية تواكب التطور وتركز على أحداث الساعة من خلال برامج وورش عمل تدريبية لخدمة التعليم المهني المستمر، وتشتمل الخطة على عدد (44) برنامج تدريبي موزعة على النحو التالي:

1. البرامج وورش العمل التخصصية عدد (23) برنامج في المجالات التالية:

- | | | |
|---------------------------------------|------------------------------|------------------------|
| - الرقابة والتدقيق الداخلي. | - الحوكمة. | - الدين العام. |
| - التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي. | - المخاطر. | - الجودة. |
| - الرقابة والتدقيق. | - التنمية المستدامة. | - تكنولوجيا المعلومات. |
| - العقود والمناقصات. | - معايير المحاسبة والمراجعة. | - الضريبة. |

2. البرامج القانونية عدد (6) برامج.

3. الأدلة المتخصصة عدد (3) برامج.

4. البرامج الإشرافية عدد (4) برامج.

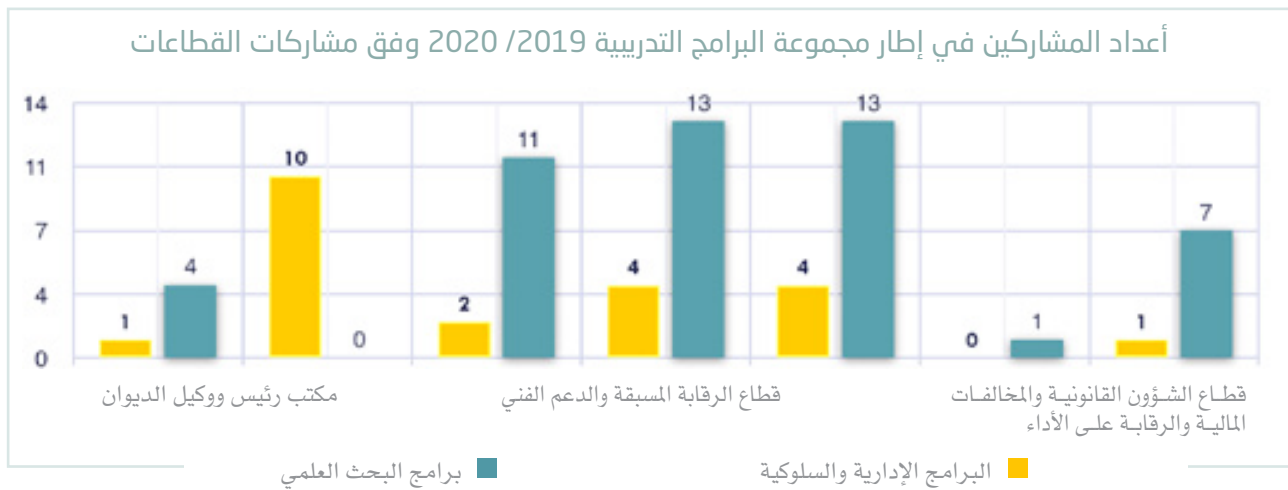
5. برامج البحث العلمي عدد (2) برنامج.

6. البرامج الإدارية والسلوكية عدد (6) برامج.

2. المشاركات التي تمت في إطار مجموعة البرامج التدريبية للسنة المالية 2020/2019:

نفذت إدارة التدريب والعلاقات الدولية مجموعة من البرامج التدريبية ضمن خطتها السنوية خلال الفترة من 2019/4/1 وحتى 2019/6/30، نوضحها من خلال المشاركات التي تمت في تلك البرامج:

نوع البرنامج	عدد البرامج	عدد المشاركين
البرامج الإدارية والسلوكية	1	22
برامج البحث العلمي	2	49
الإجمالي	3	71



المشاركة بعدد (17) برنامج التحق بها (70) من العاملين بمختلف قطاعات الديوان.

4. أنشطة تدريبية تعقد خارج نطاق مجموعة البرامج التدريبية:

قامت إدارة التدريب والعلاقات الدولية بتنفيذ عدة أنشطة تدريبية خارج نطاق خطة التدريب وذلك وفقاً لما استجد من موضوعات خلال السنة، حيث نسقت الإدارة لعقد عدد (2) برنامج تدريبي شارك فيه عدد (31) من العاملين في الديوان وعدد (3) ورش عمل شارك فيها عدد (42) من العاملين في الديوان وذلك وفق الآتي:

نوع النشاط	النشاط	تاريخ الانعقاد	عدد المشاركين
برنامج	أنواع وأدوات الاستثمارات المالية	2019/4/9-7	17
	Primavera	2019/4/18-14	14

3. الاشراف على مشاركة العاملين بالديوان في خطط التدريب التي تنفذها جهات حكومية ومعاهد تدريب محلية متخصصة تعقد داخل دولة الكويت:

تواصل إدارة التدريب والعلاقات الدولية أداء دورها في اتخاذ كافة الاجراءات التي تسهم في توفير كافة فرص مشاركة العاملين بديوان المحاسبة في البرامج التي تقيمها الجهات الحكومية ومعاهد التدريب داخل دولة الكويت وتتوافق مع الاحتياجات التدريبية لهم وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلك المشاركات ومتابعة التزام المشاركين بالحضور والمشاركة الفعالة، هذا وقد تمت

نوع النشاط	النشاط	تاريخ الانعقاد	عدد المشاركين
ورشة عمل	التدقيق المبني على المخاطر	2019/9/18-14	24
	مكونات مهمة تنفيذ نظم ضمان الجودة	2019/6/27-24	9
	مكونات مهمة تنفيذ نظم التدقيق القائم على المخاطر	2019/6/27-24	9

5. تنسيق ومتابعة المشاركة في أنشطة التدريب الخارجي التي تمت لدى جهات تدريبية متخصصة عقدت خارج دولة الكويت: قامت إدارة التدريب والعلاقات الدولية بتنسيق ومتابعة مشاركات العاملين بمختلف قطاعات الديوان في أنشطة التدريب الخارجي التي عقدت خارج دولة الكويت خلال الفترة من 2019/4/1 وحتى 2019/6/30، حيث تمت المشاركة في عدد (10) برامج تخصصية ومؤتمرات شارك بها (24) متدرب.

م	اسم البرنامج / المؤتمر	الدولة	التاريخ	المشاركين
1	Conference and Exhibition 2019 ATD Middle East	الإمارات العربية المتحدة	2019/4/18-13	4
2	المؤتمر الخامس والعشرين للحكومة والمدن الذكية في دول مجلس التعاون الخليجي	الإمارات العربية المتحدة	2019/4/25-21	2
3	Certified Green Project Manager	كوريا الجنوبية	2019/4/26-22	1
4	Adobe Summit the Digital Experience Conference	بريطانيا	2019/5/16-13	1
5	30th Annual Conference on the Globalization of Investment Funds	الولايات المتحدة الأمريكية	2019/5/21-19	1
6	Conference & Exposition 2019 ATD International	الولايات المتحدة الأمريكية	2019/5/22-19	1
7	ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون	الإمارات العربية المتحدة	2019/6/13-9	2
8	2019 Facilities Show	بريطانيا	2019/6/20-18	1
9	SHRM Annual Conference & Exposition	الولايات المتحدة الأمريكية	2019/6/26-23	4
10	2019 ACFE Global Fraud Conference	الولايات المتحدة الأمريكية	2019/6/28-23	7
24	الإجمالي			

6. خطة تأهيل المعينين الجدد:

تعتبر الموارد البشرية هي الوسيلة الأساسية لتحقيق الأهداف العامة للمؤسسات وعليه فإن ديوان المحاسبة يحرص أشد الحرص على تنمية القوى العاملة لديه من خلال الاهتمام بالتدريب والتأهيل.

وخلال الربع الأول من السنة المالية 2020/2019 تم تنفيذ خطة تأهيل المعينين الجدد - مجموعة (25)، وذلك في الفترة من 2019/4/21-3/24 لعدد (26) من فئة الإداريين، وتشمل الخطة مجموعة البرامج التدريبية العامة والسلوكية والتي تهدف إلى اكتساب المعينين الجدد حديثي الالتحاق بالديوان مهارات أولية تساعدهم في أعمالهم

الجديدة، وفقا لقواعد وسلوكيات وأساليب عمل ديوان المحاسبة، وتولى عملية التدريب (37) مدرب من ذوي الخبرة والكفاءة من منتسبي الديوان وفق التفاصيل التالية:

م	تاريخ الانعقاد	البرنامج
1	2019/3/24	قانون انشاء الديوان
2	2019/3/25	استراتيجية الديوان الهيكل التنظيمي
3	2019/3/26	التعريف بحقوق وواجبات الموظف ولائحة الدوام الإجازات بأنواعها ضم مدد الإجازات الخاصة بدون مرتب شرح فترة التجربة وتقييم الأداء الوصف الوظيفي وشرح بطاقات الوصف الوظيفي الترقيات والعلاوات ضوابط العلاوة الاجتماعية
4	2019/3/27	إجراءات التظلم من القرارات الإدارية وتأثير العقوبات والحرمان على الوضع الوظيفي للموظف إجراءات صرف الرواتب والاستقطاعات المالية (قرض اجتماعي - قرض عقاري) علاقة القطاع بالقطاعات الأخرى
5	2019/3/28	نظام ولوائح التدريب مسابقة البحوث مركز المعلومات الموقع الإلكتروني
6	2019/3/31	تعريف بالبوابة الإلكترونية خدمات الدعم التقني سياسات استخدام تكنولوجيا المعلومات
7	2019/4/1	العمل الجماعي بروح الفريق
8	2019/4/3-2	مهارات التفاوض
9	2019/4/7	شرح لأدوات التطوير الذاتية - مجلة الرقابة المنظمات الدولية الإقليمية التعريف بقطاع المستقلة التعريف بقطاع الملحقة والشركات
10	2019/4/8	التعريف بقطاع الوزارات والإدارات الحكومية التعريف بقطاع الشؤون القانونية والمخالفات المالية والرقابة على الأداء
11	2019/4/10-9	التعريف بقطاع المسبقة والدعم الفني كيفية التعامل مع أنماط الشخصيات
12	2019/4/11	دليل العمليات الرئيسية UML الإصدار الثاني
13	2019/4/15-14	مهارات العرض والتقديم
14	2019/4/16	تنمية الولاء المؤسسي
15	2019/4/18-17	التميز في إدارة الوقت وتحديد الأولويات
16	2019/4/21	دليل قواعد السلوك الأخلاقي لموظفي ديوان المحاسبة الإصدار الثاني 2018

7. برامج التواصل مع الجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة:

في إطار السياسة التي يتبناها ديوان المحاسبة في إبراز دوره الفعال على المستويات المختلفة وتعزيز التواصل بينه وبين الأطراف ذات العلاقة، وذلك استرشاداً بمعياري الانتوساي رقم (12) بشأن قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة - إحداهن الفارق في حياة المواطنين، فقد قامت إدارة التدريب والعلاقات الدولية بالتنسيق مع بعض الجهات في الدولة بناء على طلبها بإعداد وتقديم عدد (2) برنامج تدريبي وفق التفاصيل التالية:

م	اسم النشاط	الجهة التي طلبت النشاط التدريبي	تاريخ الانعقاد	المدرسين
1	ورشة عمل تعريفية بالقوانين والنظم	مؤسسة الموانئ الكويتية	2019/4/29-28	2
2	إعداد قانون وفق متطلبات سوق العمل	كلية القانون الكويتية العالمية	2019/4/29	3
5	الاجمالي			

8. التدريب الميداني لطلبة المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الحكومية:

في إطار التعاون ما بين كل من ديوان المحاسبة والمجتمع المدني والمواطنين وتعزيزاً للتواصل بينه وبين الأطراف ذات العلاقة، فقد قامت إدارة التدريب والعلاقات الدولية بقبول عدد من طلبة المؤسسات الأكاديمية للتدريب ميدانياً لدى مختلف قطاعات الديوان، حيث يتم تدريبهم على أساليب العمل المتبعة بالديوان، وتجدر الإشارة بأنه تم تدريب عدد (19) من منتسبي المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الحكومية خلال الفترة من 2019/4/1 إلى 2019/6/30، وفق التفاصيل التالي:

م	اسم المؤسسة الأكاديمية	تاريخ الانعقاد	عدد المشاركين
1	جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا	2019/7/4-5/12	2
2	جامعة الكويت - كلية العلوم الإدارية	2019/7/18-6/9	8
3	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي - المعهد العالي للخدمات الإدارية	2019/8/1-6/9	9

9. عدد المدربين من ديوان المحاسبة والذين شاركوا في تقديم برامج خلال الربع الاول للسنة المالية 2020/2019 موزعة حسب قطاعات الديوان:

شارك عدد (44) من المدربين المؤهلين بديوان المحاسبة في تقديم (36) برامج خلال الفترة من 2019/4/1 وحتى 2019/6/30 وذلك وفق التفاصيل التالي:

توع الخطة	عدد المدربين
أنشطة تدريبية تعقد خارج نطاق مجموعة البرامج التدريبية	2
برامج التواصل مع الجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة	5
خطة تأهيل المعينين الجدد	37
الاجمالي	44

ديوان المحاسبة يشارك في «الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الدين العام» (WGPD) في أذربيجان



شارك وفد من ديوان المحاسبة في "الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الدين العام (WGPD)"، خلال الفترة 23 - 25 مايو 2019 في باكو - أذربيجان.

ومثل وفد الديوان كلاً من مراقب في إدارة ضمان الجودة سلمى العيسى ومدقق مساعد في إدارة الرقابة على التسويق والاستثمار للجهات النفطية ريم السيف.

قدم وفد الديوان المشارك عرضاً مرئياً حول "دور ديوان المحاسبة في التدقيق على الدين العام"، حيث ناقش طبيعة تمويل الموازنة العامة وعلاقتها بالاحتياطي العام، والعلاقة بين الحسابات الحكومية، بالإضافة إلى إستعراض رسومات بيانية توضح اعتماد الدولة على الإيرادات النفطية وكيف تؤثر أسعار النفط على تلك الإيرادات.

المصروفات الجارية وتآكل الاحتياطي العام، والآثار المترتبة عليه من إضافات لموارد مالية لتمويل المصروفات الجارية وتمويل خطط التنمية، واحتمالية زيادة العجز في حال التوجه للاقتراض بسبب تكاليف الفوائد، وفقدان المرونة المالية، والتوجه إلى الاقتراض الذي يشكل عبئاً على الاحتياطي العام حيث إنه سيتحمل تكلفة الاقتراض وسداد استحقاقات الدين العام بمواعيدها والفوائد.

كما ناقش الوفد دور ديوان المحاسبة في التدقيق على الدين العام من خلال تشكيل فريق متابعة إصدار السندات الحكومية الذي يقوم بإعداد تقرير دوري كل ستة شهور عن متابعة إصدار السندات الحكومية بتكليف من مجلس الأمة، وذكر أهم الملاحظات والتوصيات التي تخص الموضوع، بالإضافة إلى بيان أهم ملاحظات ديوان المحاسبة والتوصيات التي وضعها بخصوص تلك الملاحظات، وتضمن موضوع العجز في الموازنة العامة

كما تناول العرض المرئي موضوع العجز في الموازنة في الكويت، وكيف بدأ العجز في الكويت في الثمانينيات نتيجة لهبوط أسعار النفط، وكيفية تأثر الموازنة بعد توقف إنتاج النفط وحرق الآبار أثناء الغزو العراقي، وأثر هبوط أسعار النفط في 2014 على نتائج الميزانية، بالإضافة إلى السند القانوني وآلية الاقتراض الداخلي والخارجي في الكويت، وبيان القوانين التي تكفل الحق في الاقتراض المحلي والخارجي في الكويت من خلال الإشارة إلى مواد الدستور والقوانين التي شرعت لهذا الغرض. واستعرض الوفد المشارك أسباب التوجه للاقتراض المحلي والخارجي كالانخفاض في الإيرادات والذي يرجع السبب الرئيسي فيه لهبوط أسعار النفط، والارتفاع في

العامّة، وحذر فيه الديوان من مخاطر التوسع في الاقتراض من خلال أدوات الدين العام في ظل هبوط أسعار النفط والعجز المستمر في الموازنة العامّة الأمر الذي يؤدي إلى تراكم الديون، واستنزاف الاحتياطي العام للدولة، فضلاً عن استنزاف السيولة دون وجود مردود تموي للديولة، ومخاطر تخفيض التصنيف الائتماني.

للدولة والسداد من خلال إصدار السندات الحكومية في تقرير الموضوعات عالية المخاطر الذي أصدره الديوان في يونيو 2018.

وتناول العرض التقديمي أيضاً تضمين موضوع الدين العام في تقرير المواطن الذي أصدره الديوان في 2018 بهدف التوعية بدور ديوان المحاسبة في حماية الأموال

علم بأحدث التوجهات في هذا المجال، حيث قام الديوان بميكنة عملية التدقيق من خلال وضع نظام إدارة التدقيق والذي يتضمن البيانات الأساسية للحكومة.

وتناول العرض المرئي المقدم من الوفد المشارك كيفية استخراج البيانات التفاعلية وتحليلها عن طريق استخدام برنامج (IDEA)، كما بين كيفية استخدام البرنامج في الكثير من الجهات سواء كانت جهات رقابية أو حكومية وذلك للقيام بتدقيق شامل وفعال.

كما سلط العرض المرئي الضوء على برنامج (IDEA) وقدرته العالية على التحليل في بيئة برنامج النوافذ، حيث أن هذه الأداة متعددة الجوانب وتقوم بأعمال فريدة من نوعها بحيث يسمح للمستخدم باسترداد البيانات على نطاق واسع من أنواع مختلفة من الملفات، وإنشاء طرق عرض مخصصة للبيانات والتقارير، بالإضافة إلى القيام بتحليل وحساب البيانات، وتطبيق أو مقارنة مختلف البيانات، إلى جانب القدرة على التعامل مع الأعداد الضخمة من السجلات.

وخرج العرض المرئي المقدم من وفد الديوان المشارك بعدة توصيات منها أهمية تأسيس جهة مستقلة متخصصة في الطاقة المتجددة في الدولة، مما يساعد على توفير قاعدة بيانات مركزية عن أداء وتكاليف توليد الكهرباء من تكنولوجيا الطاقة المتجددة، وأن يكون هناك مؤشرات قياس دقيقة وتوفير دراسات جدوى لمتخذي القرارات ورصد الخبراء المتخصصين من الكوادر الوطنية ومساهمة القطاع الخاص في هذا الشأن.

«المحاسبة» يشارك بالاجتماع الثالث لمجموعة عمل الانتوساي المعنية بالبيانات الضخمة

شارك وفد من ديوان المحاسبة بالاجتماع الثالث لمجموعة عمل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) المعنية بالعمل على البيانات الضخمة (WGBD) في مدينة كوبنهاجن بمملكة الدانمارك خلال الفترة من 25 إلى 26 ابريل 2019.

ومثل وفد الديوان المشارك في الاجتماع كل من مدقق مشارك بإدارة الرقابة المسبقة للشؤون الاقتصادية شيخة العدواني ومدقق مساعد بإدارة الرقابة على الأداء شملان علي.

وقدم وفد الديوان المشارك عرضاً مرئياً حول «إدارة البيانات الضخمة بالكويت»، حيث تضمن مصادر البيانات وإدارة البيانات الضخمة في الكويت، بالإضافة إلى دور ديوان المحاسبة الكويتي بما يتعلق بالبيانات الضخمة.

واستعرض الوفد المشارك تجربة ديوان المحاسبة بتشكيل مجموعة عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات لتظل على



ديوان المحاسبة يفعل خطة عمل حول الموارد البشرية مع الجهاز السويدي

وتناولت خطة العمل عدة محاور منها طبيعة عمل النظم الإدارية الحديثة المتبعة في الجهاز الرقابي فيما يختص بإدارة الموارد البشرية، كما ناقشت المحاور وضع السياسات والميزانيات المتعلقة بالتنمية البشرية، وإيضاح سياسة الديوان في تحديد ميزانية تطوير وتدريب الموظفين، بالإضافة إلى شرح أساليب وأنواع التدريب المتبع في الديوان.

وسلّطت المحاور الضوء على إدارة المواهب في الجهاز الرقابي والمحافظة عليها، كما تم تقديم عروض مرئية حول تقييم أداء ديوان المحاسبة الخاص بالمؤشر SAI-22 المتعلق بإدارة الشؤون الإدارية من مهام واستراتيجية وتعيين ومكافآت وترقية وذلك وفق إطار قياس أداء الأجهزة العليا.

كما قدم الوفد المشارك عروضاً مرئية حول تقييم أداء ديوان المحاسبة الخاص بالمؤشر SAI-23 والمتعلق بالتطوير المهني والتدريب على الرقابة المالية، ورقابة الأداء، ورقابة الالتزام، وخطط ودورات عمل بالتطوير المهني والتدريب وذلك وفق إطار قياس أداء الأجهزة العليا.

في إطار مشاركة ديوان المحاسبة في مختلف الأنشطة والفعاليات الدولية شارك وفد من الديوان في مهمة تطويرية لتفعيل المرحلة الأولى من خطة العمل الخاصة بتبادل الخبرات حول موضوع الموارد البشرية مع مكتب التدقيق الوطني بمملكة السويد، وذلك خلال الفترة 11 - 13 يونيو 2019.

وترأس وفد الديوان مراقب بإدارة تقنية المعلومات غدير الرومي كما ضم الوفد كل من اختصاصي تخطيط القوى العاملة سعود علي، ومنسق أول توظيف علي الكندري، ومنسق تخطيط قوى عاملة دلال القلاف من إدارة الشؤون الإدارية، ومنسق أول تدريب وتنفيذ وتقييم البرامج التدريبية أحمد المطيري من إدارة التدريب والعلاقات الدولية.



والتقى وفد الديوان أثناء الزيارة بكبير مدراء التواصل بلجنة بناء القدرات التابعة للمنظمة الافريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الآفروساي) ماريما نيكيرك بهدف تبادل الخبرات والمعارف ما بين الجانبين بما يتعلق بإدارة الموارد البشرية في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

تحت شعار "التدفقات المالية غير المشروعة في الصناعات الاستخراجية" "المحاسبة" يشارك في الاجتماع الرابع لمجموعة عمل الانتوساي لتدقيق الصناعات الاستخراجية



غير المشروعة إلى جانب الجهاز الأعلى النرويجي بطلب من وفد الديوان أثناء عرض مسودة خطة العمل في ختام فعاليات الاجتماع.

كما تناول الاجتماع عدة تقارير منها تقرير الأمانة التابعة لمجموعة العمل المعنية بالرقابة على مجال الصناعات الاستخراجية، وتقرير تشجيع تبادل المعلومات في الصناعات الاستخراجية، بالإضافة إلى تقرير تنظيم وتسهيل الدورات التدريبية وورش العمل على أساس احتياجات أجهزة الرقابة العليا.

وتطرق الاجتماع لتقرير تحديد المواد ذات الصلة بمراجعة الحسابات وإجراء البحوث في الصناعات الاستخراجية، والتواصل مع أصحاب المصلحة الخارجيين الرئيسيين، بالإضافة إلى تقرير تبادل المعرفة والتجارب.

شارك وفد من ديوان المحاسبة الكويتي في الاجتماع الرابع لمجموعة عمل الانتوساي لتدقيق الصناعات الاستخراجية (WGEI) تحت شعار "التدفقات المالية غير المشروعة في الصناعات الاستخراجية"، خلال الفترة 27 إلى 29 مايو 2019 في الفلبين.

ومثل الوفد المشارك كلاً من مدقق أول بإدارة الرقابة على الانتاج والتصنيع للجهات النفطية سلطان العنزي، ومدقق مشارك بإدارة الرقابة على الانتاج والتصنيع للجهات النفطية حمد الداحس.

واستعرض الوفد المشارك أهم النتائج التي خرج بها ديوان المحاسبة الكويتي ضمن مشاركته بتنفيذ خطة الفعاليات الجديدة 2020-2022 بشأن عمل الأجهزة مع أصحاب المصلحة الخارجيين لمكافحة التدفقات المالية



«المحاسبة» يستضيف نائب المدقق العام بمملكة تايلاند

وتطرق العرض المرئي الخاص بأهداف التنمية المستدامة إلى إجراءات ديوان المحاسبة في التدقيق على أهداف التنمية المستدامة، حيث شكل الديوان فريق عمل لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أكتوبر 2017 وتم إعداد خارطة الطريق لتنمية وتعزيز قدرات المدقق الفنية بالتعاون مع كل من إدارة التدريب والعلاقات الدولية، واللجنة الوطنية التوجيهية لتنفيذ اجندة 2030 (أهداف التنمية المستدامة)، بالإضافة إلى إعداد وتقديم دورة تعريفية بالتنمية المستدامة لمدققي الديوان.

وتناول العرض المرئي الخاص بالتدقيق المبني على المخاطر تجربة ديوان المحاسبة الكويتي حول التدقيق المبني على المخاطر، وكذلك تجربته بإعداد وتقديم تقرير الموضوعات عالية المخاطر وذلك لزيادة المعرفة وتبادل الخبرات واستثمار التطورات وتدعيم وتعزيز العلاقات بين الجهازين.

استضاف ديوان المحاسبة نائب المدقق العام بمملكة تايلاند السيدة/ د سيرين فانكاسيم والوفد المرافق لها بتاريخ 11 يونيو 2019، وذلك لمناقشة أوجه التعاون وخطة العمل المقترحة تمهيداً لتوقيع مذكرة تفاهم بين الجهازين.

واستهدفت الزيارة دعم العلاقة المميزة بين الجهازين في شتى المجالات وتعزيز العلاقات الدولية الثنائية بهدف تبادل الخبرات والتجارب في مجال التدقيق، بالإضافة إلى تطوير قدرات العاملين في الديوان ورفع كفاءة العمل الرقابي.

واستعرض فريق ديوان المحاسبة نبذة تعريفية عن دوره الرقابي في الحفاظ على المال العام، كما قدم مجموعة من العروض المرئية التي سلطت الضوء على عدة موضوعات منها أهداف التنمية المستدامة والتدقيق المبني على المخاطر، ودور تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق.

المحاسبة في الاجتماع الـ12 لمجموعة عمل مؤشرات الأداء الوطنية الأساسية WGKNI

وقدم ديوان المحاسبة ورقة عمل حول «تجربة الديوان في مشروع تطوير وتجريب الإطار الوطني لقياس الأداء الحكومي»، كما استعرض الديوان ورقته حول ملاحظات ورؤية ديوان المحاسبة الكويتي على دليل الإنتوساي الخاص بتطوير واستخدام دليل التدقيق على مؤشرات الأداء الوطني والمعد من قبل مجموعة العمل المنبثقة من منظمة الإنتوساي للأجهزة الرقابية السيادية.

وسلط فريق الديوان الضوء على أهمية مشروع تطوير

شارك وفد من ديوان المحاسبة في الاجتماع الثاني عشر لمجموعة عمل مؤشرات الأداء الوطنية الأساسية التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "الإنتوساي"، والذي عقد خلال الفترة 2 - 4 أبريل 2019 في مدينة بتسلافا بجمهورية سلوفاكيا.

ومثل الوفد المشارك في الاجتماع كل من مراقب تطوير وصيانة النظم بالنذب بإدارة تقنية المعلومات صلاح الخضاري، وكبير مدققين بإدارة الرقابة على الشركات خالد الشهاب.

تحسين مهارات التدقيق من خلال التعاون الأكاديمي والتعلم فيما بين النظراء.

كما قدم الوفد الزائر نبذة عن مكتب تدقيق الدولة بمملكة تايلاند ولمحة حول الجهاز التايلاندي، إضافة إلى مناقشة قانون تدقيق الدولة 2018 وتنظيم جهاز الرقابة، وتطوير التدقيق في الموضوعات المستجدة.

جدير بالذكر أن ديوان المحاسبة الكويتي يعتزم توقيع مذكرة تفاهم مع مكتب تدقيق الدولة بمملكة تايلاند في اجتماع مجلس مديري الاسوساي في شهر يوليو 2019.

كما قدم فريق الديوان عرضاً مرثياً حول دور تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، تضمن استعراض عملية احتياج تدقيق تكنولوجيا المعلومات ضمن عملية التدقيق، ودور فريق عمل مجموعة عمل الإنتوساي للتدقيق على تكنولوجيا المعلومات (WGITA).

ومن جهة أخرى، استعرض وفد مكتب تدقيق الدولة بمملكة تايلاند الهدف من التعاون الأكاديمي الثنائي بين ديوان المحاسبة الكويتي وجهاز الرقابة الأعلى التايلاندي، بالإضافة إلى استعراض قصة نجاح التعاون الثلاثي بين لاوس وتايلاند وألمانيا عن طريق عرض



الملاحظات ضمن ورقة عمل الديوان بهذا الخصوص على أن يراعى عدم الإخلال بالمبادئ الواردة ضمن الدليل وذلك بهدف تسهيل استخدام الدليل وتحقيق الهدف المرجو منه.

وأكد وفد الديوان من خلال ورقة العمل المقدمة ضرورة تضمين الدليل لمسؤوليات الأجهزة الحكومية في توفير البيانات والمعلومات اللازمة لقياس الأداء وإنشاء البنية التحتية لتحقيق ذلك من أجل ضمان نجاح عملية إصدار مؤشرات تدعم أهداف تحقيق البرامج والأهداف التنموية للدول الأعضاء في منظمة الإنتوساي.

الإطار الوطني التي تكمن في تعزيز ثقافة قياس الأداء وذلك من أجل الارتقاء بالأداء المؤسسي وتحقيق الأهداف التنموية في ظل حوكمة وترشيد التكاليف المالية وتحسين جودة الخدمات المقدمة بالإضافة إلى تقييم فاعلية نظم الحوكمة والشفافية والموائمة مع أهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة SDGS، وتصميم مؤشرات الأداء الرئيسية وإنشاء نماذج لجمع البيانات لتفعيلها ولتمكين القطاعات الحكومية من قياس أدائها.

كما أبدى الديوان عدة ملاحظات من خلال مراجعته لدليل الإنتوساي المقترح والخاص بالتدقيق على استخدام وتطوير مؤشرات الأداء الوطنية (KNI)، وقد قدمت

«المحاسبة» يشارك في الحلقة النقاشية حول الحوكمة على القطاع العام

والخاص، إلى جانب استعراض دليل التدقيق على مبادئ حوكمة القطاع العام وتبسيط الضوء على أهم المبادئ الأساسية لحوكمة القطاع العام والتي تساعد الجهات الحكومية في تحقيق أفضل الممارسات للإدارة الرشيدة، ودور ديوان المحاسبة في الرقابة على مدى التزام الجهات المشمولة برقبته بتلك المبادئ، وبما يعزز قيم العدالة والمساواة وسيادة القانون ومكافحة الفساد والإفصاح والشفافية ودعم المحاسبة والمساءلة، والتي بدورها تساهم في تحسين الفعالية والكفاءة للأداء الحكومي وتحقيق الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية والمحافظة على المال العام .

كما استعرض الوفد المشارك دليل التدقيق على تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المشمولة برقابة الديوان

شارك وفد من ديوان المحاسبة في الحلقة النقاشية حول موضوع "الحوكمة على القطاع العام" التي نظمها المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية خلال الفترة 22 - 25 ابريل 2019 وذلك تفعيلاً للمرحلة الثانية من خطة عمل اتفاقية التعاون المبرمة بين الجهازين في أكتوبر 2018.

وترأس وفد الديوان المشارك كبير مدققين بإدارة الرقابة على الشركات أماني المباركي، وبعضوية كل من كبير مدققين بإدارة الرقابة المسبقة للشؤون الاجتماعية شذى بوزير، مدقق بإدارة الرقابة على الشؤون الاجتماعية والخدمية أحمد العيسى، ومدقق بإدارة الرقابة على الشؤون الاجتماعية والخدمية عبدالله السبيعي.

وقدم الديوان عروضاً مرئية حول الدور الرقابي لديوان المحاسبة بتفعيل قواعد الحوكمة للقطاعين العام



«المحاسبة»
يشارك في
الاجتماع الـ 27
للجنة التدريب
والتطوير لدواوين
مجلس التعاون



الخاضعة وغير الخاضعة لرقابة هيئة أسواق المال من خلال تسليط الضوء على قواعد حوكمة الشركات وآلية التدقيق واستعراض العديد من الملاحظات المتعلقة بقواعد الحوكمة فضلا عن بعض الموضوعات ذات العلاقة.

كما تضمنت العروض المرئية حالات عملية ذات علاقة بمبادئ وقواعد الحوكمة من واقع ملاحظات ديوان المحاسبة التي تضمنتها تقاريره الرقابية، لا سيما المحور الخاص بالحوكمة بين الواقع والتحديات وعلاقة الحوكمة بالأداء المؤسسي من واقع الخطة الإنمائية لها ورؤية الكويت 2035، فضلا عن استعراض مشروع قياس الأداء الوطني الذي شارك الديوان في تنفيذه بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي تضمن قطاع التعليم والصحة والنفط.

للتدريب لدواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون لسنوات 2016 - 2020.

كما استعرض دراسة إمكانية التعاون في تصميم وتنفيذ برامج ومنتجات تدريبية إلكترونية في مواضيع الرقابة والتدقيق، بالإضافة إلى تقارير ممثلي الدواوين في اللجان المنبثقة عن المنظمات الدولية.

وتضمن الاجتماع مناقشة المشاريع والمبادرات التطويرية للأجهزة الرقابية، ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى ذات العلاقة بأعمال الدواوين، إضافة إلى طرح مواضيع الإحاطة والعلم.

شارك وفد من ديوان المحاسبة في الاجتماع السابع والعشرون للجنة التدريب والتطوير للعاملين بدواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي عقد في مقر الأمانة العامة بالملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1 - 2 مايو 2019. وضم وفد الديوان المشارك في الاجتماع كل من مدير إدارة الرقابة على الانتاج والتصنيع للجهات النفطية عبدالرزاق عبدالكريم، ومدقق رئيسي بإدارة الرقابة على الجهات الملحقه للشؤون الاجتماعية والعامة مشعل الحربي. وناقش الاجتماع مشروع خطة التدريب لعام 2016 - 2020 ومتابعة تنفيذ مشاريع الخطة الاستراتيجية

«المحاسبة» يشارك في الاجتماع الـ12 لمجموعة عمل الانتوساي المعنية بقيمة وفوائد الأجهزة الرقابية العليا

رئيس ديوان المحاسبة بالإناية عادل الصرعاوي بالأجهزة المشاركة في الاجتماع القادم.

اشتملت المهمة التي قادها الديوان وعضوية كل من الأجهزة الرقابية (هنغاريا- البيرو - العراق - تنزانيا - تركيا - النمسا) على تجميع وتحليل نتائج الاستبيان الذي شارك بتعبئته أكثر من 50 جهاز رقابي على مستوى العالم والذي يستهدف تقييم وضع الأجهزة الرقابية ومستوى الخبرات المتراكمة والممارسات حول أنظمة رقابة الجودة بها.

واستعرض فريق الديوان خلال الاجتماع ورقة عمل حول نتائج تحليل الاستبيان وتلخيص ردود الأجهزة الرقابية وعرض نتائجها باستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية في تحليل البيانات، حيث أن أهم الاستنتاجات جاءت تمهيداً لاستكمال العمل في المرحلة القادمة وتحقيقاً للهدف المنشود من فريق عمل مهمة جودة عملية التدقيق وهو تطوير دليل إرشادي لتطبيق رقابة الجودة على عمليات التدقيق الذي يخدم كافة الأجهزة الرقابية العالمية للاسترشاد به تطويراً للعمل الرقابي.

كما قدم فريق الديوان عرضاً مرئياً حول تجربة ديوان المحاسبة في تطبيق معيار ISSAI 12 في التواصل مع الأطراف ذات العلاقة من خلال إصدار الديوان لتقرير المواطن 2018 لأول مرة في تاريخه تطبيقاً لهذا المعيار، حيث تم استعراض الهدف من الإصدار وأهم محاوره والجهود المبذولة في إعداده وإيضاح كيفية إشراك المواطنين في هذا المجال.

شارك وفد من ديوان المحاسبة في الاجتماع الثاني عشر لمجموعة عمل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) المعنية بقيمة وفوائد الأجهزة الرقابية العليا، خلال الفترة 1 - 2 ابريل 2019 في فيينا.



ومثل الوفد المشارك كلاً من مدقق رئيسي عائشة الكندري، ومدقق عبير المهدي من إدارة ضمان الجودة. وجاءت مشاركة الديوان كقائداً لمهمة تطبيق جودة عمليات التدقيق، حيث أن المشاركة تعد الأولى من نوعها على مستوى مهمات مجموعة عمل الانتوساي والتي يسعى الديوان من خلالها أن يكون عضواً فاعلاً بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، لاسيما وأن الديوان يعترم استضافة الاجتماع الثالث عشر لمجموعة عمل الانتوساي المعنية بقيمة وفوائد الأجهزة الرقابية العليا عام 2020 حيث قام فريق الديوان بعرض مقطع مرئي يرحب فيه

«المحاسبة» يشارك في الاجتماع الـ 28 لمجموعة عمل الانتوساي المعنية بتدقيق تكنولوجيا المعلومات

كما اشتملت ورقة العمل على التعريف بأمن تكنولوجيا المعلومات وفقا لجمعية ISACA، وتعريف التدقيق على تكنولوجيا المعلومات وبيان الفرق بين المفهومين، وشرح وتفصيل أهمية التدقيق على أمن تكنولوجيا المعلومات، والكشف عن المخاطر غير الظاهرة، وتطور حكومة تكنولوجيا المعلومات، وتطور أمن المعلومات وتطبيق الرقابة، بالإضافة إلى مناقشة إمكانيات الديوان من حيث التدقيق على تكنولوجيا المعلومات.

واستعرضت ورقة العمل دراسة مراقبة نظم المعلومات بقطاع الدعم الفني الخاصة بقياس أهمية التدقيق على تكنولوجيا المعلومات بشكل عام والتدقيق على أمن تكنولوجيا المعلومات بشكل خاص، وتم تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الديوان فيما يخص ذلك والجهات محل التدقيق التي لا تطبق التكنولوجيا بشكل صحيح وتجاهل توصيات التدقيق الداخلي في ظل التطور الكبير والمستمر للتكنولوجيا مثل الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة و blockchain.

وناقشت الورقة الحلول اللازمة لتخطي هذه التحديات، من خلال أهداف استراتيجية الديوان والتطوير والتدريب المهني المستمر لمدققي الديوان في تخصص التدقيق على أمن تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة، والتعاون مع إدارة الدعم الفني، بالإضافة إلى الحرص على اكتساب الخبرات والشهادات المهنية في هذا المجال والتدقيق الداخلي وفريق التدقيق على تكنولوجيا المعلومات، وتوظيف المؤهلين من ذوي الخبرات.

جدير بالذكر أنه تم خلال الاجتماع الاتفاق بشأن المشاريع البحثية والتطويرية المتعلقة بتدقيق تكنولوجيا المعلومات التي سيشارك بها ديوان المحاسبة خلال الخطة القادمة للمجموعة، كما التقى الوفد المشارك بعدد من رؤساء الأجهزة الرقابية إلى جانب رئيس مجموعة عمل الانتوساي المعنية بتدقيق تكنولوجيا المعلومات WGITA للنقاش حول سبل التعاون المشترك مع الديوان.

شارك وفد من ديوان المحاسبة في الاجتماع الـ 28 لمجموعة عمل الانتوساي المعنية بتدقيق تكنولوجيا المعلومات WGITA في جمهورية فيجي خلال الفترة 2-5 ابريل 2019 بحضور رئيس جمهورية فيجي جيوجي كونروتوي.

وضم وفد الديوان كل من مدقق رئيسي بإدارة المؤسسات الاقتصادية والخدمية فاطمة الفيلكاوي ومدقق مساعد بإدارة التدقيق الداخلي راكيل المرعي.

وقدم وفد الديوان المشارك ورقة عمل بعنوان "دور ديوان المحاسبة الكويتي في تطوير وتنمية قدرات موظفيه في مجال التدقيق على تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني" والتي تم اعتمادها مسبقا من قبل جمعية ISACA، حيث ناقش الوفد موضوع الأمن السيبراني في الكويت ودور ديوان المحاسبة في الفحص عليه وقدرات ديوان المحاسبة بعملية الفحص.

وتناولت ورقة العمل المقدمة من وفد الديوان كيفية إعداد ورقة العمل وطريقة جمع البيانات لبناء الورقة، واستراتيجيه دولة الكويت في موضوع الأمن السيبراني وانشاء الهيئة العامة للاتصالات Citra وأهدافها واختصاصاتها المتعلقة بالرقابة على الأمن السيبراني، ودور ديوان المحاسبة بالرقابة على Citra وكيفية الرقابة على هذه الاستراتيجية، بالإضافة إلى أهداف الانتوساي وفريق WGITA في التدقيق على تكنولوجيا المعلومات.



بقلم: د. ممدوح زايد العنزي
مراقب بالندب
إدارة الرقابة على الشؤون الاقتصادية والتنظيمية

ما بين الأماني ... والتسويق

للأسف الكثير منا يهدر الوقت ما بين الأماني والتسويق .. ونحن لا نعلم أننا نقتل الأهداف والأحلام بداخلنا .

التسويق هو سلاح قاتل لكل حلم أو هدف ناجح، وهو باختصار خلق الأعذار لمزيد من الكسل والتأجيل لعدم اتخاذ أي قرار أو بداية إنجاز.

إن الشخص الناجح هو الذي ينجز الأمور بينما الشخص الفاشل هو الذي يتمناها ويتحدث عنها فحسب ... ولو لاحظنا لرأينا أن أصحاب الأماني والتسويق هم من يجيدون التحدث وليس الفعل والإنجاز.

أن من يريد النجاح لا بد أن يعبر إليه عبر جسر قصير من ألم "الانضباط والالتزام" وهو ألم خفيف ووقته قصير ولكن نتيجته النجاح، بينما من يسوف ويؤجل سوف يتجاوز ألم "الانضباط والالتزام" إلى ألم الندم المؤلم الطويل.

ليس هناك شيء صعب، والقاعدة الذهبية للناجحين والوصفة السحرية للعظماء هي الإيمان بأن "كل شيء ممكن الحدوث" والتسويق هو اختيار يؤخرنا ويجعلنا نفقد أفضل الفرص. وأتذكر هنا حكمة قديمة تقول "إذا انتظرت حتى تنتهي الظروف المناسبة فلن تحقق شيئاً".

ختاماً إن الإنسان قيمته بقدر عطاءه وبقدر ما يعمل، وعلينا أن نهجر عالم الأماني والأحلام وأن نخوض غمار الحياة لأن المطالب العالية لا تأتي بالأمانيات بل بالاجتهاد والتضحيات وليكن شعارنا في هذه الحياة "أن أفضل وقت من اليوم للإنجاز هو الآن".

أهم إصدارات ديوان المحاسبة



دليل التدقيق العام



دليل قواعد السلوك
الأخلاقي



الموظف العام



أهم المؤشرات



نسخة تقرير المواطن باللغة
الإنجليزية



النفط والغاز



العقود والمنازعات



الاستثمار



الأداء



دليل جوائز التقنية العالية



دليل التدقيق على النفط
والغاز



العقود الإدارية والمناقصات
في دولة الكويت



دليل التدقيق على الاداء



دليل تدقيق العقود
والنزاعات



دليل التدقيق على الاستثمار



قانون إنشاء ديوان المحاسبة
- إنجليزي



التأديب في الوظائف العامة
في دولة الكويت



شرح أحكام القانون 30
هاله الشميمري



شرح أحكام القانون 30
عبدالكريم الزيات



الضمانات التي نص عليها
القانون رقم 30 لسنة 1964
بإنشاء ديوان المحاسبة



سلسلة التشريعات الكويت
حتى آخر تعديل (مجموعة
القوانين المالية)



الموسوعة القانونية
والقضائية لمجلس الأمة في
دولة الكويت



المستقلة جزء 3



المستقلة تابع الجزء 3



الملحقة - الجزء 2



النشرة الالكترونية لموقع
ديوان المحاسبة-العدد 7



نشرة هيئة المحاكمة التأديبية
العدد 1-2019



الملحقة - تابع الجزء 2



الوزارات - تابع الجزء 1



الوزارات - جزء 1

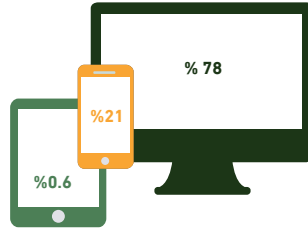


المقدمة :

أثرت التحولات الجذرية في وسائل حفظ وعرض المعلومات في خلق سبل متطورة في تناقل المعلومة وبثها للمستفيدين، فضلاً عما سبق أصبح خلق التجانس بين المعلومات لعرضها في بيئة موحدة أكثر سهولة لتكون ذات فائدة ووضوح.
يرد العدد السابع من النشرة الإلكترونية لموقع ديوان المحاسبة - الذي يغطي الربع الثاني من عام 2019 عن الفترة (أبريل - يونيو) هو والأعداد السابقة لتجسيد تلك الحقائق، حيث تتضمن النشرة معلومات إحصائية متجانسة تشير إلى البيئة الموحدة لنوعية المعلومات وموضوعها لتخدم الاستطلاع الدوري حول مستوى أداء موقع ديوان المحاسبة الإلكتروني وصولاً لمتطلبات مشروع تطويره من حيث تحقيق التكاملية والشمولية والمرونة وسهولة الاستخدام والتوازن وأمن المعلومات المرفوعة عليه.

زوار الموقع عالمياً	الكويت 39,452	زوار الموقع من الدول العربية
الولايات المتحدة 17,271		مصر 908
الصين 1,345		السعودية 599
روسيا 1,214		الأردن 451
هولندا 1,126		الإمارات 352
فرنسا 932		المغرب 271
اجمالي مجموع الزوار 75.617		

الجهاز المستخدم للدخول للموقع



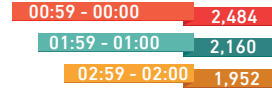
زيارة

813

معدل الاستخدام اليومي للموقع.



ساعات الذروة



المدن الأكثر زيارة

مدينة	عدد الزيارات
مدينة الكويت، الكويت	32,881
نيويورك، الولايات المتحدة	3,835
كالغورنيا، الولايات المتحدة	1,820

أكثر صفحات الموقع زيارة

صفحة	عدد الزيارات
التقارير السنوية	1,833
موضوعات الموسوعة الرقابية- قيد الدراسة	1,453
موضوعات الموسوعة الرقابية- موضوعات سابقة	1,079
الممارسات	644
الكتاب السنوي	571

يعتبر الموقع الإلكتروني المطور لديوان المحاسبة نافذة المجتمع للحفاظ على المال العام ويساهم في تعزيز مبدأ الشفافية والتعاون المؤسسي بين ديوان المحاسبة والجهات ذات العلاقة والجمهور حيث يتيح لجميع المستفيدين إمكانية الاطلاع على التقارير السنوية والدراسات والموسوعات الرقابية وغيرها.

كلمة السيد/ سعد محمد القحطاني
مدير إدارة الرقابة على الشؤون الاجتماعية
والخدمية

زائر 52,597

عدد زائري مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بديوان المحاسبة عبر موقع ديوان المحاسبة الإلكتروني.

تويتر	فيسبوك	انستغرام	يوتيوب
13,516	13,533	13,509	13,496

أكثر الملفات تحميلًا

- 1- تقرير ديوان المحاسبة للجهات المستقلة 2017-2018.
- 2- التقرير السنوي لانجازات قطاع الرقابة على الاستثمار 2008.
- 3- تقرير القواعد المنظمة لصراف الأدوية بوزارة الصحة.
- 4- تقرير ديوان المحاسبة للوزارات والادارات الحكومية 2016-2017.
- 5- تقرير ديوان المحاسبة للوزارات والادارات الحكومية 2017-2018.

